

Distr.: General
1 November 2019
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من رئيس
لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال

باسم لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال، ووفقا للفقرة ٥٤
من قرار مجلس الأمن ٢٤٤٤ (٢٠١٨)، يشرفني أن أحيل طي هذه الرسالة التقرير النهائي لفريق الخبراء
المعني بالصومال.
وفي هذا الصدد، ترحو اللجنة ممتنة إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة والتقرير
وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) مارك بكستين دي بويتسويرف

رئيس

لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب

القرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال



رسالة مؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ موجهة من فريق الخبراء المعني بالصومال إلى
رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال

وفقا للفقرة ٥٤ من قرار مجلس الأمن ٢٤٤٤ (٢٠١٨)، نتشرف بأن نحيل طي هذه الرسالة
التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بالصومال.

(توقيع) جاي بمادور

منسق

فريق الخبراء المعني بالصومال

(توقيع) محمد عبد السلام بابكر

خبير شؤون إنسانية

(توقيع) نازانين موشيري

خبيرة في الجماعات المسلحة

(توقيع) براين أو سوليفان

خبير في الجماعات المسلحة/الموارد الطبيعية

(توقيع) ماثيو روسبوتوم

خبير مالي

(توقيع) ريتشارد زابوت

خبير أسلحة

خلال الفترة المشمولة بالتقرير الأول لفريق الخبراء المعني بالصومال، بلغ استخدام حركة الشباب للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع أقصى حد له في تاريخ الصومال، بزيادة سنوية بلغت حوالي الثلث تقريباً. ولأول مرة، برهن ما حصل عليه الفريق من تحليلات كيميائية أُجريت بعد وقوع انفجارات، بالدليل القاطع على قيام حركة الشباب بصنع متفجرات محلية منذ تموز/يوليه ٢٠١٧ على الأقل، وربما قبل ذلك التاريخ. وكانت حركة الشباب تعتمد في السابق على متفجرات منتجة في مصانع عسكرية حصلت عليها أساساً من المتفجرات من مخلفات الحرب والذخائر التي استولت عليها من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لصنع أجهزة متفجرة يدوية الصنع؛ ويعني صنع متفجرات محلية أن المواد المستخدمة في صنع الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع ربما أصبحت الآن في متناول الجماعة بصورة أكثر يسراً بكثير من ذي قبل.

كما لا يشكل المال عاملاً مقيداً لحركة الشباب. فقد سلط تقرير لفريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا لعام ٢٠١٨ (S/2018/1002) الضوء على كفاءة نظام "فرض الضرائب" الشبيه بنظام المافيا الذي تتبعه حركة الشباب في جنوب ووسط الصومال وعلى التنوع الجغرافي لذلك النظام وقابليته للتنبؤ به وما يتسم به من قسوة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تبين الفريق اتجاهاً جديداً في توسيع حركة الشباب لنطاق توليد إيراداتها، يتمثل في فرض ضرائب على الواردات الآتية إلى ميناء مقديشو. وتوفر قدرة حركة الشباب المستمرة على توليد إيرادات في المناطق التي لا تسيطر عليها الجماعة فعلياً، بعضاً من التفسير لقدرتها على الصمود في وجه العمليات الأمنية المتزايدة التي تقوم بها حكومة الصومال الاتحادية والغارات الجوية التي تشنها الولايات المتحدة الأمريكية. ولربما تشكل قدرة حركة الشباب على تقديم الخدمات الأساسية، مثل توفير سبل اللجوء إلى القضاء، سبباً في بعض الجاذبية التي تحظى بها في مناطق من الصومال لا تصل إليها مؤسسات الدولة.

وفي عام ٢٠١٩، بلغ تسلل حركة الشباب إلى داخل مؤسسات حكومة الصومال الاتحادية حد وصولها إلى إدارة إقليم بنادر، عندما قامت مهاجمة انتحارية تابعة لحركة الشباب، في ٢٤ تموز/يوليه، بتفجير نفسها في مقر الإدارة في مقديشو. وقُتل في هذا الهجوم عمدة مقديشو، عبد الرحمن عمر عثمان "يارسو"، وما لا يقل عن تسعة أشخاص آخرين. وتبين لاحقاً أن الانتحارية، بالإضافة إلى شريكة لها، كانتا موظفتين في إدارة إقليم بنادر بهوية مزيفة.

ولا تزال حركة الشباب أيضاً تشكل تهديداً قوياً للسلام والأمن الإقليميين. ففي ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، شنت الحركة أول هجوم كبير لها في العاصمة الكينية نيروبي، منذ عام ٢٠١٣، بتنفيذ عملية على المجمع الفندقي DusitD2 خلفت ٢١ قتيلاً. وكانت تلك العملية لافتة للنظر بحكم ما يتمتع به قائد الخلية الكينية التابعة للحركة من حرية تصرف واستقلالية كبيرتين، بما في ذلك اختيار الهدف. وكشفت أيضاً التحقيقات التي أجراها الفريق في الهجوم عن وجود شبكة واسعة تابعة لحركة الشباب مزودة بموارد وفيرة في المنطقة تهدف إلى اختطاف رعايا أجانب.

ومع اقتراب نهاية عام ٢٠١٨ وبداية عام ٢٠١٩، دخلت حركة الشباب في صراع مسلح مع فصيل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في الصومال، داخل معقل ذلك الفصيل في بونتلاندي ومقديشو. وفي بونتلاندي، طرأ تغيير على قيادة هذا الفصيل باستخدام العنف في نهاية عام ٢٠١٨، وبدأ بعد ذلك حملة منسقة لجباية "الضرائب" من الشركات التي تتخذ من بونتلاندي مقراً لها، مستخدماً أساليب مماثلة للأساليب التي كانت تتبعها حركة الشباب. والأهم من ذلك أن فصيل التنظيم في الصومال قد رُبط، لأول مرة منذ إنشائه في عام ٢٠١٥، بهجوم إرهابي مديري وقع في بلد آخر. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، قبضت السلطات الإيطالية على أحد الرعايا الصوماليين، هو عمر موشين إبراهيم، في باري، بإيطاليا، لصلوّه في مؤامرة حاكّ خيوطها تنظيم الدولة الإسلامية لتفجير كاتدرائية القديس بطرس في روما في يوم عيد ميلاد المسيح، ٢٥ كانون الأول/ديسمبر. وكشفت التحقيقات التي أجراها فريق الخبراء، بمساعدة من حكومة إيطاليا، عن وجود صلات بين إبراهيم وعناصر تنظيم الدولة الإسلامية في الصومال وكينيا وليبيا.

ومثّل تدهور العلاقات بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد خلال الفترة المشمولة بالتقرير تهديداً إضافياً للاستقرار في الصومال. وتفاقت التوترات بين المركز والمناطق بسبب محاولات الحكومة الاتحادية توجيه نتائج العمليات الانتخابية التي أجرتها الولايات الأعضاء في الاتحاد في جوبالاندي وبونتلاندي، وعلى الأخص في ولاية جنوب الغرب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وأدى قرار الحكومة الاتحادية اعتقال المرشح لرئاسة ولاية جنوب الغرب، مختار روبوو، في الفترة السابقة للعملية الانتخابية، إلى اندلاع احتجاجات واسعة النطاق جرت في بيدوا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وقتلت خلالها قوات الأمن الإقليمية ١٥ مدنياً. وشابت العملية الانتخابية أيضاً اتهامات بالرشوة، حيث حصل أعضاء البرلمان الإقليمي في ولاية جنوب الغرب على ما يتراوح بين ٢٠ ألف دولار و ٣٠ ألف دولار لانتخاب مرشح مفضل. وحصل فريق الخبراء أيضاً على أدلة تفيد بأن كاتباً للشؤون المالية في الحكومة الاتحادية قام، قبل إجراء انتخابات ولاية جنوب الغرب، بتحويل مئات الآلاف من الدولارات إلى أحد كبار مسؤولي الحكومة في الولاية.

وكان لتوقف الحوار بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد بشأن المسائل الأمنية الرئيسية أثرٌ أيضاً في تنفيذ هيكل الأمن الوطني في الصومال وفضلاً عن خطة الانتقال، التي تهدف إلى نقل المسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى قوات الأمن الصومالية بحلول عام ٢٠٢١. ومع ذلك تحققت بعض الأهداف الأولية لخطة الانتقال، من قبيل استيلاء الجيش الوطني الصومالي على مدن سايبدي وأنولي وباريري وأوطيغلي في شيبيلي السفلى، من حركة الشباب - بمساعدة من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الأمريكي - في الفترة من نيسان/أبريل إلى آب/أغسطس ٢٠١٩.

وثمة تطور آخر في سبيل إعداد قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية لتتولى المسؤوليات عوضاً عن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، يتمثل في التسجيل البيومترية لجميع أفراد الجيش الوطني الصومالي، الذي أعلنت الحكومة الاتحادية أنها أنجزت المرحلة الأولى منه بحلول آذار/مارس ٢٠١٩. غير أن ثلاث دراسات حالة إفرادية أجراها فريق الخبراء بشأن تسجيل مئات من جنود الجيش الوطني الصومالي في بيدوا ومقديشو خلصت إلى أن أقل من نصف الذين أُدرجت أسمائهم في وثائق التسجيل التابعة للجيش التي حصل عليها فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ ذُكروا في التسجيل البيومترية لعام ٢٠١٩. وعلاوة على ذلك، ظهر أقل من خمس جنود القطاع ٦٠ للجيش الوطني

الصومالي الذين سلمت لهم أسلحة تحمل وسم الحكومة الاتحادية في أواخر عام ٢٠١٧ في قائمة التسجيل البيومترية لعام ٢٠١٩، مما يثير تساؤلات حول سبب تسليح حكومة الصومال الاتحادية أفراداً لم يعودوا يعتبرون من عناصر قوات الأمن بعد ذلك بعام واحد. ولم يتمكن الفريق من تحديد مكان وجود هؤلاء الجنود السابقين أو الأسلحة التي بحوزتهم.

وأحرزت الحكومة الاتحادية تقدماً ملحوظاً في مجال الإدارة المالية العامة، بعد أن أكملت ثلاثة برامج كان يتابعها خبراء صندوق النقد الدولي، وتمثل مجموعة من النقاط المرجعية التقنية التي تهدف إلى تحسين توليد الإيرادات المحلية، وفي نهاية المطاف إتاحة تخفيف عبء الديون وتيسير الوصول إلى الأسواق الدولية للاقتراض. ومن بين تدفقات الإيرادات المحتملة التي أبرزتها البرامج التحصيل المباشر لرسم الملاحية الجوية، وهي مسؤولية أخذتها الحكومة الاتحادية على عاتقها عقب تسلمها من منظمة الطيران المدني الدولي في حزيران/يونيه ٢٠١٩. وكشف تحقيق أجراه فريق الخبراء عن وجود مخالفات مالية داخل الهيئة الصومالية للطيران المدني والأرصدة الجوية فيما يتعلق بتحصيل متأخرات الملاحية الجوية الحالية، حيث قامت الهيئة بشطب ديون قدرها ٥,٨ ملايين دولار مستحقة على شركة جوبا إيرويز المحدودة دون تحصيل الأموال من شركة الطيران.

ولاحظ فريق الخبراء حدوث تحسن في بعض جوانب امتثال الحكومة الاتحادية لأحكام الرفع الجزئي لحظر توريد الأسلحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد استوفت متطلبات مجلس الأمن خمسة من الإخطارات السبعة التي قدمتها الحكومة الاتحادية إلى لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار ٧٥١ (١٩٩٢). بيد أن قيام الحكومة الاتحادية بإبلاغ اللجنة عن هيكل قوات الأمن وتشكيلها عملاً بالفقرة ٩ من القرار ٢١٨٢ (٢٠١٤) كان غير متسق وغير مكتمل. وواصل الفريق أيضاً توثيق أسلحة وذخائر تابعة للحكومة الاتحادية في نطاق الاستخدام غير المشروع - بما في ذلك ٣٨ قطعة سلاح عثر عليها في حوزة تجار سوق سوداء في مقديشو وبيدوا - وفي حوزة حركة الشباب.

وعلى الرغم من أن إمدادات العتاد العسكري إلى الحكومة الاتحادية تخضع لشروط إخطار صارمة، فإن الإدارات الإقليمية في الصومال ما فتئت تتلقى الأسلحة والذخائر بصفة منتظمة في التفاف على الحظر المفروض على الأسلحة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عاين الفريق مئات الوثائق التي تتناول بالتفصيل قيام شركة المعادن والهندسة الإثيوبية المملوكة للدولة بإمداد كل إدارة إقليم في الصومال بانتظام بالأسلحة والذخائر على مدار العقد السابق. وفي حين أن الفقرة ١١ (أ) من قرار مجلس الأمن ٢١١١ (٢٠١٣) تسمح للدول الأعضاء بتوريد العتاد إلى "مؤسسات أمنية في الصومال" بخلاف حكومة الصومال الاتحادية، رهنا بموافقة اللجنة، فلم يسبق لحكومة إثيوبيا أن استفادت من تلك الآلية ولو مرة واحدة.

وبالنظر إلى أهمية الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع بوصفها السلاح المفضل لدى حركة الشباب، ينبغي تبسيط حظر الأسلحة وتحديثه ليعكس طرائق الحرب الحديثة لمكافحة التمرد، من خلال السعي، على سبيل المثال، لتقييد حصول حركة الشباب على السلائف الكيميائية وغيرها من المواد التي تستخدمها لصنع الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وقد شكّل استيراد ١٨٠ طناً من مادة مزيج نترات الأمونيوم وزيت الوقود وغيرها من المتفجرات المخصصة لبناء ميناء جرد في أيار/مايو ٢٠١٩، إلى بوصاصو، في بونتلاندا، مثالا على التهديد المحتمل للسلام والأمن والاستقرار في الصومال من خلال الاستيراد غير المنظم للمواد المتفجرة. ودفع ارتفاع خطر تحويل وجهة مواد من هذا القبيل في الصومال

اللجنة إلى أن تطلب في نيسان/أبريل ٢٠١٩ أن يوصي الفريق على وجه السرعة بمبادئ توجيهية تقنية لضمان تخزين تلك المواد بأمان والمعرفة بمآلها في المستقبل.

وكانت حركة الشباب مسؤولة مرة أخرى عن الهجمات الأكثر عدداً ضد المدنيين في انتهاك للقانون الدولي الإنساني، التي استهدفت أساساً مقديشو ومناطق أخرى في جنوب ووسط الصومال. واستخدمت تلك الجماعة المقاتلة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع لإيقاع قتلى وجرحى في صفوف المدنيين المقيمين في مخيمات النازحين وفي المطاعم والأسواق ومراكز التسوق والمكاتب الحكومية والفنادق. وواصلت الحركة أيضاً حملتها لاستهداف المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين، وكذلك المندوبين الذين شاركوا في العملية الانتخابية الاتحادية في عام ٢٠١٦. وفي منطقة باي بالخصوص، عمدت حركة الشباب أيضاً إلى تجنيد مئات الأطفال - بعضهم لا يتجاوز عمره ٨ سنوات - قسراً، أو اختطافهم لتسجيلهم في نظام مدارس الحركة. ولاحظ الفريق أيضاً وجود اتجاه جديد يبعث على القلق وهو استهداف حركة الشباب للعاملين في المجال الإنساني في منطقة غدو، بما في ذلك ممارسة خطف عمال الإغاثة المحليين من أجل الحصول على فدية.

كما ارتكبت الشرطة والجهات الفاعلة العسكرية التابعة للحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد انتهاكات ضد المدنيين. فعلى سبيل المثال، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أعدم الجيش الوطني الصومالي بإجراءات موجزة ستة رجال يشتبه في ارتباطهم بحركة الشباب في بلدة بارديرا، بمنطقة غدو. وفي بونتلاند، حقق الفريق في أعمال تعذيب ومعاملة لإنسانية ومهينة ارتكبتها قوة أمن بونتلاند، وهي وحدة مدربة ومدعومة من الولايات المتحدة ويقع مقرها في بوصاصو. وبالإضافة إلى ذلك، حدد الفريق عدة مجالات مثيرة للقلق فيما يتعلق بالملاحقة القضائية في قضايا الإرهاب، بما في ذلك قضايا الأطفال، عن طريق المحاكم العسكرية في بونتلاند، مثل استخدام الاعترافات المنتزعة تحت التعذيب، والاحتجاز المطول قبل المحاكمة، والقرارات الصادرة دون تسبيب، والأحكام التعسفية، ومحدودية الحقوق في الاستئناف.

وظل العنف الجنسي والجسدي يمثل مشكلة مستمرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد ترك النزاع الذي طال أمده في الصومال المؤسسات الحكومية دون قدرة تذكر على تسجيل حالات العنف الجنسي وإجراء تحقيقات فيها ومقاضاة مرتكبيها. وتعالج العديد من الحالات من خلال تدخلات شيوخ العشائر، حيث لا تشارك النساء - اللاتي يشكلن غالبية الضحايا - في المفاوضات، ولا يمنحن عادةً حصة من أي أموال تُدفع كتعويض.

ومنذ آب/أغسطس ٢٠١٨، لم يوثق فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا وبعده فريق الخبراء أي عملية تصدير للفحم من الصومال في انتهاك للحظر الذي فرضه مجلس الأمن، على عكس الصادرات التي بلغ مجموعها قرابة ٣ ملايين كيس (٧٥ ٠٠٠ طن) خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وأدى قيام دول أعضاء، من بينها الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية وعمان والكويت، بتضييق الخناق على واردات الفحم إلى إجبار المتجرين بالفحم على التوقف، بسبب الحاجة إلى استنباط أشكال جديدة من المستندات المزيفة والترتيب لإيجاد موانئ بديلة لشحن الفحم. بيد أن الإنتاج المحلي للفحم لا يزال مستمرًا، حيث بلغت المخزونات في كيسمايو وبور غابو ما بين ٦٠٠ ٠٠٠ و ٩٠٠ ٠٠٠ كيس في وقت كتابة هذا التقرير، تتراوح تقريبا القيمة السوقية لبيعها بالجملة بين ٣٠ و ٤٥ مليون دولار.

ووقعت آخر عملية تصدير كبرى مسجلة للفحم من الصومال في آب/أغسطس ٢٠١٨ عندما نقلت سفينة شحن ١٩٠ ٠٠٠ كيس (٧٥٠ طن) من الفحم من كيسمايو إلى ميناء خور الزبير، بالعراق. وقد أُعيد تعبئة شحنة الفحم الصومالية ونقلها من العراق إلى دول أعضاء مجاورة طوال عام ٢٠١٩. وعلى الرغم من أن صادرات الفحم انطلقا من الصومال قد توقفت مؤقتًا، فإن الشبكات الإجرامية الدولية الضالعة في هذا الاتجار ما زالت نشطة. وعلم الفريق أيضا أن ميناء خور الزبير قد يُستخدم في المستقبل كمحور عبور لشحنات كبيرة من الفحم المنقول على متن سفن شحن تجارية، بدلاً من المراكب الشراعية التقليدية في المحيط الهندي.

والأساس المنطقي لفرض مجلس الأمن حظرا للفحم في قراره ٢٠٣٦ (٢٠١٢) هو تقليص إيرادات حركة الشباب. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زادت حركة الشباب من هجماتها على التجار الذين ينقلون الفحم من مواقع الإنتاج الداخلية إلى نقاط التصدير في الصومال، حيث درجت الحركة على فرض "ضرائب" على هذه الشحنات. وعلى الرغم من أن حركة الشباب قد تظل تجني قدرا محدودا من الإيرادات المتأتية من تجارة الفحم، إلا أن الجماعة تحتفظ بقاعدة إيرادات متنوعة للغاية من "فرض الضرائب" على جميع العمليات التجارية تقريبًا في جنوب البلاد. وإذا توقفت صادرات الفحم الصومالي تمامًا، فمن غير المحتمل أن يكون لذلك أثر كبير على قدرة حركة الشباب على مواصلة تمردها. ومن ثم، يوصي فريق الخبراء بأن يجري المجلس استعراضًا لحظر الفحم بهدف تقييم مدى استمرار ملاءمته.

المحتويات

الصفحة

أولا -	مقدمة	١٠
ألف -	الولاية	١٠
باء -	المنهجية	١٠
ثانيا -	الأفعال التي تهدد السلام والأمن والاستقرار في الصومال	١١
ألف -	حركة الشباب المجاهدين	١١
باء -	الفصيل التابع لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام	٢٢
جيم -	المتفجرات المزمع استخدامها لأغراض تجارية	٢٥
دال -	العلاقات الاتحادية - الإقليمية	٢٦
هاء -	الإدارة المالية العامة	٣٢
واو -	قطاع النفط والغاز	٣٥
زاي -	القرصنة البحرية	٣٥
ثالثا -	حظر توريد الأسلحة	٣٦
ألف -	امتنثال الحكومة الاتحادية للالتزامات المفروضة في إطار الرفع الجزئي لحظر توريد الأسلحة	٣٦
باء -	امتنثال الدول الأعضاء لحظر توريد الأسلحة	٣٩
جيم -	التدفق غير المشروع للأسلحة إلى الصومال	٤١
رابعا -	عرقلة المساعدات الإنسانية	٤٢
خامسا -	انتهاكات القانون الدولي الإنساني التي تنطوي على استهداف المدنيين	٤٤
ألف -	حركة الشباب	٤٤
باء -	الجهات الفاعلة التابعة للحكومة الاتحادية وللولايات الأعضاء في الاتحاد	٤٦
جيم -	بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية	٤٨
سادسا -	انتهاكات الحظر المفروض على الفحم	٥٢
ألف -	الإنتاج والنقل والمخزونات	٥٣
باء -	عمليات التصدير والاستيراد وإعادة الشحن غير المشروعة	٥٤
جيم -	الشبكات الإجرامية	٥٥
دال -	تنفيذ الحظر	٥٥

٥٦	سابعاً - التعاون من جانب الدول والجهات من غير الدول
٥٧	ثامناً - التوصيات
٥٧	ألف - الأخطار التي تهدد السلام والأمن والاستقرار
٥٨	باء - حظر توريد الأسلحة
٥٩	جيم - الحظر المفروض على الفحم
٥٩	دال - انتهاكات القانون الدولي الإنساني

أولا - مقدمة

ألف - الولاية

١ - فريق الخبراء المعني بالصومال هو خلف فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا، الذي أنهى مجلس الأمن ولايته في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ عملا بالفقرة ١٠ من قراره ٢٤٤٤ (٢٠١٨). وفي الفقرة ١١ من القرار نفسه، أنشأ المجلس فريق الخبراء وقرر أن تشمل ولايته المهام المبينة في الفقرة ١٣ من القرار ٢٠٦٠ (٢٠١٢) والمستكملة في الفقرة ٤١ من القرار ٢٠٩٣ (٢٠١٣) والفقرة ١٥ من القرار ٢١٨٢ (٢٠١٤) والفقرة ٢٣ من القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢) والفقرة ٢٩ من القرار ٢٤٤٤ (٢٠١٨) فيما يتعلق منها بالصومال.

٢ - ووفقا للفقرة ٥٤ من القرار ٢٤٤٤ (٢٠١٨)، قدم فريق الخبراء إلى لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال معلومات عن مستجدات منتصف المدة في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٩. كما قدم الفريق إلى اللجنة معلومات مستكملة مرحلية كل شهر طوال فترة ولايته.

٣ - وسافر أعضاء فريق الخبراء، خلال تحقيقاتهم، إلى إثيوبيا، والإمارات العربية المتحدة، وجمهورية إيران الإسلامية، وإيطاليا، وتركيا، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وسيشيل، والصومال، وفرنسا، وقطر، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريشيوس، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية. وفرضت الحكومة الاتحادية قيودا على سفر الفريق داخل الصومال من آذار/مارس ٢٠١٩ وما بعده، فلم يتمكن أعضاؤه من السفر إلا إلى بربرة، وبوصاصو، وغاروي، وهرجيسا خلال شهر شباط/فبراير ٢٠١٩.

٤ - واستقر فريق الخبراء بنبروي، وكان يتألف من الخبراء التالية أسماءهم: جاي بمادور (المنسق)، ومحمد بابكر (الشؤون الإنسانية)، ونازاني موشيري (الجماعات المسلحة)، وبرايان أوسوليفان (الجماعات المسلحة/الموارد الطبيعية)، وماثيو روسبوتوم (الشؤون المالية)، وريتشارد زابوت (الأسلحة).

باء - المنهجية

٥ - تنطبق معايير الإثبات وعمليات التحقق المبينة في تقارير فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا على العمل الذي اضطلع به فريق الخبراء في الفترة المشمولة بالاستعراض، على النحو التالي:

(أ) جمع معلومات عن الأحداث والمواضيع من مصادر متعددة، كلما أمكن ذلك؛

(ب) جمع معلومات من مصادر لديها معرفة مباشرة بالأحداث، كلما أمكن ذلك؛

(ج) تحديد أوجه الاتساق في أنماط المعلومات ومقارنة المعلومات الموجودة بالمعلومات الجديدة والاتجاهات المستجدة؛

(د) أخذ خبرات وآراء الخبير المختص في فريق الخبراء في الحسبان على نحو مستمر ومراعاة التقييم الجماعي للفريق في ما يتعلق بمصدقية المعلومات وموثوقية المصادر؛

(هـ) الحصول على أدلة مادية و/أو فوتوغرافية و/أو سمعية و/أو مرئية و/أو مستندية لدعم المعلومات التي تم جمعها؛

(و) تحليل الصور الساتلية، حسب الاقتضاء.

٦ - وبذل فريق الخبراء جهداً متأنياً ومنهجياً للوصول إلى الضالعين في انتهاكات تدابير الجزاءات بواسطة أفراد يملكون معرفة مباشرة بتفاصيل الانتهاكات أو يعرفون أشخاصاً لديهم معرفة مباشرة بتلك التفاصيل.

٧ - وأجرى الفريق مقابلات مع طائفة واسعة من المصادر التي لديها معلومات ذات صلة، بما في ذلك مسؤولون حكوميون وممثلون عن البعثات الدبلوماسية، ومنظمات تابعة للمجتمع المدني، ووكالات معونة. كما التقى الفريق واتصل بمسؤولين من الإدارات الإقليمية، وممثلين للأحزاب السياسية والجماعات المسلحة، وأعضاء في أوساط الأعمال التجارية والمجتمع المدني الصومالي.

٨ - ووفقاً لنشرة الأمين العام بشأن حساسية المعلومات وتصنيفها والتعامل معها (ST/SGB/2007/6)، قدم فريق الخبراء إلى اللجنة، إلى جانب هذا التقرير، عدة مرفقات سرية للغاية تتضمن معلومات قد يمس الكشف عنها بالأداء السليم للأمم المتحدة أو برفاه وسلامة موظفيها أو أطراف ثالثة أو ينتهك الالتزامات القانونية للمنظمة. ولن تصدر هذه المرفقات باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

ثانياً - الأفعال التي تهدد السلام والأمن والاستقرار في الصومال

ألف - حركة الشباب المجاهدين

٩ - لا تزال الجماعة المتطرفة حركة الشباب المجاهدين (حركة الشباب) تمثل أكبر تهديد مباشر للسلام والأمن في الصومال. وقد ساهم التصعيد الكبير للضربات الجوية من جانب الولايات المتحدة ضد مقاتلي حركة الشباب وقادتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير في منع الجماعة من التقاط أنفاسها والحيلولة دون تجمع أعداد كبيرة من المقاتلين، ولكن لم يكن له أثر يذكر في قدرة الجماعة على شن هجمات غير نمطية بشكل منتظم في جميع أنحاء الصومال. ولا تزال حركة الشباب قادرة أيضاً على تنفيذ هجمات تقليدية من حين لآخر ضد قوات الحكومة الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، مثل الكمين الذي نصبته للوحدة البوروندية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في بلعد يوم ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٩.

١٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت حركة الشباب عدداً غير مسبوق من الهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. ويعني توافر أدلة قاطعة على أن حركة الشباب تصنع المتفجرات الخاصة بها (انظر "استخدام حركة الشباب للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع" أدناه)، أن في متناول الجماعة الآن إمدادات جاهزة من مكونات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. ولا تزال طريقة عمل حركة الشباب تتمثل في نشر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المحمولة على مركبات لاخترق محيط الهدف، يلي ذلك هجوم يقوم به ما يصل إلى ستة مسلحين. وتتمثل السياسة المعلنة للحركة في استهداف الفنادق والمطاعم التي يرتادها مسؤولو الحكومة الاتحادية، على الرغم من أن غالبية ضحايا الجماعة من المدنيين الآخرين.

١١ - وكما أشير إليه في العديد من تقارير فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا، تسللت حركة الشباب أيضاً إلى مؤسسات حكومة الصومال الاتحادية^(١). ففي ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٩، الساعة ١٦:٥٥

(١) انظر أحدث هذه التقارير بالوثيقة S/2018/1002، المرفقين ٢-٢ و ٢-٤ (السريين للغاية).

بالتوقيت العالمي الموحد + ٣، قامت مفجرة انتحارية منتمية إلى حركة الشباب بتفجير نفسها بمقر إدارة إقليم بنادر في مقديشو. وأسفر الهجوم عن مقتل ما لا يقل عن ١٠ أشخاص، منهم عمدة مقديشو، عبد الرحمن عمر عثمان "ياريسو" وثلاثة من رؤساء المديریات. وتبين لاحقاً أن الانتحارية كانت موظفة في إدارة إقليم بنادر منذ أيار/مايو ٢٠١٨، تحت هوية منتحلة^(٢). وفي وقت إعداد هذا التقرير، لم يكن قد أُلقي القبض بعد على متواطئ في التفجير، وهو موظف أيضاً في الإدارة كان يستخدم اسماً مستعاراً.

١٢ - ولم تتناقص قدرة حركة الشباب على جني إيرادات داخلية بفرض "ضرائب" على جميع جوانب الاقتصاد الصومالي، ومن المرجح أنها توسعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث تشير الأدلة الأولية إلى أن الجماعة بدأت فرض ضرائب على الواردات إلى ميناء مقديشو (انظر "تمويل حركة الشباب" أدناه). وتواصل الجماعة أيضاً استغلال الخدمات النقدية المتنقلة التي لا تخضع تقريباً لأي تنظيم، والخدمات المصرفية المحلية لجمع الإيرادات ونقلها في جميع أنحاء البلد. ولئن كان تفعيل مركز الإبلاغ المالي التابع للحكومة الاتحادية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ يمثل خطوة إيجابية في مكافحة تمويل الإرهاب داخل الصومال، فيجب تعزيز امتثال المؤسسات المالية المحلية (انظر الفرع الثامن أدناه).

١٣ - ويبين الهجوم التي شنته حركة الشباب في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ على مجمع للأعمال التجارية في نيروبي يضم فندق DusitD2 أن الجماعة لا تزال تهدد السلام والأمن في المنطقة. وقد نفذت الحركة أيضاً عدداً غير مسبوق من الهجمات باستخدام أجهزة متفجرة يدوية الصنع والهجمات الأخرى عبر الحدود بين الصومال وكينيا في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٩، ربما في محاولة لاستغلال التوتر العلاقات بين البلدين.

مدى سيطرة حركة الشباب على المناطق داخل الصومال

١٤ - منذ وقف العمليات الهجومية الرئيسية لبعثة الاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه ٢٠١٥، ظل نطاق سيطرة حركة الشباب على الأراضي في الصومال دون تغيير إلى حد كبير. وعلى الرغم من سيطرة بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي على معظم المراكز الحضرية، فلا تزال لحركة الشباب سيطرة مباشرة أو نفوذ مباشر على مساحات شاسعة من الأراضي الداخلية، وتستطيع أن تقطع طرق الإمداد الرئيسية وتعزل بالفعل الجيوب التي تسيطر عليها بعثة الاتحاد الأفريقي والحكومة.

١٥ - ويمكن تصنيف مناطق نفوذ حركة الشباب عموماً في ثلاث فئات هي: الإقليم الذي تديره الجماعة مباشرة، حيث تشكل حركة الشباب حكومة الأمر الواقع؛ والإقليم الذي تحتفظ فيه بوجود عسكري كبير؛ والمناطق التي لا تسيطر عليها ولكنها تستطيع فرض "ضرائب" فيها.

المناطق التي تديرها حركة الشباب

١٦ - لا تزال حركة الشباب تسيطر إدارياً على معظم وادي جوبا، بما في ذلك المركزان الحضريان الرئيسيان، بؤالي وساكو، و'عاصمة' حركة الشباب، جليب. وتشكل بلدة كونيرو، في إقليم جوبا السفلى، مقر إدارة الشؤون المالية للحركة، ومن المرجح أنها تضم نسبة كبيرة من الاحتياطات النقدية المادية للجماعة. كما تدير الجماعة مناطق من إقليم شيبيلي السفلى، تتمحور حول بلدة سبلالي، وتقيم

(٢) Harun Maruf, "Mogadishu mayor targeted by female bomber", *Voice of America*, 9 August 2019.

يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: www.voanews.com/africa/mogadishu-mayor-targeted-female-bomber.

معظم معسكراتها التدريبية في المنطقة المغطاة بالغابة حول قرية بولو فولاي، في منطقة باي، حيث تقيم بصورة روتينية حفلات تخرج للمجندين الجدد.

المناطق التي فيها وجود عسكري كبير لحركة الشباب

١٧ - تحافظ حركة الشباب على وجود عسكري كبير في مساحات واسعة من الأراضي التي تتمحور حول حرر طيري، في منطقة مدغ، وآدن يبال، في منطقة شيبيلي الوسطى. وإضافة إلى ذلك، تشن الجماعة تمردا نشطا ينطلق من جبال غوليس في بونتالاند، على بعد ٣٠ كيلومترا جنوب غرب بوصاصو، وفي أجزاء من منطقة غدو، حول بلدة العدي.

جمع حركة الشباب للضرائب

١٨ - تعمل حركة الشباب بمثابة حكومة موازية حتى في المناطق التي لا تسيطر عليها فعليا، فتجمع "ضرائب" وتقدم بعض الخدمات الأساسية. وعلى النحو المفصل في تقرير فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا لعام ٢٠١٨ (S/2018/1002، المرفق ٢-٤)، تفرض حركة الشباب ضرائب بشكل اعتيادي على التجارة، والماشية، والإنتاج الزراعي بواسطة مجموعة من نقاط التفتيش في جميع أنحاء وسط الصومال وجنوبه وتقوم بإنفاذ الامتثال عن طريق التهديد بالعنف.

١٩ - ويتضمن المرفق ١-١ خريطة توضح درجات التحكم المتفاوتة للحركة داخل الصومال.

استخدام حركة الشباب للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع

٢٠ - للمرة الأولى، حصل فريق الخبراء على دليل قاطع يثبت أن حركة الشباب تنتج متفجرات مصنوعة محليا، منذ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٧ على الأقل^(٣). وأثبتت التحاليل المختبرية التالية للانفجار التي أجراها مركز تحليلات الأجهزة المتفجرة الإرهابية التابع لمكتب التحقيقات الاتحادي، والتي قُدمت إلى الفريق، أن حركة الشباب قد نفذت على الأقل ١١ هجوما بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في الصومال باستخدام متفجرات مصنوعة محليا. وكشفت التحاليل أدلة على وجود مخاليط من مادة النتروغليسرين المتفجرة الشديدة الحساسية؛ ونترات البوتاسيوم، التي تستخدم كعنصر مؤكسد، والفحم، المستخدم كعنصر وقود^(٤). والاستخدام المؤكد للمتفجرات المصنوعة محليا على أيدي حركة الشباب يمثل تنوعا لأساليب صنع الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، التي تُستخدم فيها عادة متفجرات مطورة في مصانع عسكرية مأخوذة أساسا من المتفجرات المخلفة من الحروب، وذخائر مستولى عليها من بعثة الاتحاد الأفريقي، ومواد منقولة بصورة غير مشروعة من اليمن^(٥).

(٣) أكد التحليل المختبري لجهاز متفجر يدوي الصنع محمول على مركبة مضبوط في إلاشا بياها في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٧ وجود مادتي النتروغليسرين ونترات البوتاسيوم، وعنصر يتسق في صفاته مع الفحم.

(٤) توفر المؤكسدات، عند تركيبها مع نسبة مناسبة من الوقود، مصدرا كيميائيا للأوكسجين لصنع الأجهزة المتفجرة يدويا (انظر S/2018/1002، الفقرات ٦٦ إلى ٦٩).

(٥) الأكثر شيوعا بين المتفجرات المطورة في مصانع عسكرية والمستخدمات في الهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في الصومال هما ثلاثي النيتروتولوين (TNT) - ٢ و ٤ و ٦ وثلاثي نترامين السيكلو ثلاثي الميثيلين (RDX).

٢١ - وتشير المعلومات التي تلقاها فريق الخبراء من مجموعة من خبراء إبطال الذخيرة المتفجرة إلى وجود صلة محتملة بين صنع حركة الشباب للمتفجرات المصنوعة محليا وزيادة تواتر الهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في الصومال خلال السنوات الأخيرة^(٦). ففي الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى تموز/يوليه ٢٠١٩، نفذت حركة الشباب ٥٤٨ هجوما بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في الصومال، مقابل ٤١٣ هجوما في نفس الفترة من السنة السابقة، ويمثل ذلك زيادة نسبتها ٣٢ في المائة^(٧). كما زادت الحوادث التي استخدمت فيها أجهزة متفجرة يدوية الصنع بنسبة ٣٦ في المائة في إقليم بنادر، الذي يضم مقديشو، خلال نفس الفترة (انظر المرفق ٢-١)^(٨).

٢٢ - ويبدو استخدام حركة الشباب للمتفجرات المصنوعة محليا استخداما متنوعا أيضا من الناحية الجغرافية داخل الصومال. ولاحظ خبراء إبطال الذخيرة المتفجرة وجود متفجرات مصنوعة محليا في جوبالاند في عبوات أصغر، وكذلك في هجوم مزدوج بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المحمولة على مركبات ضد الجيش الوطني الصومالي وقوات الدفاع الوطنية الإثيوبية وقوات الولايات المتحدة في بار سانغوني (٤٠ كيلومترا شمال كيسمايو) في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. كما تشير التقارير الأولية عن الهجوم المعقد الذي وقع في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٩ على فندق مدينة في كيسمايو إلى استخدام متفجرات مصنوعة محليا^(٩).

٢٣ - وعلى الرغم من أن استخدام حركة الشباب للمتفجرات المصنوعة محليا يشكل تطورا هاما، فلا تزال الجماعة تستخدم متفجرات مطورة في مصانع عسكرية أيضا في العديد من الهجمات التي تشنها بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع^(١٠). ففي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، على سبيل المثال، استخدمت الحركة متفجرات مطورة في مصانع عسكرية للهجوم على فندق الصحفي في مقديشو (انظر "الهجوم على فندق الصحفي" أدناه)، الذي أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٥٠ شخصا.

توريد مكونات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع إلى الصومال

٢٤ - في الفقرة ٢٩ من قرار مجلس الأمن ٢٤٤٤ (٢٠١٨)، قرر المجلس أن يواصل فريق الخبراء تحقيقاته المتصلة بتصدير المواد الكيميائية المستخدمة في صنع الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع إلى الصومال. وبالتشاور مع خبراء إبطال الذخيرة المتفجرة وكيميائيين، قام الفريق بتجميع قائمة بالمواد الكيميائية والعناصر العادية الأخرى التي يمكن أن تستخدمها حركة الشباب لصنع أجهزة متفجرة يدوية

(٦) وقع ٤٩١ حادثا متصلا بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في الصومال خلال عام ٢٠١٨، مقابل ٤٠٢ في عام ٢٠١٧ و ٢٩٥ في عام ٢٠١٦. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، يُتوقع أن يبلغ عدد الحوادث المتصلة بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع ٥٤٤ بحلول نهاية عام ٢٠١٩.

(٧) إحصاءات دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام عن الصومال، للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩.

(٨) في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى تموز/يوليه ٢٠١٩، نفذت حركة الشباب ١٣٧ هجوما بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في بنادر، مقابل ١٠١ حادث خلال الفترة نفسها من السنة السابقة.

(٩) UNMAS Somalia Significant Activity Report, 22 July 2019.

(١٠) مقابلات مع خبراء إبطال الذخيرة المتفجرة في نيروبي ومقديشو، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ إلى آب/أغسطس ٢٠١٩.

الصنع، والتي يمكن أن تسفر عن نتائج التحليل المختبري المبينة أعلاه^(١١). واتصل الفريق بشركات النقل البحري التي تجري عادة عمليات النقل العابر إلى الموانئ الصومالية الرئيسية، كما اتصل بالدول الأعضاء المعنية، لطلب معلومات عن الشحنات التي تحتوي على مداخلات محتمل استخدامها في إنتاج أجهزة متفجرة يدوية الصنع. وحتى الآن، لم يتلق الفريق أي معلومات عملية من هذه الاستفسارات.

٢٥ - وفي ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩، عثرت قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية على زجاجات فارغة من حمض النتريك في مخبأ تحت الأرض لحركة الشباب بالقرب من إلاشا بياها، إحدى ضواحي مقديشو (انظر المرفق ١-٢). ويمكن خلط حمض النتريك بحمض الكبريتيك والجليسرين لإنتاج مادة النتروجليسرين، التي اكتشفت في تحاليل مختبرية متعددة للمتفجرات المصنوعة محليا التي تستخدمها حركة الشباب. وأشار المتخصصون في الذخائر المتفجرة الذين استشارهم فريق الخبراء إلى أنه لا يوجد طلب صناعي مشروع على حامض النتريك المركز في الصومال^(١٢).

٢٦ - ووثق الفريق أيضا توافر نوعين من الأسمدة المحتوية على البوتاسيوم في كيسمايو ومقديشو، في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٩ (انظر المرفق ١-٢). بيد أن محتوى الأسمدة الموثقة من البوتاسيوم (٥ و ١٠ في المائة) لم يبلغ الحد الأدنى اللازم كي يصبح مناسباً لإنتاج أجهزة متفجرة يدوية الصنع وهو ٤٠ في المائة^(١٣).

المضبوطات الأسترالية

٢٧ - في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٩، قامت سفينة القوات البحرية الأسترالية HMAS Ballarat بضبط ٦٩٧ كيسا من سماد نترات الأمونيوم، إضافة إلى حوالي ٤٧٥ ٠٠٠ طلقة من ذخيرة الأسلحة الصغيرة، من مركب شراعي غير تابع لدولة معينة في بحر العرب^(١٤). وتشير المعلومات الإضافية التي تلقاها الفريق من القوة البحرية للاتحاد الأوروبي إلى أن الضبط قد جرى قرب ساحل عمان الشمالي، مما يوحي بأن شمال الصومال كان الوجهة المحتملة للمركب^(١٥).

(١١) ركزت التحقيقات على نقل الأمونيوم وسماد نترات البوتاسيوم، وكلورات البوتاسيوم، وكلورات الصوديوم، والنتروجليسرين، والجليسرين، والأسيتون، والمغنسيوم، وحمض النتريك، ومعجون أو مسحوق الألومنيوم، والمفجرات، وسلوك التفجير، ونترات الأمونيوم/زيت الوقود.

(١٢) مقابلة مع محلل تابع لمكتب التحقيقات الاتحادية، في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٩، ومقابلة مع باحث في مجال تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال، في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٩.

(١٣) مقابلة مع متخصص في إبطال الذخيرة المتفجرة، في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٩.

(١٤) Royal Australian Navy (@Australian_Navy), "The frigate #HMASBallarat conducted a boarding of a dhow in the Arabian Sea", 28 June 2019, https://twitter.com/Australian_Navy/status/114449225009888705 على الرابط.

(١٥) أرسل الفريق رسالة إلى البعثة الدائمة لأستراليا لدى الأمم المتحدة في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٩ لطلب المزيد من المعلومات وفرصة لفحص المواد المضبوطة، لكنه لم يتلق بعد أي رد.

المهجوم على فندق الصحفي

٢٨ - في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، فجرت حركة الشباب ثلاثة أجهزة متفجرة يدوية الصنع محمولة على مركبات خارج فندق الصحفي في مقديشو^(١٦). ثم هاجم المجمع خمسة مسلحين يرتدون ما يبدو أنه الزي الرسمي الصادر حديثاً لقوات الأمن الصومالية والقبعات الحمراء التي توافقه^(١٧). وقُتل في هذا الهجوم ما لا يقل عن ٥٠ شخصاً وأصيب ١٠٠ بجروح، مما جعل منه أدمى هجوم منذ هجوم ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الذي أسفر عن مقتل حوالي ٦٠٠ شخص (انظر S/2018/1002، المرفق ٢-٢).

٢٩ - وإضافة إلى ذلك، كانت بندقية هجومية من طراز كالاشينيكوف مأخوذة من أحد المسلحين تحمل علامات متسقة مع العتاد الذي استوردته حكومة الصومال الاتحادية في تموز/يوليه ٢٠١٧^(١٨). وكانت اثنتان على الأقل من القنابل اليدوية غير المتفجرة التي أُخذت من المسلحين تحملان علامات مماثلة تقريباً للعلامات الموجودة على عدة قنابل يدوية استولت عليها قوات الدفاع الشعبية الأوغندية من حركة الشباب في بولو مرير في آذار/مارس ٢٠١٨ (انظر المرفقين ١-٣ و ٢-٦)^(١٩).

تمويل حركة الشباب

٣٠ - توصل تقرير صادر عن فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا في عام ٢٠١٨ إلى أن حركة الشباب كانت تستمد إيراداتها من مجموعة متنوعة من المصادر المحلية، ولا سيما الضرائب على المركبات والبضائع العابرة والضرائب الزراعية وابتزاز الأعمال التجارية وفرض الزكاة جبراً (انظر S/2018/1002 المرفق ٢-٤). وتبين للفريق أن حركة الشباب ظلت، طوال الفترة المشمولة بالتقرير، تستخدم نظاماً للابتزاز في جميع أنحاء جنوب ووسط الصومال، على الرغم من استهداف القوات الدولية لنقاط التفشي التابعة لحركة الشباب بشكل محدود^(٢٠).

٣١ - وفي عام ٢٠١٩، أكدت التحقيقات التي أجراها فريق الخبراء أن حركة الشباب واصلت توسيع نطاق قاعدة إيراداتها عن طريق فرض ضرائب بصورة منهجية على البضائع المستوردة إلى ميناء مقديشو. واستناداً إلى المقابلات التي أجراها الفريق مع أعضاء مجتمع الأعمال في مقديشو، فقد اخترقت حركة

(١٦) سبق أن هاجمت حركة الشباب فندق الصحفي في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، فقتلت ٢٤ مدنياً على الأقل وأصاب ٣٠ آخرين.

(١٧) للحصول على معلومات عن حالات سابقة استخدمت فيها حركة الشباب الزي الرسمي لقوات الأمن الصومالية لشن هجمات في الصومال، انظر S/2018/1002، الفقرات ٢٩ إلى ٣٣.

(١٨) شحنة من الصين تم تسليمها في تموز/يوليه ٢٠١٧ (تاريخ الإخطار ٢ شباط/فبراير ٢٠١٨).

(١٩) انظر أيضاً S/2018/1002، الفقرات ٤٧ إلى ٤٩. تحمل كلتا القنبلتين اليدويتين علامة المصنع ٣٤٩، التي تشير إلى مصنع في سانت بطرسبرغ في الاتحاد الروسي. وقد صُنعت القنابل التي استولت عليها القوات الأوغندية في عام ١٩٨٠، بينما صُنعت القنابل التي عثر عليها في الهجوم على فندق الصحفي في عام ١٩٧٩.

(٢٠) في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٩، أعلنت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية في أفريقيا أنها شنت ضربات جوية استهدافية في قونيو بارو، التي سبق أن حددها فريق الرصد على أنها مركز إدارة الشؤون المالية لحركة الشباب (S/2018/1002، المرفق ٢-٤). انظر United States Africa Command, "U.S. airstrike targets al-Shabaab in support of the Federal Government of Somalia", press release, 27 June 2019، على الرابط التالي www.afcom.mil/media-room/pressrelease/31992/u-s-airstrike-targets-al-shabaab-in-support-of-the-federal-government-of-somalia.

الشباب مؤسسات ميناء مقديشو، فضلاً عن وكلاء النقل التجاري العاملين في المدينة^(٢١). وبناء على ذلك، تمكنت حركة الشباب من الحصول على قوائم الشحن، التي تورّد بالتفصيل طبيعة السلع المستوردة وقيمتها وملكيّتها^(٢٢). وفي الفترة من ١ إلى ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٩، اتصلت حركة الشباب بأصحاب الأعمال التجارية في مقديشو، وأبلغتهم بأن جميع الواردات إلى ميناء مقديشو ستخضع منذ ذلك الوقت فصاعداً لنظام حركة الشباب للضرائب^(٢٣). كما طالبت حركة الشباب أصحاب الأعمال التجارية في مقديشو بالإعلان لإدارة الشؤون المالية التابعة للحركة عن جميع الواردات قبل الاستيراد، محذرة بأنه سيتم التحقق من جميع الإعلانات من خلال مطابقتها بقوائم الشحن^(٢٤).

٣٢ - فعلى سبيل المثال، استورد كيان تجاري في أواخر تموز/يوليه ٢٠١٩ مقره في أحد بلدان مجلس التعاون الخليجي عدة آلاف من الأطنان من مواد البناء إلى ميناء مقديشو. وفي أوائل آب/أغسطس ٢٠١٩، اتصلت حركة الشباب هاتفياً بالمثل التجاري في مقديشو وأمرته بالحضور فوراً إلى محكمة حركة الشباب في مبارك بإقليم شيبلي السفلي^(٢٥). وعند وصوله إلى المحكمة، عرضت حركة الشباب على الممثل قائمة الشحن الصادرة من ميناء مقديشو، والمبين فيها شحنات الشركة خلال السنة التقويمية. وطلبت حركة الشباب من الوكيل دفع مبلغ تتجاوز قيمته ٧٠ ٠٠٠ دولار كضريبة للحركة. وعلاوة على ذلك، أُنذروه بوجوب دفع الضرائب على الشحنات المستقبلية مقدماً. وعقب التشاور مع إدارة الشركة، دفع الوكيل المبلغ عن طريق تحويل بين حسابات عميل مع مؤسسة مصرفية صومالية^(٢٦). وقدمت حركة الشباب إيصالاً للشركة عن المعاملة، وتوجد نسخة منه في المرفق ١-٤ (سري للغاية).

نظام العدالة لحركة الشباب

٣٣ - بالإضافة إلى قدرة حركة الشباب على تحصيل الضرائب، فهي تقدم أيضاً بعض الخدمات الأساسية المرتبطة عادة بالحكومة، حتى في المناطق التي لا تسيطر عليها بشكل فعلي. وفي بيئة ليس فيها لمؤسسات الدولة إلا وجود محدود أو تغيب فيها تلك المؤسسات تماماً في بعض الحالات، فإن توفير حركة الشباب لمحاكم بدائية وإتاحتها اللجوء إلى القضاء - وقدرة الحركة على إنفاذ أحكامها عن طريق التهديد بالعنف - ربما وفر سبباً لاجتذابها لبعض شرائح السكان.

٣٤ - وغالباً ما يتم اللجوء إلى نظام حركة الشباب للعدالة فيما يتعلق بالمنازعات على ملكية الأراضي، ولا سيما في مقديشو. ولأن التقاضي لدى الدولة غالباً ما يكون باهظ التكلفة وطويل الأمد ولا يمكن التنبؤ به، كثيراً ما تبدأ الأطراف المعنية بمحوارٍ مع حركة الشباب وتطلب الوساطة في المسائل المتعلقة بالنزاع

(٢١) مقابلات مع خمس مؤسسات للأعمال التجارية في مقديشو، في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٩.

(٢٢) مقابلة مع شركة تجارية دولية تستورد الأغذية المجففة من منطقة مجلس التعاون الخليجي إلى مقديشو، أجريت في دبي، في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

(٢٣) مقابلات مع خمس مؤسسات للأعمال التجارية في مقديشو، في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٩. انظر أيضاً S/2019/570، الفقرة ٣٩.

(٢٤) مقابلات مع خمس مؤسسات للأعمال التجارية في مقديشو، في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٩.

(٢٥) مقابلة مع شركة تجارية دولية تصدر الأغذية الجافة من منطقة مجلس التعاون الخليجي إلى مقديشو، أجريت في دبي، في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

(٢٦) المرجع نفسه.

على ملكية الأراضي^(٢٧). ويجري المسؤولون في نظام العدالة لدى الحركة مقابلات مع الجيران وغيرهم من الشهود، ويستدعون المدعي والمدعى عليه إلى محكمة الحركة في تورورو بالقرب من أفغوي، من أجل إصدار الحكم. وحصل فريق الخبراء على نسخة من استدعاء حركة الشباب لمدعى عليه في قضية نزاع على أرض (انظر المرفق ١-٥).

٣٥ - وقد تجتذب آليات العدالة لحركة الشباب الفئات المحرومة ذات القدرة المحدودة، أو المنعدمة، على اللجوء إلى مؤسسات الدولة القضائية. فعلى سبيل المثال، في غياب محاكم أسرة يعول عليها في المناطق الريفية، توفر حركة الشباب لبعض النساء الفرصة الوحيدة للتعويض المالي من الأزواج السابقين والأقارب الذكور^(٢٨). وكانت الحواسيب المحمولة التي تم الحصول عليها من مسؤولين متوفين في حركة الشباب في منطقة باي عام ٢٠١٨ تتضمن أمثلة على الأحكام القضائية لحركة الشباب بشأن طائفة متنوعة من المواضيع، بما في ذلك الطلاق وإعالة الأولاد والسرقة وحيازة الأسلحة وبيع الماشية. ويتضمن المرفق ١-٥ وثائق بشأن آليات العدالة لحركة الشباب.

العمليات الإقليمية

المجموع على فندق DusitD2 في نيروبي

٣٦ - في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، هاجم مقاتلو حركة الشباب في نيروبي مجمعاً تجارياً يضم فندق DusitD2. وبدأ الهجوم حوالي الساعة ١٥:٢٥ بالتوقيت العالمي الموحد + ٣ بتفجير انتحاري. واقتحم أربعة مسلحين المجمع باستخدام بنادق من طراز كلاشنيكوف وقنابل يدوية، مستهدفين الأشخاص داخل فندق DusitD2 والأعمال التجارية المحيطة.

٣٧ - وأسفر الهجوم عن وقوع ٢١ ضحية، فضلاً عن أربعة مسلحين. وكان لتاريخ الهجوم مغزى هام، فقد تزامن مع الذكرى السنوية الثالثة لأشد الهجمات فتكا لحركة الشباب على قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، عندما اقتحم مقاتلون في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ قاعدة لقوات الدفاع الكينية في بعثة الاتحاد الأفريقي في العدي بالصومال، مما أسفر عن مقتل حوالي ١٥٠ من جنود قوات الدفاع الكينية (انظر S/2016/919، الفقرات من ١٥ إلى ٢٠).

٣٨ - وفي بيان مفصل صدر في اليوم التالي للهجوم، أعلنت حركة الشباب أن العملية - التي أطلق عليها الاسم الرمزي/القدس لن تُهَوِّد - استهدفت "المصالح الغربية والصهيونية في جميع أنحاء العالم لدعم أسرنا المسلمة في فلسطين". وليس من عادة حركة الشباب إصدار هذه التبريرات، إذ كانت في الماضي تبرر هجماتها على الجهات الفاعلة الخارجية، مثل البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي، بتواجدها على الأراضي الصومالية. وهذا التحول لحركة الشباب باتجاه التركيز على الأهداف الغربية

(٢٧) في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل ٢٠١٩، أجرى الفريق أربع مقابلات هاتفية مع أفراد يقيمون في مقديشو استعانوا بحركة الشباب في إيجاد حلول لقضايا متعلقة بملكية أراضي.

(٢٨) International Crisis Group, "Women and Al-Shabaab's insurgency", Crisis Group Africa Briefing No. 145, 27 June 2019. www.crisisgroup.org/africa/horn-of-africa/somalia/b145-women-and-al-shabaabs-insurgency.

و "تحرير" القدس يمكن أن ينظر إليه في سياق منافسة الجماعة المقاتلة المستمرة داخل الصومال مع تنظيم الدولة الإسلامية، الذي درج على أن تكون أيديولوجيته أكثر عالمية من أيديولوجية حركة الشباب.

٣٩ - وقبل عام تقريبا من الهجوم على فندق DusitD2، أفشلت قوات الأمن الكينية في ميرتي، بمقاطعة إيزيولو، بكينيا عملية لحركة الشباب بالسيارات المفخخة كان مقرراً القيام بها على الأرجح في الذكرى السنوية الثانية لحادثة العدي (S/2018/1002، الفقرات من ٧٥ إلى ٨١). وتشير الأدلة التي استعرضها فريق الخبراء إلى احتمال التداخل بين الشبكات الضالعة في التخطيط لعمليتي ميرتي و DusitD2، بما في ذلك وسيط تمويل مقره في منديرا، كينيا (انظر "تمويل الهجوم" أدناه)، وكذلك استخدام بندقية من طراز ٥٦-٢ من جانب أحد المسلحين المشاركين في الهجوم على فندق DusitD2.

الفريق المهاجم

- ٤٠ - كان الفريق المهاجم التابع لحركة الشباب يتألف من أربعة مسلحين ومفجر انتحاري يدعى ماهر خالد الرزقي. والرزقي هو العضو الوحيد منذ فترة طويلة في حركة الشباب، وكان معروفا لدى الشرطة الكينية بسبب ضلوعه في هجمات على طول الساحل الكيني^(٢٩).
- ٤١ - وقد ولد علي سالم غيتشونغي، وهو قائد ومشغل المخبأ السري للخلية المهاجمة في ضواحي نيروبي، عام ١٩٩٥ في إيزيولو بكينيا. وبخلاف المعتاد بالنسبة لعنصر كيني في حركة الشباب، مُنح غيتشونغي سلطة تقديرية واسعة واستقلالا ذاتيا فيما يتعلق بتفاصيل المخطط - بما في ذلك اختيار الهدف - بدلا من الخضوع للإشراف المباشر من داخل الصومال. وضم المسلحون الإضافيون الثلاثة عثمان إبراهيم جيدي، وهو مواطن كيني؛ وسيات عمر عبيدي، وهو لاجئ من معسكر داداب بكينيا؛ ومواطن صومالي مجهول الهوية، وقد سافروا من مخيم داداب للاجئين. ووجد في حوزة كل من المهاجمين وثائق هوية متعددة، بعضها أصلي، أما الوثائق الأخرى فقد تم الحصول عليها بالرشوة أو كانت مزورة بالكامل.
- ٤٢ - وبغية تضليل هيئات إنفاذ القانون، سافر أعضاء الخلية كل منهم على حدة واجتمعوا في نيروبي قبل يومين فقط من الهجوم. وقبل الهجوم بيوم واحد، لم يكن أمر الهدف قد حسم نهائياً، وقام أعضاء الخلية باستطلاع موقع بديل في شمال نيروبي.

تمويل الهجوم

- ٤٣ - كان عبيدي علي محمد، وهو مواطن كيني مقيم في منديرا، بمثابة حلقة الوصل التمويلية الأساسية بين حركة الشباب في الصومال والخلية المهاجمة في كينيا. وقد استخدم محمد في وقت لاحق ثلاثة أرقام هاتفية لإرسال ما يقارب ٧٠٠ ٠٠٠ شلن كيني (٧ ٠٠٠ دولار) - مقسمة حسب المعتاد إلى تحويلات كل تحويل منها بقيمة ٧٠ ٠٠٠ شلن كيني (٧٠٠ دولار) - إلى زعيم الخلية علي سالم غيتشونغي، عبر خدمة M-PESA، وهي الخدمة المالية الرئيسية عبر الهاتف المحمول في كينيا. وقد تم استخدام أحد أرقام محمد الهاتفية أيضاً في أوائل عام ٢٠١٨ لتحويل أموال إلى عبد المجيد عدن، وهو عنصر تابع لحركة الشباب أُلقت القبض عليه قوات الأمن الكينية في شباط/فبراير ٢٠١٨ على خلفية تدبير هجوم بسيارة

(٢٩) في عام ٢٠١٤، كان الرزقي عضواً في خلية اغتيال كلفتها حركة الشباب بقتل أفراد أمن في المنطقة الساحلية، وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، شارك في قتل أحد ضباط الشرطة في فندق رويال كورت في مومباسا. تقرير سري للشرطة اطلع عليه فريق الخبراء، آذار/مارس ٢٠١٩.

مفخخة بمتفجرات يدوية الصنع في نيروبي (انظر S/2018/1002، المرفق ٢-٣)، مما يشير إلى حدوث تدخل في التخطيط للعمليات. وتشير تقديرات متحفظة إلى أن إجمالي تكلفة عملية فندق DusitD2 تتراوح بين ٤٥ ٠٠٠ و ٥٠ ٠٠٠ دولار (انظر المرفق ١-٦-١ (سري للغاية)).

البندقية طراز ٢-٥٦

٤٤ - يشير الرقم المتسلسل للسلاح الذي استخدمه أحد المسلحين الذين هاجموا فندق DusitD2 والعلامات الإضافية التي يحملها السلاح إلى قوة احتمال أن تكون تلك البندقية جزءاً من شحنة تتألف من ٣ ٥٠٠ بندقية من طراز ٢-٥٦ اشترتها حكومة الصومال الاتحادية من حكومة إثيوبيا في عام ٢٠١٣ فور الرفع الجزئي للحظر المفروض على الأسلحة^(٣٠). ووجدت الشرطة الكينية في حوزة عناصر حركة الشباب الذين أُلقت القبض عليهم في شباط/فبراير ٢٠١٨ أربع بنادق من طراز ٢-٥٦، تمثل أيضاً جزءاً من شحنة عام ٢٠١٣ (انظر S/2018/1002، المرفق ٢-٣).

٤٥ - ويتضمن المرفق ٦-١ دراسة حالة مفصلة عن الهجوم على فندق DusitD2.

شبكات حركة الشباب الإضافية في شرق أفريقيا

٤٦ - كشفت الأدلة التي جمعت من التحقيق في الهجوم على فندق DusitD2 عن وجود خلايا إضافية لحركة الشباب في المنطقة، متصل بعضها ببعض من خلال اثنين على الأقل من منسقي الخلايا موجودين في معقل الحركة في جلب^(٣١). وأشارت اتصالات إلكترونية، كانت تتم في معظم الأحيان بلغة إنكليزية طليقة، إلى وجود أدلة على عمليات مدبرة لاختطاف رعايا أجانب في المنطقة المحيطة بنيفاشا وناكورو بكينيا، في شباط/فبراير ٢٠١٩؛ وقد أحبطت وحدة شرطة مكافحة الإرهاب الكينية بنجاح هذه المخططات^(٣٢). وكان قادة الخلايا المحليون ("الأمرأ") ملزمين بتقديم تقارير شهرية إلى جلب بشأن أنشطة خلية كل منهم.

٤٧ - وكان منسقو الخلايا المتمركزون في جلب يقدمون أموالاً لعناصر تابعة للحركة في كينيا وتنزانيا عند الطلب، وكان على أمير كل خلية تقديم قائمة بالنفقات المقدرة، بما في ذلك المرتبات الشهرية البالغة ٧٠٠ دولار لكل عنصر. وعند تلقي الطلب، كان المنسق يوعز لإدارة الشؤون المالية بحركة الشباب بتحويل الأموال إلى رقم هاتف يوفره العنصر، باستخدام خدمة M-PESA النقالة لتحويل الأموال. وكانت الطلبات المالية تلبى بيسر ونادراً ما كان يشكك بها؛ وفي إحدى الحالات، قدم أحد منسقي الخلايا ٦ ٠٠٠ دولار - بما في ذلك ١ ٠٠٠ دولار كدفعة لحفلة زفاف - لعميل من الخلايا النائمة في جمهورية تنزانيا المتحدة من أجل إنشاء مخبز في دار السلام والحصول على وثائق هوية تنزانية. وفي الحالات التي كان منسقو الخلايا يرفضون فيها طلبات العناصر، كان يعزى ذلك إلى شواغل عملية وليس إلى المبلغ المطلوب. فعلى سبيل المثال، رفض منسق خلية طلباً لأحد العناصر بشراء مركبة رباعية الدفع من طراز Toyota Surf لأنها غير مناسبة لتغطي صفته كطالب جامعي.

(٣٠) أُبلغت اللجنة بشأن الشحنة في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٣.

(٣١) تعرفت عليهما أجهزة أمن دولية عن طريق عناوين بروتوكول الإنترنت.

(٣٢) مقابلة مع مصدر للأمن الدولي، حزيران/يونيه ٢٠١٩.

٤٨ - واستناداً إلى تحليل لمحتوى هذه الاتصالات، يقدر الفريق أن عناصر حركة الشباب في الصومال قد حولوا ما يقارب ١٠٠ ٠٠٠ دولار إلى أربع خلايا تتمركز في شرق أفريقيا في الفترة بين آذار/مارس ٢٠١٨ وشباط/فبراير ٢٠١٩.

٤٩ - انظر المرفق ١-٧ (سري للغاية) للاطلاع على سرد مفصل لعمليات حركة الشباب في شرق أفريقيا.

التجنيد داخل كينيا

٥٠ - توفر أيضاً الاتصالات الإلكترونية بين منسقي الخلايا في جلب وعناصرهم في الميدان نظرة فريدة في أساليب التجنيد التي تستخدمها حركة الشباب في كينيا. وقد اقترحت عناصر في كينيا في عدة مناسبات تجنيداً محتملاً لأفراد يعرفونهم عادة من خلال عصابات إجرامية. وفي إحدى الحالات، اقترح عنصر تجنيد "AH"، وهو مواطن كيني من إثنية غير صومالية اشترك معه في عمليات سطو في السابق. وسهل منسق خلية جلب سفر "AH" إلى الصومال في الواك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، حيث خضع "AH" لتدريب في منطقة غدو لفترة ٢٤ يوماً فقط قبل العودة إلى كينيا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

٥١ - وحالة "AH" تندرج في إطار المعتاد من حيث الطريق الذي يسلكه المجندون الكينيون للوصول إلى الصومال - من خلال نقاط العبور المفضلة لحركة الشباب في الواك - وكذلك من حيث تدريبه في منطقة غدو. غير أن القضية تمثل من جوانب أخرى بعداً جديداً لاستراتيجية حركة الشباب للتجنيد، حيث يتم تفضيل امتلاك مهارات إجرامية، بما في ذلك معرفة كيفية الهروب من هيئات إنفاذ القانون، على الأيديولوجية أو الانتماء لبعض المساجد أو الشبكات الدينية.

الهجمات العابرة للحدود إلى داخل كينيا

٥٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كثفت حركة الشباب الهجمات التي تتميز بالكر والفر وتستخدم الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع على حدود الصومال - كينيا، ولا سيما خلال فترة شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٩، التي شهدت ما مجموعه ٣٠ حادثاً. وتراوح النطاق الجغرافي لهذه الهجمات من أقصى نقطة حدودية مع الصومال في الشمال، في منديرا، إلى الحدود الجنوبية في مقاطعة لامو، بما يغطي حوالي ٧٠٠ كم.

٥٣ - ووقع أخطر حادث عبر الحدود في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٩ في كونتون بمقاطعة واجير، كينيا، عندما قُتل ثمانية عناصر من الشرطة الكينية، وجرح عدد آخر بواسطة جهاز متفجر يدوي الصنع. وقد وقع الهجوم بعد يوم واحد فقط من خطف ثلاثة من أفراد الاحتياط في الشرطة الكينية، وذلك في منطقة كونتون أيضاً.

٥٤ - وقد تكون زيادة تواتر هجمات حركة الشباب باتجاه كينيا ناتجة عن اشتداد التوترات الدبلوماسية بين البلدين (انظر "النزاع بشأن الحدود البحرية مع كينيا" أدناه) التي يحتمل أن الجماعة المسلحة تسعى حالياً لاستغلالها.

٥٥ - ويتضمن المرفق ١-٨ معلومات إضافية عن هجمات حركة الشباب عبر الحدود باتجاه كينيا.

باء - الفصل التابع لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

٥٦ - في عام ٢٠١٨، أفاد فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا بأن الفصل التابع لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الموجود في منطقة باري في بونتلاندا، والذي يقوده عبد القادر مؤمن، قد دخل فترة من تقليص أنشطته وإعادة تنظيم صفوفه، كما أورد بالتفصيل ظهور شبكة اغتيالات تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في مقديشو وأفغوي (S/2018/1002، الفقرات ٩٣ إلى ٩٧). وخلال الفترة المشمولة بتقرير فريق الخبراء، لاحظ الفريق اضطرابا عنيقا في قيادة الفصل، وجهودا تبدو متضاربة تبذلها الجماعة لبناء قاعدة إيرادات باستخدام أساليب الابتزاز ضد المؤسسات التجارية والأفراد على غرار الأساليب التي تستخدمها حركة الشباب. وتشير التقديرات التي وردت في تقييم داخلي أجرته قوة أمن بونتلاندا المدربة من الولايات المتحدة وحصل عليه فريق الخبراء في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ إلى أن الفصل قد يناهز عدد أفراد ٣٤٠ مقاتلا، ويشكل هذا العدد، إذا كان دقيقا، زيادة كبيرة عن التقديرات السابقة لفريق الرصد التي وصلت إلى ٢٠٠ مقاتل (S/2017/924، الفقرة ٣٢).

الصراع على القيادة

٥٧ - شهدت نهاية عام ٢٠١٨ سباقا عنيفا لتولي القيادة بين عبد الرشيد لقمان ونائب قائد تنظيم الدولة الإسلامية مهدي معلم^(٣٣) ومؤيديه، وبصورة أساسية محمد أحمد كاهي^(٣٤) وعبد الحكيم ذوقوب^(٣٥). وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، عثر على معلم مقتولا بطلق ناري في مديرية هُدن في مقديشو. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر تقريبا، تلقى كاهي عفو من رئيس بونتلاندا آنذاك عبد الولي محمد علي "غاس" ثم غادر بونتلاندا متجها إلى إثيوبيا خوفا على سلامته^(٣٦). وفي ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩، قتل عبد الحكيم ذوقوب في غارة جوية للولايات المتحدة في محيط بلدة حريرو في شمال شرق بونتلاندا^(٣٧).

(٣٣) في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٨، أعلنت وزارة الخارجية للولايات المتحدة معاقبة مهدي معلم بوصفه إرهابيا عالميا مصنفًا تصنيفًا خاصًا.

(٣٤) وردت تقارير تفيد بأن محمد أحمد كاهي هو العقل المدبر للهجوم الذي شن على فندق إنترناشونال فيليب في بوصاصو في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٧ (انظر S/2017/924، المرفق ٢-٤).

(٣٥) في التقرير النهائي لفريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا لعام ٢٠١٧ (S/2017/924، المرفق ٢-٢)، وُصف عبد الحكيم ذوقوب بأنه أحد كبار قادة تنظيم الدولة الإسلامية وعضو سابق في تمرد حركة الشباب في جبال غوليس في بونتلاندا.

(٣٦) المعلومات مستقاة من مسؤولي استخبارات كبار حاليين وسابقين في بونتلاندا، ومن تقرير استخباراتي داخلي لقوة أمن بونتلاندا. وفي ٨ آب/أغسطس ٢٠١٩، تلقى الفريق معلومات من شاهد عيان ادعى معرفة مكان كاهي ومن مقاتل سابق ثان في تنظيم الدولة الإسلامية، تفيد بأنه موجود في حي بولي في أديس أبابا. انظر أيضا Harun Maruf, "Under pressure, IS militants in Somalia look to Ethiopia", Voice of America, 19 August 2019, www.voanews.com/africa/under-pressure-militants-somalia-look-ethiopia, و Salem Solomon, "Ethiopian military captures suspected IS members", Voice of America, 12 September 2019, www.voanews.com/africa/ethiopian-military-captures-suspected-members.

(٣٧) United States Africa Command, "U.S. confirms airstrike against ISIS-Somalia's Abdulhakim Dhuqub", press release, 15 April 2019، على الرابط: www.africom.mil/media-room/pressrelease/31765/u-s-confirms-airstrike-against-isis-somalias-abdulhakim-dhuqub

٥٨ - وفي أعقاب التطهير، أصبح عبد الرشيد لقمان (دارود/ليلكسي) هو الزعيم الفعلي لفصيل تنظيم الدولة الإسلامية، على الرغم من احتفاظ عبد القادر مؤمن بصفته كأمر الجماعة وزعيمها الروحي. ويرجح أن يكون لقمان هو نفس الشخص المحدد في التقرير النهائي لفريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا لعام ٢٠١٧ بوصفه (Darod/Leelkase) “Abdiqani” رئيس العمليات العسكرية لتنظيم الدولة الإسلامية (انظر S/2017/924، المرفق ٢-٢). وتشير معلومات استخباراتية غير مؤكدة مستقاة من تقرير داخلي أعدته قوة أمن بونتلاندا إلى أن لقمان يتراوح عمره بين ٤٠ و ٤٨ عاماً، وكان زعيماً دينياً داخل حركة الشباب في غالكميو قبل انشقاقه وانضمامه إلى فصيل تنظيم الدولة الإسلامية في عام ٢٠١٥.

الصراع مع حركة الشباب في منطقة باري

٥٩ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، اندلع القتال بين فصيل تنظيم الدولة الإسلامية وحركة الشباب في منطقة باري للمرة الأولى منذ مطلع عام ٢٠١٦، وتمحور القتال حول مصادر المياه الحيوية في المناطق الجبلية من منطقة باري (انظر المرفق ١-٩). وكان الصراع العنيف بين فصيل تنظيم الدولة الإسلامية وحركة الشباب مستمرا منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، عندما بدأت الجماعتان على ما يبدو في التنافس لابتزاز المؤسسات التجارية في مقديشو وبونتلاندا. وكان أحد عشر موظفا من العاملين في شركة هرمود الصومال المحدودة، أكبر شركة للاتصالات السلكية واللاسلكية في الصومال، قد لقوا مصرعهم خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ في مقديشو على يد مسلحين أفيد بأنهم ينتمون إلى كل من فصيل تنظيم الدولة الإسلامية وحركة الشباب.

تحويل فصيل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

٦٠ - بعد ظهور فصيل تنظيم الدولة الإسلامية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، توصلت التحقيقات التي أجراها فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا إلى أن الموارد المالية المتاحة للفصيل كانت ضئيلة، وأنه من غير المرجح أن يكون قد تلقى دعماً كبيراً من خارج الصومال؛ وفُهم من مقابلات أجريت مع أعضاء سابقين في تنظيم الدولة الإسلامية أن الفصيل كان بالكاد قادراً على دفع الأموال لأفراده (انظر S/2017/924، الفقرات من ٣٦ إلى ٤٢). بيد أن الفصيل قد شرع، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في بذل جهود لتوليد إيرادات محلية، باستخدام أساليب الابتزاز المماثلة لأساليب حركة الشباب. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، على سبيل المثال، نجح فصيل تنظيم الدولة الإسلامية في ابتزاز شركة أمتل للاتصالات السلكية واللاسلكية في بونتلاندا لدفع مبلغ مالي مجموعه عدة مئات من الآلاف من الدولارات. واغتيل عاملون في شركات أخرى في بونتلاندا في آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ بعد ما أفيد عنه من رفضهم الانصياع لمطالب دفع “الضرائب” إلى فصيل تنظيم الدولة الإسلامية. ويتضمن المرفق ١-٩ مزيداً من المعلومات عن محاولات فصيل تنظيم الدولة الإسلامية إنشاء قاعدة إيرادات في بونتلاندا.

مخطط شن هجوم على الفاتيكان

٦١ - في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أُلقي القبض على المواطن الصومالي المنتسب لتنظيم الدولة الإسلامية عمر محسن إبراهيم، المعروف أيضاً باسم أنس خليل، في باري، إيطاليا، على خلفية هجوم مدبر على الفاتيكان وعلى أهداف أخرى في إيطاليا، بالتزامن مع الاحتفالات بعيد الميلاد في

٢٥ كانون الأول/ديسمبر. وفي حين كان المخطط بدائيا وكانت حظوظه في النجاح ضئيلة، كشفت التحقيقات التي أجراها الفريق، بمساعدة السلطات الإيطالية، عن وجود صلات بين "أنس خليل" وعناصر بارزة في تنظيم الدولة الإسلامية في صوماليلاند وبوتلاند وليبيا وكينيا. ويمثل مخطط شن هجوم على الفاتيكان الحالة الأولى التي يرتبط فيها عناصر تنظيم الدولة الإسلامية في الصومال ارتباطا مباشرا بمحاولة تنفيذ هجوم إرهابي خارج البلد.

عمر محسن إبراهيم

٦٢ - ولد عمر محسن إبراهيم، المعروف أيضا باسم أنس خليل، في قرطو، بوتلاند، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. ودخل إيطاليا في نهاية عام ٢٠١٦ عن طريق صقلية لدواعٍ إنسانية^(٣٨). وقبل وصوله إلى إيطاليا، كان "أنس خليل" يعيش في نيروبي، ثم سافر إلى ليبيا في عام ٢٠١٦ حيث تلقى التدريب طوال الجزء الأكبر من العام. وفي ليبيا، ارتبط "أنس خليل" بأبي أيمن الكيني، وهو مسؤول في تنظيم الدولة الإسلامية أفيد بتوليته مسؤولية "اللوجستيات والهجرة"^(٣٩)، ويشير اسمه الحركي إلى أن له ارتباطات كينية.

٦٣ - وكان "أنس خليل" مقيما في باري في جنوب إيطاليا في الفترة بين آذار/مارس ٢٠١٧ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وخلال الفترة التي قضاها في إيطاليا، استمر اتصاله بجهات منتسبة لتنظيم الدولة الإسلامية في الصومال وكينيا. بيد أن الاتصالات التي جرى اعتراضها تشير إلى أن "أنس خليل" وضع الخطة لزorc قبلة في كاتدرائية القديس بطرس في روما في يوم عيد الميلاد، ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، من تلقاء نفسه، ولم يتلقَ تكليفا مباشرا بذلك من عناصر تنظيم الدولة الإسلامية خارج البلد. وعقب هذه الاتصالات، ألقت السلطات الإيطالية القبض على "أنس خليل" كتدبير استباقي قبل أن يتسنى له المضي قدما في الخطة.

المتنسبون في الصومال وكينيا

٦٤ - تضمنت جهات الاتصال المخزنة في هاتف "أنس خليل" المحمول عبد الله محمود يوسف (المعروف أيضا باسم أبو حاتم؛ والملا المجنون؛ ومجرتيني)، وهو مجند ووسيط لتنظيم الدولة الإسلامية مولود في بوتلاند وألقي القبض عليه وسجن في صوماليلاند في عام ٢٠١٨. وعند إلقاء القبض على يوسف، وجد بحوزته وثائق تبين الاستراتيجية العامة لتنظيم الدولة الإسلامية للتوسع في شرق أفريقيا^(٤٠). ووفقا للمعلومات الواردة من سلطات صوماليلاند، قام يوسف بزيارة ١٢ بلدا في أفريقيا والشرق الأوسط، بما في ذلك جنوب أفريقيا والسودان والمملكة العربية السعودية والعراق وكينيا^(٤١). وإضافة إلى ذلك، كان يوسف موجودا في ليبيا في عام ٢٠١٥، حيث كان يعمل في "إدارة الهجرة" التابعة لتنظيم الدولة

(٣٨) ملف بيانات عمر محسن إبراهيم الذي قدمته السلطات الإيطالية إلى الفريق في حزيران/يونيه ٢٠١٩.

(٣٩) المرجع نفسه.

(٤٠) اجتماعات مع الأجهزة الأمنية ومسؤولين سياسيين في صوماليلاند، عقدت في هرجيسا، في ١١ و ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٩. ووجه فريق الخبراء رسالة إلى مسؤولي صوماليلاند في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩ يطلب فيها نسخا من هذه الوثائق المتصلة بالاستراتيجية، ولكنه لم يتلقَ أي رد.

(٤١) قُدم ملف عبد الله يوسف إلى فريق الخبراء في شباط/فبراير ٢٠١٩.

الإسلامية^(٤٢). كما أفيد بأنه سبق أن قاتل مع قوات تنظيم الدولة الإسلامية بالقرب من تكريت، العراق^(٤٣). وبينما كان يوسف مرتبطاً في البداية بزعيم فصائل تنظيم الدولة الإسلامية في بونتلاند، عبد القادر مؤمن، فقد حدثت قطيعة بينهما لاحقاً بسبب تبنيهما رؤى متباينة بخصوص تنظيم الدولة الإسلامية في شرق أفريقيا^(٤٤).

٦٥ - ومن بين جهات الاتصال المتكررة الأخرى لأنس خليل أخوه المقيم في صوماليلاند، عبد الرؤوف عمر إبراهيم (المعروف أيضاً باسم عبد الرشيد خليل؛ وعبد الرؤوف خليل؛ و Big Debro)، الذي كان أيضاً، وقت كتابة هذا التقرير، مسجوناً في هرجيسا بتهم تتعلق بالإرهاب، ولكن كان من المقرر الإفراج عنه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

٦٦ - انظر المرفق ١-١٠ (سري للغاية) للاطلاع على رسم بياني للاتصالات المتعلقة بمخطط هجوم تنظيم الدولة الإسلامية.

جيم - المتفجرات المزمع استخدامها لأغراض تجارية

السفينة التجارية *Oriental Queen MV*

٦٧ - في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٩، غادرت سفينة البضائع العامة التي ترفع علم جمهورية تنزانيا المتحدة *MV Oriental Queen* (رقم تسجيل المنظمة البحرية الدولية: ٨٢٠٠٧٩٧) ميناء مرسين، تركيا، وعلى متنها ١٨٠ طناً من المتفجرات، بما في ذلك ١٦٥ طناً من مزيج نترات الأمونيوم وزيت الوقود، فضلاً عن أجهزة تفجير. وأفرغت المتفجرات في ميناء بوصاصو في ١٧ أيار/مايو، ونقلت لاحقاً إلى موقع تخزين في قرية جاريبيان التي تقع حوالي ٦٥ كيلومتراً إلى الشمال الغربي من بلدة غرعد الساحلية، في بونتلاند. وكان من المزمع استخدام المتفجرات في عمليات تفجير متصلة بتشديد ميناء في غرعد، وبالطريق المقابل لغاروي عاصمة بونتلاند.

٦٨ - وفي رسالة مؤرخة ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار ٧٥١ (١٩٩٢)، أعرب الفريق عن القلق من أن المواد الموجودة في الشحنة يمكن تحويل مسار استخدامها لتكوين أجهزة متفجرة يدوية الصنع من جانب حركة الشباب أو فصائل تنظيم الدولة الإسلامية الموجودين في بونتلاند، وطلب الفريق توجيهات اللجنة في هذا الصدد. وقررت اللجنة لاحقاً أن المتفجرات المزمع استخدامها لأغراض تجارية تقع خارج نطاق حظر توريد الأسلحة، غير أنها شاطرت رأي الفريق القائل إن هذه الشحنة تمثل تهديداً للسلام والأمن والاستقرار في الصومال.

٦٩ - ولا يوجد حالياً أي اشتراط بموجب نظام حظر توريد الأسلحة يقضي بإخطار اللجنة بعمليات نقل المتفجرات المزمع استخدامها لأغراض تجارية إلى الصومال. ومن ثم، يوصي فريق الخبراء أن تخضع عمليات التسليم المقبلة للمتفجرات المزمع استخدامها لأغراض تجارية، كحد أدنى، لإخطار اللجنة لغرض

(٤٢) ملف بيانات عمر محسن إبراهيم الذي قدمته السلطات الإيطالية إلى فريق الخبراء في حزيران/يونيه ٢٠١٩.

(٤٣) المرجع نفسه.

(٤٤) مقابلات أجريت مع مسؤول أمني في صوماليلاند، في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٩، ومع عضو في وكالة أمن غربية، في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٩.

العلم، وأن تتوخى الدول الأعضاء اليقظة حيال الكيانات الخاضعة لولايتها التي تورد المتفجرات المزمع استخدامها لأغراض تجارية إلى الصومال (انظر الفرع الثامن أدناه).

دال - العلاقات الاتحادية - الإقليمية

٧٠ - أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تدهورت العلاقات السياسية بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد. كما أبرزت التوترات الاتحادية - الإقليمية غياب آليات دستورية مناسبة تحدد بوضوح أدوار كل من سلطات الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد في العمليات الانتخابية الإقليمية.

العملية الانتخابية في ولاية جنوب الغرب

٧١ - في أواخر عام ٢٠١٨، شابت عملية الانتخابات الرئاسية الإقليمية في ولاية جنوب الغرب عدة تأجيلات واستقالات وادعاءات متعلقة بالإفراط في التدخل من جانب الحكومة الاتحادية، وشهدت تدهورا في البيئة الأمنية أسفر عن مقتل ١٥ مدنيا.

٧٢ - ففي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أُجلت العملية الانتخابية لولاية جنوب الغرب في ثلاث مناسبات منفصلة بسبب استقالة اللجنة الانتخابية الأصلية لولاية جنوب الغرب، وانسحاب مرشحين رئيسيين من العملية، وعدم التوصل إلى توافق آراء بشأن أهلية الترشح للرئاسة^(٤٥). واتهمت أغلبية المرشحين الحكومة الاتحادية بتوفير الدعم السياسي والمالي لمرشحها المفضل، عبد العزيز محمد "لغتارين"^(٤٦).

ترشح مختار روبوو

٧٣ - في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أعلن مختار روبوو، النائب السابق لرعيم حركة الشباب الذي انشق عن الجماعة في آب/أغسطس ٢٠١٧، ترشحه لرئاسة ولاية جنوب الغرب^(٤٧). وردا على ذلك، أعلنت وزارة الأمن في الحكومة الاتحادية أن روبوو غير مؤهل للترشح، قائلة إنه لم يف بعد بما يتيح له التقدم لشغل المناصب السياسية من شروط مسبقة لم تحدد^(٤٨).

٧٤ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، هبطت طائرة في بيدوا وعلى متنها ١٣٠ ضابطا مسلحا من الشرطة التابعة للحكومة الاتحادية قادمين من مقديشو. ودافع وزير الأمن لولاية جنوب الغرب، حسن حسين إيلاي، عن نشر الضباط قائلا إن هناك حاجة إلى تعزيز الأمن من أجل العملية الانتخابية^(٤٩).

(٤٥) مقابلة مع أعضاء في برلمان ولاية جنوب الغرب وأعضاء في اللجنة الانتخابية للولاية، أجريت في نيروبي، في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٩.

(٤٦) المرجع نفسه.

(٤٧) Mohamed Olad Hassan, "Somalia Government blocks ex-militant from seeking political office, Voice of America, 5 October 2018. www.voanews.com/a/somalia-government-blocks-ex-militant-seeking-political-office/4601493.html

(٤٨) المرجع نفسه.

(٤٩) مقابلة مع موظف في الأمم المتحدة أجريت في نيروبي، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

٧٥ - وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وجه مسؤولون في ولاية جنوب الغرب دعوة إلى مختار روبرو لحضور اجتماع في القصر الرئاسي للولاية الذي يقع في المنطقة المشمولة بحماية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في بيدوا. ولدى وصوله، اعتقلته قوات الأمن الصومالية مدعومة بقوات الدفاع الوطنية الإثيوبية^(٥٠). وخلال اعتقال روبرو، قام عدد من الأفراد المسلحين الموالين له بإطلاق النار على جنود قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية داخل المجمع المشمول بالحماية، مما أسفر عن سقوط ضحايا من كلا الجانبين^(٥١). ونُقل روبرو جواً إلى مقديشو تحت إشراف وكالة الاستخبارات والأمن الوطنية التابعة للحكومة الاتحادية، حيث بقي حتى وقت كتابة هذا التقرير. ومن شأن الدور الذي قامت به قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية في اعتقال روبرو أن يوجج المشاعر المناهضة لإثيوبيا في أوساط المجتمعات المحلية في المنطقة، التي كانت معروفة في السابق بتقديم معلومات عن حركة الشباب إلى تلك القوات^(٥٢).

قتل المتظاهرين

٧٦ - عقب اعتقال مختار روبرو، وخلال الفترة بين ١٣ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، تعاملت قوات الأمن الصومالية للحكومة الاتحادية وقوات الأمن الصومالية الإقليمية مع الاحتجاجات العامة في بيدوا باستخدام القوة المميتة، مما أسفر عن مقتل ١٥ من المدنيين. وقبل اندلاع المظاهرات بيوم واحد، دعا مفوض الشرطة في ولاية جنوب الغرب، العقيد مهدي عبد الرحمن، إلى استخدام القوة المميتة ضد المتظاهرين^(٥٣). وفي آب/أغسطس ٢٠١٩، عُيّن العقيد عبد الرحمن رئيساً لحرس السجون التابع للحكومة الاتحادية.

٧٧ - وفي ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، عينت سلطات ولاية جنوب الغرب لجنة لتقصي الحقائق للتحقيق في عمليات قتل المتظاهرين^(٥٤). وقدمت اللجنة استنتاجاتها في شباط/فبراير ٢٠١٩، وأقرت في

(٥٠) أنكرت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أي مشاركة لها في القبض على مختار روبرو. وأجرى فريق الخبراء مقابلات عن طريق الهاتف مع عدد من البرلمانيين والمواطنين المحليين في ولاية جنوب الغرب أفادوا بمشاركة القوات الدفاع الوطنية الإثيوبية في القبض عليه. بيد أن الفريق لم يجر بعد مقابلة مع مختار روبرو بسبب استمرار احتجازه في مقديشو.

(٥١) مقابلة مع أربعة من أعضاء البرلمان في ولاية جنوب الغرب أجريت في نيروبي، في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٩.

(٥٢) مقابلة مع مسؤول أمني إثيوبي أجريت في أديس أبابا، في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٩. وفي أعقاب انتخابات ولاية جنوب الغرب، في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، نصبت حركة الشباب كميناً لقافلة تابعة لقوات الدفاع الوطنية الإثيوبية أثناء سيرها بالقرب من بيدوا. وزعمت حركة الشباب أنها قتلت ٦٠ جندياً، على الرغم من أن هذا الرقم لا يمكن التحقق منه بصورة مستقلة.

(٥٣) في مقطع فيديو نشر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، هدد العقيد عبد الرحمن "بإطلاق النار على مؤخرات الناس" وقال للقائم بالمقابلة إن "القانون يتيح لنا حتى قتلهم". انظر Harun Maruf (@HarunMaruf), "Video: Gen Mahad Abdurahman Aden the former Baidoa police chief", 24 August 2019 <https://twitter.com/harunmaruf/status/1165333569977425925?s=12>.

(٥٤) رسالة موجهة من مكتب رئيس ولاية جنوب غرب الصومال في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

الوقت ذاته بمقتل أربعة أشخاص، غير أنها أخفقت في تحديد هوية الجناة المتورطين^(٥٥). وفي المقابل، تحقق الفريق من أسماء ١٥ شخصا من الضحايا المدنيين^(٥٦).

المبالغ المالية المدفوعة

٧٨ - كانت المبالغ المالية المدفوعة إلى أعضاء البرلمان الإقليمي لولاية جنوب الغرب أحد العوامل الهامة في التأثير على نتائج العملية الانتخابية الإقليمية^(٥٧). وتلقى الفريق عدة تقارير تفيد بأن ٨٢ عضوا في برلمان ولاية جنوب الغرب قد نُقلوا جوا إلى مقديشو في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ ليتقاضى كل منهم دفعة مالية أولية قدرها حوالي ٥ ٠٠٠ دولار، مقابل دعمهم لمرشحين رئاسيين محددتين^(٥٨). وأكدت المقابلات التي أجريت مع أعضاء في برلمان ولاية جنوب الغرب أنهم تلقوا عروضاً بمبالغ إضافية تتراوح بين ٢٠ ٠٠٠ دولار و ٣٠ ٠٠٠ دولار لدعم مرشحين محددتين لدى إنهاء العملية الانتخابية بنجاح^(٥٩).

٧٩ - وعلاوة على ذلك، دُفعت مبالغ ضخمة إلى مسؤولين كبار في ولاية جنوب الغرب في الأسابيع التي سبقت إجراء الانتخابات. واستعرض الفريق المعلومات المالية التي تبين تلقي وزير بارز في ولاية جنوب الغرب تحويلات بلغ مجموعها عدة مئات من الآلاف من الدولارات قبل الانتخابات. وقام بدفع المبالغ إلى الوزير ثلاثة أفراد في مقديشو، حدد فريق الخبراء أحدهم بصفته كاتباً مالياً في أحد مكاتب المسؤولين الكبار بالحكومة الاتحادية^(٦٠).

٨٠ - وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، اختتمت عملية الانتخابات الرئاسية لولاية جنوب الغرب بتصويت البرلمان الإقليمي على انتخاب المرشح المدعوم من الحكومة الاتحادية، عبد العزيز محمد "لفتاغرين".

العملية الانتخابية في بونتلاندا

٨١ - شابت انتخابات بونتلاندا، هي الأخرى، تقارير تفيد بتقديم رشاًوى إلى أعضاء البرلمان، فضلاً عن التلاعب بعملية الاختيار الأولي لأعضاء البرلمان. وفي إحدى الحالات، تلقى الفريق أدلة على أن أحد أعضاء البرلمان المحتملين قد تلقى عرضاً بمبلغ ١٥ ٠٠٠ دولار لكي يرفض التعيين لصالح شخص آخر

(٥٥) تقرير التقييم المقدم من لجنة تقصي الحقائق التابعة لولاية جنوب الغرب عن التظاهرات في بيدوا، ١٣-١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

(٥٦) مقابلات مع أفراد وأعضاء في أحزاب سياسية في ولاية جنوب الغرب أجريت في نيروبي، في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٩؛ وتقرير سري عن عمليات قتل المدنيين في بيدوا مقدم من جهات فاعلة في المجتمع المدني الصومالي في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٩.

(٥٧) مقابلات مع العديد من أعضاء برلمان ولاية جنوب غرب الصومال أجريت في نيروبي في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وآذار/مارس ٢٠١٩. ومقابلة مع اثنين من المرشحين الرئاسيين لولاية جنوب غرب الصومال أجريت في نيروبي في آذار/مارس ٢٠١٩.

(٥٨) المرجع نفسه.

(٥٩) مقابلات مع اثنين من المرشحين الرئاسيين لولاية جنوب الغرب ومع عدد من أعضاء برلمان الولاية أجريت في نيروبي، في آذار/مارس ٢٠١٩.

(٦٠) ترد تفاصيل هذه التحويلات في ملف لدى الأمانة العامة.

يدعم مرشحا رئاسيا محددًا. وبالإضافة إلى ذلك، وردت تقارير عن قيام مرشحين بدفع مبالغ مالية لأعضاء في البرلمان، تتراوح بين ٣٠ ٠٠٠ دولار و ٧٠ ٠٠٠ دولار، من أجل الحصول على الأصوات^(٦١).

٨٢ - كما شهدت العملية الانتخابية في بونتلانده اتهامات للحكومة الاتحادية بمحاولة التدخل في العملية. فعلى سبيل المثال، زعم أحد أعضاء مجلس الشيوخ في البرلمان الاتحادي أن الحكومة الاتحادية حاولت التأثير على نتائج الانتخابات في بونتلانده من خلال تقديم دعم مالي لمرشحين متحالفين مع الحكومة الاتحادية^(٦٢). بيد أن هذه المحاولات للتأثير على نتائج العملية الانتخابية يبدو أنها قد باءت بالفشل. وفي ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، انتخب برلمان بونتلانده سعيد عبد الله محمد "دني" رئيسا لبونتلانده، فتولى الدور الذي كان يضطلع به عبد الولي محمد علي "غاس" في عملية انتقال سلمي للسلطة.

العملية الانتخابية في جوبالاند

٨٣ - في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٩، اتسمت العملية الانتخابية الرئاسية لولاية جوبالاند في كيسمايو باشتداد التوترات السياسية بين الحكومة الاتحادية وإدارة جوبالاند والجهات المحلية صاحبة المصلحة في صفوف المعارضة. وكما لوحظ في العمليات الانتخابية الإقليمية في ولايتي جنوب الغرب وبونتلانده، كانت التفسيرات المتباينة لدستور الصومال المؤقت بشأن دور الحكومة الاتحادية في العمليات الانتخابية الإقليمية محور الخلاف السياسي. وفي ١٢ تموز/يوليه، استغلت حركة الشباب المناخ السياسي المشحون ونفذت هجوما مركبا على فندق مدينة في كيسمايو، هو الأول من نوعه في المدينة، مما خلف ما لا يقل عن ٢٦ قتيلًا وأكثر من ٥٠ جريحًا.

٨٤ - وفي ٤ تموز/يوليه ٢٠١٩، أعلنت اللجنة المستقلة المعنية بالانتخابات وبتحديد الدوائر الانتخابية في جوبالاند أن ممثلي الشيوخ التقليديين في جوبالاند سيعينون ٧٥ عضوا بالبرلمان لانتخاب الرئيس الإقليمي. وأعربت الحكومة الاتحادية وبعض الجهات المحلية صاحبة المصلحة عن شواغلها إزاء الغموض الذي اكتنف اختيار الشيوخ، وفي ٦ تموز/يوليه ٢٠١٩، أصدرت الحكومة الاتحادية بيانًا يفيد بأن العملية تتطلب موافقة وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية في الحكومة. وردا على ذلك، اتهمت سلطات جوبالاند الحكومة الاتحادية بمحاولة التأثير بغير وجه حق على النتائج، وحظرت على مسؤولي الحكومة الاتحادية في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٩ السفر إلى جوبالاند إلى حين الانتهاء من هذه العملية.

٨٥ - وازداد توتر البيئة السياسية في كيسمايو نتيجة للتوترات بين كينيا وإثيوبيا بشأن الدعم الذي تقدمه كينيا إلى الرئيس الحالي لجوبالاند أحمد محمد إسلام "مذويبه"، ودعم إثيوبيا المتصور لحكومة الصومال الاتحادية. وفي ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٩، منعت سلطات جوبالاند قسرا هبوط طائرة تحمل ممثلين إثيوبيين في مطار كيسمايو، مما أفضى إلى مواجهة مسلحة بين القوات الكينية والإثيوبية في المطار^(٦٣).

(٦١) شهادات حول تقديم رشاي على نطاق واسع إلى أعضاء في البرلمان ومخالفات أخرى ارتكبت خلال انتخابات بونتلانده، قدمها إلى فريق الخبراء اثنان من المرشحين الرئاسيين وضابط سابق في استخبارات بونتلانده وأعضاء من المجتمع المدني في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٩.

(٦٢) Garowe Online, "Somalia is not headed to the right direction, says Senator", 26 April 2019. www.garoweonline.com/en/news/puntland/somalia-is-not-headed-to-the-right-direction-says-senator.

(٦٣) أوقفت قوات ولاية جوبالاند مركبتها في مدرج مطار كيسمايو لمنع الطائرة من الهبوط.

٨٦ - وفي ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٩، أعلنت اللجنة المستقلة المعنية بالانتخابات وبتحديد الدوائر الانتخابية في جوبالاند أحمد محمد إسلام "مذوبيه" رئيسا لجوبالاند^(٦٤). وفي نفس اليوم، انتخب برلمان ظل تقوده المعارضة عبد الرشيد محمد حجي، عضو البرلمان في حكومة الصومال الاتحادية، رئيسا^(٦٥). وفي ٢٢ آب/أغسطس أيضا، رفضت حكومة الصومال الاتحادية نتائج العمليتين الانتخابيتين.

قطاع الأمن

٨٧ - تركز إصلاح قطاع الأمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير على تنفيذ "خطة الانتقال الخاصة بالصومال"، المعتمدة في نيسان/أبريل ٢٠١٨، والتي تتوخى نقل المسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى قوات الأمن الصومالية بحلول عام ٢٠٢١، وذلك بالتزامن مع انسحاب البعثة.

٨٨ - وفي حين تحقق بعض الأهداف الأولية لخطة الانتقال، لا يزال يتعين إنجاز الأهداف المتوسطة الأجل المتمثلة في تطهير طرق الإمداد الرئيسية وتأمينها. وصرّح مسؤولون كبار في بعثة الاتحاد الأفريقي لفريق الخبراء بأن قوات الحكومة الاتحادية "لم تكن تطلع بدورها على نحو جيد"، وقد درجت على عدم ملء الفراغ الذي كانت تتركه البعثة، مستشهدين ببلدة ليغو الاستراتيجية بمنطقة باي، فضلا عن عدم كفاية قوات حكومة الصومال الاتحادية اللازمة لتأمين طرق الإمداد الرئيسية^(٦٦).

٨٩ - وعلاوة على ذلك، خلص تقييم للتأهب العملياتي الإقليمي أُجري في الفترة بين آذار/مارس ٢٠١٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٩ إلى وجود أكثر من ٢٠ ٠٠٠ من قوات الولايات الأعضاء في الاتحاد خارج إطار هياكل القيادة والمراقبة التابعة للحكومة الاتحادية. وذكرت بعثة الاتحاد الأفريقي كذلك في تقريرها أنه على الرغم من أن القوات الإقليمية قد تلقت بعض التدريب، فإنها لا تتقاضى أجرها بانتظام وتفتقر إلى المعدات الأساسية والمركبات. وسيكون الإدماج الناجح لقوات الولايات الأعضاء في الاتحاد في هيكل الأمن الوطني أمرا حيويا للتمكين من التخفيض التدريجي المقرر للبعثة. ويرى فريق الخبراء حاليا أنه من غير المرجح أن تنسحب البعثة على النحو المتوخى بحلول عام ٢٠٢١.

خطة الانتقال وتخفيض بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

٩٠ - في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٩، توصل القادة العسكريون لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى توافق في الآراء بشأن الأنشطة التنفيذية التي ستجري في إطار مفهوم العمليات للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، والتي سبق أن اعتمدت في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وأقرها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٩ شباط/فبراير ٢٠١٩^(٦٧).

(٦٤) حصل أحمد محمد إسلام "مذوبيه" على ٥٦ صوتا من أصل ما مجموعه ٧٤ صوتا.

(٦٥) وقت لاحق، أعلن مرشح رئاسي ثالث، عبد الناصر سرار، نفسه رئيسا لجوبالاند أيضا.

(٦٦) مقابلات شخصية مع مسؤولين كبار ببعثة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

(٦٧) AMISOM, "AMISOM commanders reach a consensus on military operations", press release, 16 February 2019

على الرابط: <http://amisom-au.org/2019/02/amisom-commanders-reach-a-consensus-on-military-operations/>.

٩١ - ووفقا لمفهوم العمليات، واصلت بعثة الاتحاد الأفريقي عمليات انسحابها وتسليمها المهام إلى قوات الأمن الصومالية على مدى الفترة المشمولة بالتقرير على النحو التالي:

- (أ) جرى تسليم أكاديمية عسكرية في مقديشو إلى الحكومة الاتحادية في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩. ونُقلت القوات البوروندية المتمركزة هناك البالغة ٥٠٠ فرد، كما يلي: ٢٠٠ فرد إلى المصلح، على مسافة ٢٠ كم إلى الشرق من مقديشو، و ٣٠٠ فرد إلى جوهر وقواعد عمليات أمامية في القطاع ٥؛
- (ب) في شباط/فبراير ٢٠١٩، بدأت إعادة حوالي ١٠٠٠ فرد من القوات البوروندية المتمركزة في هيرشيبيلي إلى الوطن حسب الموعد المقرر، وذلك عملاً بمقتضيات الفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ٢٤٣١ (٢٠١٨). وأنجزت عملية الانسحاب بحلول ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

استيلاء كتيبة الدناب على قرى في شيبيلي السفلى

٩٢ - في الفترة من أيار/مايو إلى آب/أغسطس ٢٠١٩، شنت بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي، بدعم من قوات خاصة تابعة للولايات المتحدة، هجوما للاستيلاء على قرى استراتيجية في منطقة شيبيلي السفلى كانت تسيطر عليها حركة الشباب. ونجحت العمليات الأمنية في استعادة قرى باريري وسايبند وأنولي وأوطيغلي، التي تقع جميعها في محيط ٥٠ كيلومترا من مقديشو. وشكلت العمليات تطورا هاما لضمان أمن مقديشو، نظرا لأن المواقع التي تم الاستيلاء عليها كانت نقاط وسيطة على أحد ممرات النقل الرئيسية التي تستخدمها حركة الشباب من أجل نقل المقاتلين والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع إلى مقديشو. ومع ذلك، نفذت حركة الشباب هجوما منسقا، في ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٩، على قاعدة عمليات أوطيغلي الأمامية باستخدام ثلاث مركبات مفخخة بمتفجرات يدوية الصنع ومدافع هاون ومسلحين^(٦٨). وصدت الهجوم قوات تابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي، ولكن لا تزال القاعدة منكشفة بسبب استمرار وجود حركة الشباب في مدينة مبارك القريبة، التي سبق تحديدها كمنطقة لإنشاء أجهزة متفجرة يدوية الصنع للمركبات المفخخة التي تدخل مقديشو. وسيكون النجاح الطويل الأجل للعمليات الأمنية في شيبيلي السفلى مشروطا بقدرة الحكومة الاتحادية على توفير قوات تثبت فعالة وعلى حسن الإدارة وتوفير خدمات للسكان المحليين^(٦٩).

دمج قوات أهل السنة والجماعة في الجيش الوطني الصومالي

٩٣ - في الأسبوع الأخير من حزيران/يونيه ٢٠١٩، أعلنت الحكومة الاتحادية أن فصيلا رئيسيا من جماعة أهل السنة والجماعة، وهي جماعة صوفية مقاتلة مدعومة من إثيوبيا أنشئت في عام ١٩٩١، وقوة فنية موازنة لحركة الشباب، سيدمج في قوات الأمن الاتحادية. وشكل إدماج جماعة أهل السنة والجماعة في الهياكل الاتحادية خطوة هامة في اضطلاع القوات الصومالية بالمسؤوليات الأمنية بدلا عن بعثة الاتحاد الأفريقي. وسيتوقف الإدماج الناجح لقوات جماعة أهل السنة والجماعة على استيعاب الحكومة الاتحادية

(٦٨) كانت المركبات المفخخة مطلية بدروع مثل تلك التي استخدمتها حركة الشباب في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ في بار سانغوني، جوبا السفلى.

(٦٩) حذرت حركة الشباب سكان باريري من العودة إلى المنطقة. مقابلة شخصية مع مصدر في مقديشو، ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٩، وتقرير أمني سري، آب/أغسطس ٢٠١٩.

لطلبات الجماعة فيما يخص السلطة والموارد، دون التأثير على قدرة الجماعة على مواجهة حركة الشباب أو إسقاط الفصائل السياسية الأخرى في غلمدغ.

التسجيل البيومتري للجيش الوطني الصومالي

٩٤ - تفيد الوثائق التي قدمتها الحكومة الاتحادية إلى اللجنة أن الحكومة الاتحادية قد أنجزت المرحلة الأولى من التسجيل البيومتري للجيش الوطني الصومالي بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠١٩، وهي خطوة إيجابية نحو إصلاح قطاع الأمن، وكفالة دفع المرتبات^(٧٠). وحصل الفريق بصورة مستقلة على وثيقة كشف مرتبات تتضمن ٩٦٢ ١٥ جنديا مسجلين بالجيش الوطني الصومالي في شباط/فبراير ٢٠١٩. غير أنه ليس من الواضح إلى أي مدى يعكس التكوين الحالي للجيش الوطني الصومالي الأفراد الذين سبق أن اعتبرتهم الحكومة الاتحادية أفرادا في الجيش. وأجرى فريق الخبراء ثلاث دراسات حالة فردية لتسجيل الجيش الوطني الصومالي، في القطاع ٦٠ وقطاع ١٢ نيسان/أبريل وقاعدة الجنرال غوردون العسكرية، خلصت إلى أن أقل من نصف جنود الجيش الوطني الصومالي (٣١٥ من أصل ٦٧٨)، الذين وردت أسماؤهم في سجلات متابعة من عام ٢٠١٧ وعام ٢٠١٨، أدرجوا في عملية التسجيل البيومتري لعام ٢٠١٩. ومن غير الواضح ما إذا كان هذا التباين يعزى إلى حالات انشقاق أو تسريح أو وفيات أو إصابات، أو إلى جنود لم يسجلهم الجيش بعد.

٩٥ - ويتضمن المرفق ١-١٢ ثلاث دراسات حالة فردية للتسجيل البيومتري للجيش الوطني الصومالي.

هاء - الإدارة المالية العامة

تحصيل رسوم الملاحة الجوية

٩٦ - بحلول أيار/مايو ٢٠١٩، أحرزت الحكومة الاتحادية تقدما كبيرا في الإدارة المالية العامة عن طريق استكمال ثلاثة برامج كان يتابعها خبراء صندوق النقد الدولي، وهي سلسلة نقاط مرجعية تقنية متصلة بتوسيع الوعاء الضريبي المحلي للحكومة الاتحادية. ومن بين مصادر الإيرادات التي أبرزتها تلك البرامج الجمع المباشر لرسوم الملاحة الجوية، وهي مسؤولية تسلمتها الحكومة الاتحادية من منظمة الطيران المدني الدولي في حزيران/يونيه ٢٠١٩. ومع ذلك، كشف تحقيق أجراه الفريق عن وجود مخالفات مالية سابقة داخل هيئة الطيران المدني والأرصدة الجوية الصومالية فيما يتعلق بتحصيل رسوم ملاحة جوية، حيث قامت الهيئة بشطب ديون قدرها ٥,٨ ملايين دولار مستحقة على خطوط جوبا الجوية المحدودة دون تحصيل الأموال منها.

معلومات أساسية

٩٧ - بعد اختيار حكومة الصومال مباشرة في عام ١٩٩١، تولت منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو) المسؤولية عن إدارة المجال الجوي الصومالي بموجب اتفاق أبرم في عام ١٩٩٤. ووفقا للمبادئ التوجيهية للمنظمة، تلتزم جميع الطائرات التي تعبر المجال الجوي الصومالي بدفع ٢٧٥ دولارا عن كل رحلة في شكل رسوم ملاحة جوية. وفي عام ١٩٩٥، وقعت الإيكاو اتفاقا مع اتحاد النقل الجوي الدولي لجمع

(٧٠) التقرير الدوري المقدم من حكومة الصومال الاتحادية إلى مجلس الأمن عملا بالفقرة ٢١ من القرار ٢٤٤٤ (٢٠١٨)،

١٩ آذار/مارس ٢٠١٩.

رسوم الملاحة الجوية هذه باسم الصومال وإيداع جميع الإيرادات في حساب صندوق استثماري تديره الإيكاو، والذي استخدم لتمويل ودعم التشغيل الآمن للمجال الجوي الصومالي. واستناداً إلى اتحاد النقل الجوي الدولي، جُمع نحو ١١٢ مليون دولار في الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٨ إلى تموز/يوليه ٢٠١٩، وحولت إلى الصندوق الاستثماري للإيكاو^(٧١).

٩٨ - وفي أعقاب الاعتراف الدولي بحكومة الصومال الاتحادية في عام ٢٠١٢، بدأت الأعمال التحضيرية لنقل مراقبة المجال الجوي الصومالي من الإيكاو إلى الحكومة الاتحادية، فضلاً عن تحويل الرصيد البالغ ٦,٥ ملايين دولار المتبقي في الصندوق الاستثماري للإيكاو. وقد تمت عملية النقل بموجب اتفاق موقع في حزيران/يونيه ٢٠١٩ بين الإيكاو واتحاد النقل الجوي الدولي والحكومة الاتحادية.

استخدامات الحكومة الاتحادية التاريخية للصندوق الاستثماري لمنظمة الطيران المدني الدولي

٩٩ - قبل تسليم الصندوق الاستثماري للإيكاو في عام ٢٠١٩، حولت تلك المنظمة الأموال إلى حسابات مصرفية حددتها الحكومة الاتحادية بناءً على طلب بتمويل مشاريع محددة. وعلى الرغم من أن الحكومة الاتحادية قد استخدمت الصندوق الاستثماري في عدة مشاريع مشروعة، حدثت حالات استخدام غير نظامي. فعلى سبيل المثال، في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤، حولت الإيكاو مبلغ ٣٥٠.٠٠٠ دولار إلى حساب مكتب تحويل أموال موجود في جيبوتي وفترته حكومة الصومال الاتحادية، بزعم القيام بسلسلة دورات تدريبية لموظفي هيئة الطيران المدني والأرصدة الجوية الصومالية في مقديشو. وساورت الإيكاو الشكوك في أن تكون الأموال قد خصصت أصلاً لتدريب موظفي الهيئة، وأحالت القضية إلى تحقيق داخلي^(٧٢).

١٠٠ - وفي عام ٢٠١٥، سافر وفد تابع للحكومة الاتحادية برئاسة وزير النقل والطيران المدني للحكومة الاتحادية آنذاك إلى مقر الإيكاو في مونترال كي يطلب سحب ١٥٠.٠٠٠ دولار من الصندوق الاستثماري^(٧٣). ولم يتسن إنجاز طلب التحويل لأن الوفد عيّن حساباً مصرفياً خاصاً لتلقي الأموال^(٧٤). ثم طلب وفد الحكومة الاتحادية بعد ذلك توفير الأموال نقداً، وهو ما لم تتمكن الإيكاو من تلبية أيضاً^(٧٥).

رسوم الملاحة الجوية المستحقة على الخطوط الجوية الصومالية

١٠١ - أشارت مراجعة حسابات داخلية سابقة أجرتها الإيكاو إلى أن الخطوط الجوية المتمركزة في الصومال أو المملوكة له كانت ترفض بشكل روتيني دفع مبلغ ٢٧٥ دولاراً عن كل رحلة كرسوم ملاحه

(٧١) رسالة موجهة من اتحاد النقل الجوي الدولي إلى فريق الخبراء، ٨ آب/أغسطس ٢٠١٩. ووفقاً لما ذكره الاتحاد، لا توجد سجلات مالية متاحة قبل آب/أغسطس ٢٠٠٨.

(٧٢) في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩، أجرى الفريق سلسلة مقابلات مع ممثلين كبار للإيكاو في مونترال. وخلال استعراض للتحقيقات التي أجرتها الإيكاو في هذه المسألة، قال ممثل للمنظمة، وافق على تحويل مبلغ ٣٥٠.٠٠٠ دولار، متندراً في وقت لاحق "هذه الأموال لشراء سيارة (أ) تم المرسيدس".

(٧٣) مقابلات مع موظفي الإيكاو في مونترال، ٢٩-٣١ أيار/مايو ٢٠١٩.

(٧٤) المرجع نفسه.

(٧٥) المرجع نفسه.

جوية^(٧٦). وحتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٩، وصل مجموع المبالغ المستحقة لاتحاد النقل الجوي الدولي في شكل رسوم ملاحية جوية ٢٥,٥ مليون دولار^(٧٧). وكان أكثر من ٢٠ مليون دولار من هذه الديون مستحقاً على شركات طيران مسجلة في الصومال أو يمتلكها مواطنون صوماليون. والحصة الأكبر من هذه المتأخرات مستحقة على شركة بلويبرد آفيشان ليمتد Bluebird Aviation Ltd، التي كانت مدينة بمبلغ ٥,٢ ملايين دولار في تموز/يوليه ٢٠١٩^(٧٨).

شطب دين خطوط جوبا الجوية

١٠٢ - قبل شباط/فبراير ٢٠١٨، كان أكبر دين من ديون الملاحية الجوية، وقدره ٥,٨ ملايين دولار، مستحقاً على خطوط جوبا الجوية المحدودة، وهي شركة رئيسها التنفيذي عضو أيضاً في برلمان الحكومة الاتحادية. وفي رسالة مؤرخة كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أبلغ المدير العام لهيئة الطيران المدني والأرصاد الجوية الصومالية آنذاك الإيكاو واتحاد النقل الجوي الدولي بأن خطوط جوبا الجوية المحدودة قد "سوت جميع الفواتير المتعلقة برسوم الملاحية الجوية مع [الهيئة]"^(٧٩). وتبين حسابات داخلية عن شباط/فبراير ٢٠١٨، حصل عليها الفريق، أن دين خطوط جوبا الجوية البالغ ٥,٨ ملايين دولار شُطب من الحسابات. ومع ذلك، ووفقاً لما ذكره وزير النقل والطيران بالحكومة الاتحادية، لم تسو خطوط جوبا الجوية أو غيرها من الخطوط الجوية التي يوجد مقرها في الصومال، ديونها الملاحية تسوية مباشرة مع الهيئة أو غيرها من مؤسسات الحكومة الاتحادية^(٨٠). ولم تزود خطوط جوبا الجوية فريق الخبراء بدليل الدفع المطلوب^(٨١).

تحديد حساب هيئة الطيران المدني والأرصاد الجوية الصومالية المخصص لتلقي رسوم الملاحية الجوية

١٠٣ - في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩، وقعت الإيكاو واتحاد النقل الجوي الدولي ووزير النقل والطيران بالحكومة الاتحادية اتفاقاً ينهي دور الإيكاو في جمع رسوم الملاحية الجوية. وحدد الاتفاق حساب هيئة الطيران المدني والأرصاد الجوية الصومالية في المصرف المركزي للصومال (حساب رقم ١٠٤٠) لتلقي رسوم الملاحية الجوية في المستقبل^(٨٢). ووفقاً لمعايير الإدارة المالية للحكومة الاتحادية، وكذلك النقاط المرجعية للبرامج التي كان يتابعها خبراء صندوق النقد الدولي، كان ينبغي توجيه هذه الإيرادات عن طريق الحساب

ICAO, "Financial audit of Som/03/016 and Som/95/901 (Civil Aviation Caretaker Authority for Somalia)", (٧٦) 6 April 2011.

"Open items report summary – as of 31 July 2019", provided by IATA to the Panel of Experts on 8 August 2019. (٧٧)

(٧٨) المرجع نفسه.

(٧٩) رسالة موجهة من يوسف عبيدي عبدالله، المدير العام لهيئة الطيران المدني والأرصاد الجوية الصومالية، إلى منسق مشاريع الإيكاو في مقديشو، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

(٨٠) مقابلة مع وزير النقل والطيران المدني بالحكومة الاتحادية، محمد عبد الله صلات، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

(٨١) مقابلة مع الرئيس التنفيذي لخطوط جوبا الجوية في نيروبي، نور قابلي، ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٩.

(٨٢) في التقارير السابقة، سلط فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا الضوء على استخدام حسابات مخصصة لوزارات الحكومة الاتحادية من أجل تجاوز الحساب الوحيد للخزينة العامة، وبالتالي تجنب رقابة السلطات المالية للحكومة الاتحادية على الإيرادات (انظر، على سبيل المثال، S/2015/801، المرفق ٣-٣).

الوحيد للخزانة العامة في المصرف المركزي. وذكر وزير النقل والطيران المدني أن تحصيل رسوم الملاحة في المجال الجوي في المستقبل سيعود مباشرة إلى الحساب الوحيد للخزانة العامة على الرغم من النص التعاقدية^(٨٣).

١٠٤ - وفي أعقاب اتفاق حزيران/يونيه ٢٠١٩، حولت الإيكواو الرصيد المتبقي في صندوقها الاستثماري البالغ ٦,٥ ملايين دولار إلى الحكومة الاتحادية؛ واستُخدم حساب هيئة الطيران المدني والأرصدة الجوية الصومالية (حساب رقم ١٠٤٠) لتلقي الأموال^(٨٤).

١٠٥ - ويتضمن المرفق ١-١٣ الوثائق الداعمة المتعلقة بجمع رسوم الملاحة الجوية وبشطب الدين المستحق على خطوط جوبا الجوية.

واو - قطاع النفط والغاز

النزاع على الحدود البحرية مع كينيا

١٠٦ - منذ آب/أغسطس ٢٠١٤، ما زال نزاع على الحدود البحرية بين كينيا والصومال، بشأن منطقة بالمحيط الهندي تريد مساحتها عن ١٠٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع، قيد النظر أمام محكمة العدل الدولية^(٨٥). وفي ٧ شباط/فبراير ٢٠١٩، استضافت حكومة الصومال الاتحادية، في شراكة مع مجموعة جيو سبيكترام (تسمى الآن TGS)، وهي شركة معنية ببيانات موجات النفط الزلزالية، مؤتمراً معنياً بالنفط في لندن كان هدفه تقديم نتائج دراسة الموجات الزلزالية التي أنجزت قبالة ساحل الصومال في عام ٢٠١٦. وبعد أسبوع من ذلك، استدعت حكومة كينيا مؤقناً سفيرها لدى الصومال، بزعم أن حكومة الصومال الاتحادية قد عرضت للبيع بالمراد العلني في المؤتمر مجموعات لإنتاج النفط والغاز موجودة في المنطقة الاقتصادية الخالصة لكينيا. بيد أن المؤتمر ركز على عرض بيانات لا علاقة لها بالمنطقة المتنازع عليها، ولم تجر مزايدات أو عمليات تقديم عطاءات لها علاقة بمجموعات النفط. ومع ذلك، فإن النزاع البحري المستمر قد أوجع التوترات بين كينيا وحكومة الصومال الاتحادية، مما أفسح مجالاً من المحتمل أن تستغله حركة الشباب^(٨٦)، فضلاً عن انقسامات ممكنة بين كينيا وغيرها من البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي الأكثر دعماً لحكومة الصومال الاتحادية. وتكتسي العلاقات الإيجابية بين البلدين أهمية حاسمة بالنسبة للأمن الإقليمي، ولا سيما فيما يتعلق بالعمليات التي تنفذها حركة الشباب عبر الحدود المشتركة بينهما (انظر "الهجمات العابرة للحدود إلى داخل كينيا" أعلاه).

زاي - القرصنة البحرية

١٠٧ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير نجاح عمل واحد من أعمال القرصنة البحرية قبالة سواحل الصومال. ففي ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩، استولى قراصنة مسلحون على المركب الشراعي المدعو

(٨٣) مقابلة مع محمد عبد الله صلات، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

(٨٤) رسالة بريد إلكتروني من ممثل الإيكواو، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

(٨٥) تزعم كينيا أن الحدود البحرية ينبغي أن تمتد بموازاة خط العرض (الواقع بين درجتي ١ و ٢ جنوباً) من حدودها البرية مع الصومال. ويتمثل موقف الحكومة الاتحادية في ضرورة أن تمتد الحدود البحرية للصومال من الساحل في اتجاه الجنوب الشرقي، كامتداد للحدود البرية للصومال.

(٨٦) في رسالة صوتية نُشرت في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، حث زعيم حركة الشباب أحمد عمر الصوماليين على مواجهة كينيا بشأن محاولاتها ضم "مساحات شاسعة من الأرض قبل محاولة احتلال محيطنا".

بـ “الأحزم” الذي يرفع علم اليمن بالقرب من عدلي، شمال مقديشو. واستُخدم المركب لاحقاً كسفينة رئيسية لتنفيذ هجمات قرصنة غير ناجحة على سفن الصيد “Adria”، و “Txori Argi”، و “Shin Shuen Far 889”، في ٢١ نيسان/أبريل.

١٠٨ - وفي ٢٣ نيسان/أبريل، اعترضت قوات من بعثة القوة البحرية لمكافحة القرصنة التابعة للاتحاد الأوروبي مركب “الأحزم” وصعدت إلى متنه. ونُقل خمسة قرصنة، ثلاثة منهم أصيبوا بجراح جراء إطلاق النار، إلى سيشيل لمحاكمتهم. ووفقاً لما أفادت به القوة البحرية للاتحاد الأوروبي، فإن أحد القرصنة المقبوض عليهم كان قد حوكم سابقاً في سيشيل على خلفية ضلوعه في محاولة اختطاف سفينة الصيد “Galerna III”، في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ (S/2018/1002، الفقرة ١٣٥)، ولكن أفرج عنه لاحقاً بسبب شككية قانونية^(٨٧). وأثبتت الأدلة البيومترية اللاحقة الواردة من المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) أن قرصانا أُلقي القبض عليه عقب اختطاف “الأحزم” في نيسان/أبريل ٢٠١٩، ويدعى محمد ضاهر وهلية (Mohamed Dahir Wehliye)، كان قد احتُجز سابقاً في عام ٢٠١٧ على خلفية الضلوع في محاولة اختطاف السفينة “Galerna III”، وكذلك محاولة اختطاف السفينة التجارية “Ever Dynamic” التي ترفع علم بنما (انظر المرفق ١-١٤ للمزيد من التفاصيل)^(٨٨).

ثالثاً - حظر توريد الأسلحة

ألف - امتثال الحكومة الاتحادية للالتزامات المفروضة في إطار الرفع الجزئي لحظر توريد الأسلحة

١٠٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي، تحسّن امتثال حكومة الصومال الاتحادية لشروط الإخطار التي فرضها مجلس الأمن، حيث أوفى خمسة من أصل الإخطارات السبعة التي تلقتها اللجنة بالالتزامات الحكومة الاتحادية عملاً بالرفع الجزئي لحظر توريد الأسلحة.

١١٠ - ومع ذلك، أدى رفض الحكومة الاتحادية السماح بدخول مرافق تخزينها العسكرية خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى إضعاف قدرة فريق الخبراء على القيام بالرصد الكافي لامتنال الحكومة الاتحادية عموماً لشروط الرفع الجزئي لحظر الأسلحة. غير أنه، عملاً بطلب مجلس الأمن، في الفقرة ٣٢ من قراره ٢٤٤٤ (٢٠١٨)، زارت في الفترة من ٢٢ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩ بعثة للتقييم التقني أوفدها الأمين العام نيروبي ومقديشو لإجراء استعراض بهدف تحسين تنفيذ حظر الأسلحة. وحصل فريق التقييم من الحكومة الاتحادية على إذن بدخول مرافق التخزين العسكرية. ومع تسليم الحكومة الاتحادية بأن مسائل التنسيق الداخلي من العوامل التي يعزى إليها عدم تقديم الإخطارات أو التأخر في تقديمها، فقد أبلغت فريق التقييم بأن الدول الأعضاء الموردة كثيراً ما تتجاوز، عند ترتيب عمليات التسليم، مكتب مستشار الأمن القومي في الصومال^(٨٩).

١١١ - وترد في المرفق ٢-١ تفاصيل عن إخطارات الحكومة الاتحادية الموجهة إلى اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويعرض المرفقان ٢-٢ و ٣-٢ (السريران للغاية) شحنات الأسلحة والذخيرة التي

(٨٧) مقابلة مع أفراد من القوة البحرية للاتحاد الأوروبي في نيروبي، في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

(٨٨) معلومات واردة من الإدارة الفرعية للأمن البحري التابعة للإنتربول، في حزيران/يونيه ٢٠١٩.

(٨٩) S/2019/616.

أخطرت بها اللجنة والكمية الكلية التي سُلمت إلى الحكومة الاتحادية منذ الرفع الجزئي لحظر توريد الأسلحة في عام ٢٠١٣.

إدارة الأسلحة والذخيرة

١١٢ - عقب انتهاء بعثة التقييم التقني، خلص الأمين العام إلى أن الحكومة الاتحادية أحرزت تقدماً كبيراً في تعزيز المساءلة بشأن الأعتدة المستوردة حديثاً ولكن لا تزال هناك تحديات، في مجالي التنسيق والقدرات على وجه الخصوص^(٩٠). وجاءت استنتاجات فريق التقييم متوافقة توافقاً كبيراً مع النتائج التي توصل إليها فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا في عام ٢٠١٨، وهي أنه على الرغم من أن إمكانية الوقوف على الأسلحة التي تدخل مستودع الأسلحة المركزي في هالاني كافية عموماً، فإن حفظ السجلات فيما يتعلق بتوزيع العتاد على الوحدات الميدانية ما زال غير كافٍ (انظر S/2018/1002، الفقرات من ١٧ إلى ٢٠). وترد في المرفق ٢-٤ تفاصيل إضافية بشأن إدارة الأسلحة والذخيرة قدمتها الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد.

أسلحة حكومة الصومال الاتحادية التي وجدت في حوزة تجار الأسلحة

١١٣ - في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس ٢٠١٩، وثّق فريق الخبراء، مستعيناً بمصادر محلية، ٣٨ قطعة سلاح عُثر عليها في حوزة تجار أسلحة في السوق السوداء تحمل علامات متوافقة مع العلامات الخاصة بالأسلحة التي استوردتها الحكومة الاتحادية^(٩١)، وبينها كالتالي: ٧ بنادق من طراز كالاشينيكوف و ٦ مسدسات عيار ٩ ملم في مقديشو و ٢٥ بندقية من طراز كالاشينيكوف في بيدوا^(٩٢). واستناداً إلى الأرقام التسلسلية للأسلحة، استطاع الفريق تعقب بعض الأسلحة حتى شحنات مُسلّمة إلى الحكومة الاتحادية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وحزيران/يونيه ٢٠١٧ وتموز/يوليه ٢٠١٧^(٩٣). وأظهر مسدس واحد موثق في مقديشو أدلة على محاولة لإزالة علامات يبدو أنها تخص الحكومة الاتحادية، وهذه هي أول مرة يلاحظ فيها الفريق تلك الممارسة.

١١٤ - وشكلت الأسلحة التي تحمل علامات يبدو أنها تخص الحكومة الاتحادية ما نسبته ١٢ في المائة من العدد الإجمالي للأسلحة التي شاهدها المصادر المحلية للفريق خلال فترة التحقيق. وأكدت شهادات وردت من ثلاثة تجار أسلحة في مقديشو أن الأسلحة التي تحمل علامات الحكومة الاتحادية تم شراؤها، في معظمها، من أفراد منخفضي الرتب في قوات الأمن الصومالية، وكذلك من ضباط في رتب صغرى وكبرى، ومن مسؤولين تابعين للحكومة الاتحادية. وجاءت تلك الإفادات متسقة مع النتائج الواردة في التقرير النهائي لفريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا لعام ٢٠١٨ (S/2018/1002، الفقرتان ٢٤ و ٢٥).

(٩٠) المرجع نفسه.

(٩١) وثّق فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا، في تقريره النهائي لعام ٢٠١٨، ما عدده ٤٨ قطعة سلاح في حوزة تجار أسلحة وعليها علامات متوافقة مع العتاد الذي استوردته الحكومة الاتحادية (S/2018/1002، الفقرتان ٢٤ و ٢٥).

(٩٢) استناداً إلى بيانات جمعت من مصادر محلية، ظلت أسعار الأسلحة في السوق السوداء مستقرة منذ عام ٢٠١٨، متروحة بين ٣٠٠ دولار و ٤٠٠ دولار للبندقية الهجومية من طراز كالاشينيكوف، وبين ٦٠٠ دولار و ٧٠٠ دولار للمسدس عيار ٩ ملم.

(٩٣) وردت الإخطارات المتعلقة بما إلى اللجنة في ٣ آذار/مارس ٢٠١٥ و ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ و ٢ شباط/فبراير ٢٠١٨، على التوالي.

١١٥ - وفي آذار/مارس ٢٠١٨، زوّد نائب قائد القطاع ٦٠ في الجيش الوطني الصومالي، الذي يوجد مقره في بيدوا، فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا بدفاتر سجلات تبين بالتفصيل توزيع الأسلحة، بما في ذلك الأرقام التسلسلية، على ٢٧٧ جندياً^(٩٤). وبمقارنة الأرقام التسلسلية لقطع السلاح الـ ٢٥ التي عثر عليها في حوزة تجار الأسلحة في بيدوا، خلص الفريق إلى أن ١٧ قطعة منها سبق أن وزعت على جنود الجيش الوطني الصومالي، في القطاع ٦٠. ولم يكن سوى ٨ من هؤلاء الجنود الـ ١٧ الذين وزعت عليهم الأسلحة مسجلين رسمياً في الجيش الوطني الصومالي، في شباط/فبراير ٢٠١٩ (انظر "التسجيل البيومتری للجيش الوطني الصومالي" أعلاه)^(٩٥).

١١٦ - ويرد مزيد من التفاصيل عن الأسلحة والذخيرة التي وجدت في حوزة تجار الأسلحة في المرفقين ٥-٢ و ١-٥-٢ بالنسبة لمقديشو، وفي المرفق ٢-٥-٢ (السري للغاية) بالنسبة لبيدوا.

التقارير المقدمة من حكومة الصومال الاتحادية عملاً بالفقرة ٢١ من القرار ٢٤٤٤ (٢٠١٨)

١١٧ - ورد التقرير الدوري المقدم عملاً بالفقرة ٢١ من قرار مجلس الأمن ٢٤٤٤ (٢٠١٨)، من الحكومة الاتحادية في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩، وفقاً للموعد المقرر. وأعلنت الحكومة الاتحادية في التقرير عن عدة تدابير تشكل تقدماً بشأن مساءلة قوات الأمن الوطنية الصومالية، بما في ذلك إنجاز التسجيل البيومتری للجيش الوطني الصومالي، وإصدار مرسوم رئاسي يحدد إجراءات التشغيل الموحدة بشأن إطار إدارة الأسلحة والذخيرة. غير أن التقرير لا يتضمن عناصر مشمولة بالإبلاغ الإجمالي منصوص عليها أولاً الأمر في الفقرة ٩ من القرار ٢١٨٢ (٢٠١٤)، ولا سيما فيما يتعلق بميكل قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية وتكوين تلك القوات وقوامها ونشرها، بما في ذلك حالة القوات الإقليمية وقوات الميليشيات. ويتضمن المرفق ٢-٧ تحليلاً إضافياً للتقارير المقدمة من الحكومة الاتحادية عملاً بالفقرة ٢١ من القرار ٢٤٤٤ (٢٠١٨).

١١٨ - وكان يُفترض تقديم التقرير الدوري الثاني للحكومة الاتحادية إلى اللجنة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، وكان يُتوقع أن يتضمن إخطارات بشأن توزيع الأسلحة والذخيرة المستوردة على قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية، وفقاً للفقرتين ٢١ و ٢٤ من قرار مجلس الأمن ٢٤٤٤ (٢٠١٨). وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير، لم تقدم الحكومة الاتحادية التقرير إلى اللجنة.

المعدات العسكرية الموجودة في حوزة حركة الشباب

١١٩ - وثّق فريق الخبراء، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عدة حالات استولت فيها حركة الشباب على أسلحة وذخيرة ومركبات واستخدمتها، بما في ذلك ما لا يقل عن ١٤ قذيفة هاون عيار ٨١ ملم وناقلة جند مصفحة تابعة للحكومة الاتحادية. وإضافة إلى ذلك، استُخدم مسدس من طراز Luger عيار ٩ ملم استورده الحكومة الاتحادية في عام ٢٠١٤ في قتل ضابط من ضباط الشرطة التابعة للحكومة الاتحادية على أيدي حركة الشباب، في مقديشو، في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. واستولت حركة الشباب على

(٩٤) وفقاً لما أفاد به نائب قائد القطاع ٦٠ في الجيش الوطني الصومالي، فإن الأسلحة المفصلة بياناً في دفتر السجل قد وزعت على جنود في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

(٩٥) استناداً إلى مقارنة أرقام التعريف الخاصة بالـ ١٧ جندياً من جنود القطاع ٦٠ في الجيش الوطني الصومالي بكشف مرتبات الجيش الوطني الصومالي لشهر شباط/فبراير ٢٠١٩ التي حصل عليها فريق الخبراء.

مركبات عسكرية ومدافع مضادة للطائرات، وعلى كميات كبيرة من الذخيرة خلال هجومي على قواعد الجيش الوطني الصومالي في الساليني، الواقعة في منطقة شيبلي السفلى، وفي موكاكوري، الواقعة في منطقة هيران، في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ و ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨. ويتضمن المرفقان ٦-٢ و ١-٦-٢ تفاصيل إضافية بشأن المعدات العسكرية والذخيرة التي استولت عليها حركة الشباب.

باء - امتثال الدول الأعضاء لحظر توريد الأسلحة

توريد الأسلحة والذخيرة من مؤسسة المعادن والهندسة

١٢٠ - حصل فريق الخبراء على أدلة تثبت أن مؤسسة المعادن والهندسة الإثيوبية المملوكة للدولة، وهي شركة للهندسة وتصنيع الأسلحة مقرها أديس أبابا، كانت تنتهك بشكل ممنهج حظر توريد الأسلحة على مدى ما لا يقل عن عقد من الزمن. وفي اجتماع مع مديري تنفيذيين من تلك المؤسسة، عقد في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩، أطلع الفريق على مئات الوثائق التي تبين بالتفصيل إمدادات الأسلحة والذخيرة إلى كل إدارة من الإدارات الإقليمية في الصومال، بما في ذلك على مستوى المديرية. وذكر المسؤولون أنه المؤسسة لا تعتبر إمدادات الأسلحة والذخيرة إلى الإدارات الإقليمية الصومالية انتهاكا للحظر المفروض على توريد الأسلحة، وأنها كانت تعتبر بونتالاند وصوماليلاند "دولتين ذاتي سيادة"^(٩٦).

١٢١ - وفي حين أشار مسؤولو مؤسسة المعادن والهندسة إلى أن الوثائق ستتاح للفريق من قبل وزارة الخارجية الإثيوبية، فقد رفضت الوزارة لاحقاً تزويدها، قائلة إن إجراءات قضائية جارية حالياً بهذا الخصوص^(٩٧). بيد أنه شُحح للفريق بالتقاط صورتين للوثائق خلال اجتماعه مع مؤسسة المعادن والهندسة، وهما واردتان في المرفق ٨-٢.

١٢٢ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، اعتقلت حكومة إثيوبيا عشرات من كبار المسؤولين في مؤسسة المعادن والهندسة بتهمة الفساد^(٩٨). ومنذ شباط/فبراير ٢٠١٩، لم تعد تلك المؤسسة تشارك في الإنتاج الحربي، وأدمج جناحها الخاص بتصنيع الأسلحة في وزارة الدفاع الوطني الإثيوبية^(٩٩).

الإخطار عند توفير تدريب ومنح دراسية ومرافق أساسية ومعدات عسكرية

١٢٣ - يشترط مجلس الأمن إخطار اللجنة، لغرض العلم بأي عمليات لتسليم معدات عسكرية أو إسداء المشورة أو تقديم المساعدة أو التدريب، وذلك قبل إتمامها بخمسة أيام على الأقل. فقد أشار مجلس الأمن، في الفقرة ٢٦ من قراره ٢٤٤٤ (٢٠١٨)، إلى أن الدعم المقدم لتطوير قوات الأمن الوطني الصومالية قد يشمل بناء الهياكل الأساسية وتوفير المرتبات والأجور المدفوعة لقوات الأمن الوطنية الصومالية.

١٢٤ - وعلى الرغم من تلك الاشتراطات، فإن توفير التدريب والأجور وتطوير الهياكل الأساسية لا تزال تتم، إلى حد كبير، دون الإخطار بها إلى اللجنة؛ والفريق على علم بأن عدداً من الدول الأعضاء

(٩٦) مقابلتان مع مديري تنفيذيين في مؤسسة المعادن والهندسة، في أديس أبابا، في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

(٩٧) مقابلتان مع مسؤولي وزارة الخارجية في نيويورك، في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٩، وفي أديس أبابا، في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

(٩٨) Katharine Houreld, "Ethiopia charges METEC head with additional corruption case", Reuters, 15 January 2019.

متاح على <https://af.reuters.com/article/topNews/idAFKCN1P90KO-OZATP>.

(٩٩) مقابلات مع مديري تنفيذيين في مؤسسة المعادن والهندسة، في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

والوكالات الدولية والمنظمات الأخرى لم تخطر اللجنة بتوليفة ما من البنود المذكورة أعلاه، خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي.

١٢٥ - وفي الوقت نفسه، دأبت بعض الدول الأعضاء على إخطار اللجنة بعمليات تسليم أصناف غير فتاكة، من قبيل النعال والجوارب والمنامات، إلى قوات الأمن الوطني الصومالية، معتبرة أن تلك الأصناف هي "معدات عسكرية" أو "مساعدة"، ولذلك فهي خاضعة للإخطار. ومن ثم، قدم الفريق توصيتين إلى مجلس الأمن بتوضيح وتبسيط الشروط المفروضة بموجب حظر توريد الأسلحة، أي تعديل الأحكام بما يفيد انتفاء الحاجة إلى الإخطارات المتعلقة بتقديم المشورة أو المساعدة أو التدريب وإدراج مرفق لقراه المقبل يحدد صراحة فئات المعدات العسكرية التي يتعين إخطار اللجنة بها (انظر "التوصيات" أدناه).

بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

١٢٦ - طلب مجلس الأمن، في الفقرة ٦ من قراره ٢١٨٢ (٢٠١٤)، إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أن توثق وتسجل بدقة جميع المعدات العسكرية التي استولت عليها في إطار عمليات هجومية، وأن تيسر قيام فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا بفحص كل الأصناف العسكرية قبل إعادة توزيعها أو تدميرها^(١٠٠). وطلب فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا وبعده فريق الخبراء معلومات عن ست ضبطيات كبيرة من الأسلحة والذخيرة من حركة الشباب في السنوات الخمس التي تلت هذا الطلب؛ بيد أنه رغم إعراب البعثة عن رغبتها في التعاون، فإنها لم تقدم معلومات عملية إلا لواحدة من تلك الضبطيات^(١٠١). وسعى فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا إلى دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد، بوسائل منها تقديم نماذج دفاتر السجلات للأعتدة المضبوطة في عام ٢٠١٧. وعلى الرغم من توزيع دفاتر السجلات تلك على كل قطاع من قطاعات بعثة الاتحاد الأفريقي، فإنها لم توضع قط موضع التنفيذ. غير أن الفريق يدرك أن مشروع سياسة لبعثة الاتحاد الأفريقي بشأن الأسلحة المضبوطة ينتظر اعتماد الاتحاد الأفريقي له. وسيسهم تحسين تقديم المعلومات من جانب بعثة الاتحاد الأفريقي إسهاماً كبيراً في تعزيز قدرة الفريق على تحديد منشأ أسلحة حركة الشباب وذخيرتها ومعداتهما، ومن ثم تقديم توصيات إلى المجلس بشأن كيفية الحد من قدرة حركة الشباب على الحصول على تلك الأعتدة.

القاعدة العسكرية للإمارات العربية المتحدة في بربرة

١٢٧ - أبلغ فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا، في تقريره لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، عن مواصلة تشييد الإمارات العربية المتحدة قاعدة عسكرية في بربرة في انتهاك لحظر الأسلحة (S/2017/924)، الفقرات من ١٤٦ إلى ١٥٠ و S/2018/1002، الفقرات من ٤٠ إلى ٤٣).

(١٠٠) كذلك، حث مجلس الأمن في الفقرة ٢٧ من قراره ٢٤٤٤ (٢٠١٨) على زيادة التعاون من جانب الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد وبعثة الاتحاد الأفريقي في توثيق وتسجيل جميع المعدات العسكرية التي يتم الاستيلاء عليها. ولم يتلق الفريق أي تقارير عن ذلك الموضوع من الحكومة الاتحادية أو الولايات الأعضاء في الاتحاد، خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

(١٠١) في ٩ أيار/مايو ٢٠١٨، تلقى فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا صور أسلحة وذخيرة استولت عليها وحدة تابعة لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية في بعثة الاتحاد الأفريقي، في بولو ماربر، الواقعة في منطقة شيبيلي السفلى. وثبت أن تلك الصور مفيدة لتحقيقات الفريق في قيام حركة الشباب بشراء أسلحة (انظر S/2018/1002، الفقرات من ٤٧ إلى ٤٩).

١٢٨ - ويلاحظ فريق الخبراء أن الإمارات العربية المتحدة رفضت مرارا وتكرارا تقديم ردود تتضمن معلومات جوهرية على استفسارات سابقة طلب فيها فريق الرصد تقديم تفاصيل عن الطبيعة الدقيقة للأعتدة المنقولة إلى صومالييلاند، وعن الاتفاق التعاقدى الناظم لاستضافة القاعدة. وخلال بعثة الفريق إلى بربرة يومي ١٢ و ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٩، رفضت سلطات صومالييلاند طلب الفريق زيارة القاعدة.

١٢٩ - وتُظهر صور ساتلية للقاعدة العسكرية (واردة في المرفق ٢-٩) ملتقطة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ وفي آب/أغسطس ٢٠١٩، تقدما كبيرا في التشييد، بما في ذلك استكمال مدرج المطار وتشبيد حظيرة طائرات متاخمة له و/أو مرفق متاخم له للثكنات.

جيم - التدفق غير المشروع للأسلحة إلى الصومال

بونتالاند

١٣٠ - لا تزال بونتالاند نقطة الدخول الرئيسية للأسلحة غير المشروعة إلى الصومال؛ وتُشحن الأسلحة عادة باستخدام قوارب صغيرة سريعة من اليمن. ففي ٤ آذار/مارس ٢٠١٩، مثلا، وصل زورق على متنه أسلحة وذخيرة قادمة من اليمن إلى ساحل بونتالاند بين بوصاصو وقندلا. ووفقا لمعلومات مقدمة من مصدر أمني في بونتالاند، كانت الشحنة تتألف من ٦ قواذف لقنابل صاروخية طراز RPG-7، و ٨ رشاشات من طراز كالاشينيكوف المطور، و ١٥ بندقية هجومية من طراز كالاشينيكوف، و ٣ رشاشات ثقيلة من طراز دوشكا، وأكثر من ٥٠ قنبلة يدوية، وكمية غير محددة من الذخيرة. وقامت وحدة الشرطة البحرية في ميناء بوصاصو بعملية لاعتراض الشحنة لم تكلل بالنجاح.

١٣١ - وفي ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٩، وصلت سفينة صغيرة تحمل أسلحة من اليمن إلى خط الشاطئ المجاور لمطار بوصاصو. وأُفرغت شحنة الأسلحة على اليابسة ونُقلت إلى مسكن خاص، من دون المرور على قوات الأمن من خلال تدخل نائب قائد شرطة بوصاصو السابق، أحمد بشير أحمد "جرالي" (Jaraale)^(١٠٢). وفي اليوم التالي، أمنت قوات بونتالاند المنطقة التي كان يُحتفظ فيها بالأسلحة، ثم ضبطت ١٩ بندقية هجومية من طراز كالاشينيكوف، رغم أن السلطات تعتقد أن تلك الكمية لا تمثل سوى جزء من إجمالي الشحنة غير المشروعة^(١٠٣). وفي حين أشارت إدارة بونتالاند في بداية الأمر إلى أنها ستزود الفريق بصور البنادق وأرقامها التسلسلية، فإن تلك الوثائق لم تُقدّم في نهاية المطاف. ويتضمن المرفق ٢-١٠ (سري للغاية) معلومات إضافية عن شحنة الأسلحة إلى بونتالاند التي تمت في نيسان/أبريل ٢٠١٩.

شبكات تهريب الأسلحة بين اليمن وبونتالاند

١٣٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الفريق التحقيقات السابقة لفريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا في الاتصالات والصلات المالية بين تجار الأسلحة في بونتالاند والجهات الموردة لهم المتواجدة في

(١٠٢) أفاد مصدران أمنيان في بونتالاند بتورط أحمد "جرالي"، بصفته المستورد الرئيسي للشحنة غير المشروعة، وأكد هذا التورط في مقابلة مع أحد كبار المسؤولين في إدارة بونتالاند، في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩. وتم تأكيد ذلك من خلال تحليل السجلات الهاتفية لـ "جرالي" (Jaraale).

(١٠٣) مقابلة مع أحد كبار المسؤولين في إدارة بونتالاند، في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩. وأبلغ مصدران أمنيان في بونتالاند الفريق أيضا بأن الأسلحة التي صادرتها سلطات بونتالاند لا تشكل سوى جزء صغير من الشحنة الإجمالية، التي شملت أيضا أسلحة ثقيلة، وكذلك ذخيرة.

اليمن (انظر S/2018/1002، المرفق ١-٩ (سري للغاية)). ويتضمن المرفق ٢-١١ (سري للغاية) معلومات مستكملة عن تحقيقات الفريق.

رابعاً - عرقلة المساعدات الإنسانية

مشروع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لتوفير البذور والأسمدة في صوماليلاند

١٣٣ - أدى الأثر التراكمي لضعف الأمطار في موسمين متتاليين وظروف الجفاف في صوماليلاند إلى تدهور حاد في حالة الأمن الغذائي في عام ٢٠١٩، وأسفر عن تردّي المحاصيل على نطاق واسع^(١٠٤).

١٣٤ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أطلقت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة مشروعاً في صوماليلاند لاستيراد ١٠ ٠٠٠ طن من البذور والأسمدة وتوفيرها للمزارعين بحلول أيار/مايو ٢٠١٨. وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، اختارت منظمة الأغذية والزراعة ٢٠ تاجراً من تجار المواد الزراعية لاستيراد المواد، ووافقت عليهم بعد ذلك وزارة الزراعة في صوماليلاند. غير أن الوزارة رفضت في وقت لاحق منح خطابات الترخيص وتصاريح الاستيراد لجميع التجار الموافق عليهم باستثناء واحد منهم. وتوصلت الوزارة ومنظمة الأغذية والزراعة بعد ذلك إلى اتفاق يقضي بالسماح لأربعة من تجار المواد الزراعية باستيراد المواد، ولكن في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٨، منعت الوزارة مرة أخرى الاستيراد برفضها منح التصاريح لثلاثة من التجار الأربعة المتفق عليهم. ورفضت منظمة الأغذية والزراعة اقتراحاً بالسماح لتاجر المواد الزراعية المفضل لدى الوزارة باستيراد وتوزيع كامل كمية البذور اللازمة للمشروع والبالغة ١٠ ٠٠٠ طن.

١٣٥ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، وجهت منظمة الأغذية والزراعة رسالة شاملة إلى وزارة الزراعة بشأن الشواغل المتصلة بتدخل الوزارة في المشروع. ونظراً للعرقلة التي سببتها الوزارة، لم تُستورد البذور والأسمدة في الوقت المناسب للموسم الزراعي، ونتيجة لذلك، ألغت منظمة الأغذية والزراعة المشروع في تموز/يوليه ٢٠١٨.

استهداف العاملين في المجال الإنساني

منطقة غدو

١٣٦ - في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ وآب/أغسطس ٢٠١٩، سجل الفريق ١٢ هجوماً على العاملين في المجال الإنساني، كان معظمها عمليات اختطاف للحصول على فدية قامت بها حركة الشباب في منطقة غدو، ويمثل ذلك اتجاهاً جديداً لوحظ خلال الفترة المشمولة بالتقرير^(١٠٥). وبالإضافة إلى ذلك، قتلت حركة الشباب في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٩ أحد العاملين في مجال تقديم المعونة من المنظمة غير الحكومية Lifeline في بولو عدي في منطقة غدو.

١٣٧ - وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، اختطفت حركة الشباب اثنين من العاملين في مجال تقديم المعونة من إحدى المنظمات غير الحكومية الدولية في قرية تولو جبريل، الواقعة على بعد ٥ كلم إلى الشرق

(١٠٤) Food and Agriculture Organization of the United Nations and World Food Programme, "Monitoring food security in countries with conflict situations", No. 6 (Rome, August 2019). متاح على الرابط التالي:

<http://www.fao.org/3/ca5938en/CA5938EN.pdf>

(١٠٥) المقابل، أفاد فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا في تقريره لعام ٢٠١٨ بوقوع ٣٤ هجوماً على العاملين في المجال الإنساني، كان معظمهم من العمال المحليين (S/2018/1002، الفقرة ١٦٨).

من بلد حواء في منطقة غدو^(١٠٦). وفي ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٩، اختطفت حركة الشباب خمسة موظفين من منظمة غير حكومية محلية تقدم الدعم الغذائي بالقرب من غورا في مديرية غاربھاري^(١٠٧). وفي ١٤ أيار/مايو ٢٠١٩، اختطفت حركة الشباب اثنين من موظفي منظمين غير حكوميتين كانتا تعملان في إيصال المساعدات الإنسانية الأساسية في قرية غيدويني، الواقعة بين مدينتي دولو ولوق^(١٠٨). واقتيدا إلى قرية العدي التي تسيطر عليها حركة الشباب. وفي ٢٦ أيار/مايو، قضت محكمة تابعة لحركة الشباب بتغريم أحد العاملين في مجال المعونة الإنسانية بمبلغ ٥٥ ٠٠٠ دولار وتغريم الآخر بمبلغ ٣٢ ٠٠٠ دولار. وفي ٢٠ تموز/يوليه، أفرج عن أحد العاملين في مجال تقديم المعونة بعد دفع غرامة قدرها ٢١ ٠٠٠ دولار. وحتى كتابة هذا التقرير، لا يزال ما لا يقل عن ستة من العاملين في المجال الإنساني المحلي في الأسر لدى حركة الشباب.

الموظفون الدوليون العاملون في المجال الإنساني

١٣٨ - استهدفت حركة الشباب أيضا الموظفين الدوليين العاملين في المجال الإنساني خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، اختطفت متطوعة إيطالية تعمل في مجال تقديم المعونة لدى المنظمة غير الحكومية Africa Milele Onlus من بلدة ماليندي في كينيا، على أيدي مسلحين يشتبه في انتمائهم إلى حركة الشباب. وتلقى الفريق تأكيدا بأنها اقتيدت إلى منطقة جوبا السفلى في الصومال^(١٠٩). وفي ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩، اختطف في منديرا طبيبان كوبيان يعملان في وزارة صحة كينيا، على أيدي مسلحين يشتبه في انتمائهم إلى حركة الشباب. وقُتل شرطي كان يحرس الطبيبين على الفور، في حين أصيب ثان. وعبر المسلحون الحدود إلى الصومال مع الطبيبين، وأفيد أنهم اقتادوهما إلى العدي أو بلد حواء في منطقة غدو. وحتى كتابة هذا التقرير، لا يزال الطبيبان في الأسر.

(١٠٦) اقتيد العاملان في مجال تقديم المعونة إلى مدينة العدي، في منطقة غدو، وأفرج عنهما في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ بعد أن دفع كل منهما غرامة قدرها ٣ ٠٠٠ دولار ومبلغا إضافيا قدره ١ ٥٠٠ دولار للمركبة (بريد إلكتروني وارد من أحد موظفي الأمم المتحدة في مقديشو، ٢٣ و ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٩، ومن أحد موظفي الأمم المتحدة في كيسمايو، في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٩).

(١٠٧) ظلوا في الأسر في منطقة العدي، إلى أن أطلق سراحهم في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٩ بعد دفع غرامة بقيمة ٣ ٠٠٠ دولار عن كل واحد. تقرير سري للأمم المتحدة عن حقوق الإنسان، ٢٨ شباط/فبراير - ٢ آذار/مارس ٢٠١٩.

(١٠٨) رصد وسائل الإعلام في بعثة الاتحاد الأفريقي، ١٥ أيار/مايو ٢٠١٩؛ وبريد إلكتروني من أحد موظفي الأمم المتحدة في مقديشو، ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

(١٠٩) مقابلة مع مصدر أمني دولي، آب/أغسطس ٢٠١٩.

خامسا - انتهاكات القانون الدولي الإنساني التي تنطوي على استهداف المدنيين

ألف - حركة الشباب^(١١٠)

١٣٩ - لا تزال حركة الشباب تتحمل المسؤولية عن أكبر عدد من الهجمات المنهجية الواسعة النطاق ضد المدنيين في انتهاك للقانون الدولي الإنساني في الصومال^(١١١). وارتكبت معظم هذه الهجمات في جنوب الصومال، في مناطق مقديشو، وبيدوا، وشبيلي السفلى، وبكول، وجوبا السفلى، وباي. واستخدمت هذه الجماعة المقاتلة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع لقتل وإصابة المدنيين في مخيمات المشردين داخليا والمطاعم والأسواق ومراكز التسوق والمكاتب الحكومية والفنادق. ووقع أحد الهجمات الرئيسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، حيث قتل ما لا يقل عن ٣١ مدنيا، وأصيب ١١٢ آخرون، عندما هاجمت حركة الشباب المنطقة المحيطة بفندق مكة المكرمة في مقديشو. وفي ٢٣ آذار/مارس، قُتل نائب وزير و ١٦ مدنيا آخر وأصيب ٢٦ آخرون بفعل الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي استخدمتها حركة الشباب عندما هاجمت الجماعة وزارتي العمل والأشغال العامة في مديرية شنغاي بمقديشو. وفي ٨ أيار/مايو، قُتل رئيس قسم الإنتاج بوزارة الزراعة والري بفعل جهاز متفجر يدوي الصنع في مديرية طركينلي في مقديشو. وخلال شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٩، زادت حركة الشباب من تكتيف استخدامها للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المحمولة على مركبة، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٦٨ مدنيا وإصابة أكثر من ١١٩ آخرين في مقديشو وكيسمايو. وفي ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٩، استهدفت الجماعة فندق مدينة في كيسمايو، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٢٦ مدنيا وإصابة ٥٦ آخرين.

١٤٠ - وواصلت حركة الشباب سياستها المتمثلة في اغتيال المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين، ولا سيما في مقديشو. ففي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، قتلت حركة الشباب أحد موظفي وزارة الشؤون الدينية التابعة للحكومة الاتحادية في منطقة هانتا زهير في مديرية دينيلي. وقُتل مدع عام يعمل في مكتب النائب العام في مديرية هدن في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٩، وقتل أحد أعضاء البرلمان الاتحادي في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٩ في مديرية كاران.

١٤١ - وكانت حركة الشباب تعمد بشكل روتيني مدنيين متهمين بالتجسس وبتوفير معلومات تفضي إلى ضربات جوية من الولايات المتحدة. ففي ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩، على سبيل المثال، أعدمت حركة الشباب علنا أربعة رجال متهمين بالتجسس في قرية كمسوما في جوبا السفلى. وأعدمت الجماعة أيضا علنا في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ شخصا مدنيا متهما بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأفريقي في قرية غامبول غرب مدينة جوهر، في منطقة شبيلي الوسطى. وفي ٣ و ٤ تموز/يوليه ٢٠١٩، أعدمت حركة الشباب علنا ١٠ مدنيين رميا بالرصاص في هاغار وفي سالاجلي، في منطقة جوبا الوسطى، بتهمة

(١١٠) الحوادث المبلغ عنها في هذا الفرع مستمدة في المقام الأول من تقارير الفريق المعني بحقوق الإنسان والحماية التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، بالإضافة إلى تقريرين للأمم المتحدة عن الصومال (S/2019/393 و S/2019/661).

(١١١) في الفترة من ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ إلى ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٩، سجل الفريق المعني بحقوق الإنسان والحماية التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ١٠٧٩ إصابة في صفوف المدنيين، نُسبت ٧٩١ إصابة منها (٧٣ في المائة) إلى حركة الشباب (S/2019/393، الفقرة ٥٥ و S/2019/661، الفقرة ٤٦).

التجسس لصالح قوات الأمن الأجنبية والصومالية. وفي ٧ تموز/يوليه ٢٠١٩، أعدمت الجماعة أربعة مدنيين في جمامه، في منطقة جوبا السفلى، بتهمة التجسس لصالح حكومي الصومال وكينيا.

١٤٢ - وواصلت حركة الشباب استهداف المندوبين الذين شاركوا في العملية الانتخابية الاتحادية في عام ٢٠١٦. ووقعت معظم تلك الهجمات في مقديشو وبيدوا وبوصاصو وفي منطقة شبيلي السفلى. وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩، قتل ثلاثة مندوبين سياسيين سابقين في حوادث منفصلة في مديرتي هدن وطركينلي في مقديشو. وفي ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٩، قُتل مندوب آخر من مندوبي العملية الانتخابية الاتحادية لعام ٢٠١٦ بواسطة جهاز متفجر يدوي الصنع نُتبت على سيارته في مقديشو. وفي تأكيد لسياستها، أصدرت حركة الشباب في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٩ بياناً تدعو فيها الشيوخ الذين شاركوا في العملية الانتخابية في عام ٢٠١٦ إلى التوبة إلى الله علناً، وتسجيل توبتهم وتأكيد لها لدى المحافظات التابعة لحركة الشباب بحلول ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. وهددت الجماعة بأنهم إذا لم يمتثلوا لذلك، فلن يعيشوا بسلام في الصومال، ولن يتمتعوا بحماية حركة الشباب.

تجنيد الأطفال واختطافهم

١٤٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت حركة الشباب سياستها المتمثلة في اختطاف الأطفال لأغراض التجنيد، لا سيما في مناطق باي وشبيلي الوسطى وبكول. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، اختطفت حركة الشباب ١٨ مدنياً بالغاً و ٧ أطفال من معسكر ديني صوفي في قرية عيل ملوك شرق بلدة عذلي، بمنطقة شبيلي الوسطى^(١١٢). وأبلغ عن حادثة مماثلة في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ عندما اختطفت حركة الشباب ١٥ صبياً تتراوح أعمارهم بين ٨ و ١٥ عاماً من مدارس قرآنية في قرى أدكيال ودينو وسرمان في مديرية حدر بمنطقة بكول. وفي شباط/فبراير ٢٠١٩، قامت حركة الشباب أيضاً بتجنيد ١٧ طفلاً تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ١٤ عاماً بصورة قسرية في قرية ميسيري بمنطقة باي، بعد عدم قيام الشيوخ العشائريين بتسليم الأطفال للتدريب العسكري. وفي آذار/مارس ٢٠١٩، اختطفت حركة الشباب بطريقة مماثلة ٧٠ صبياً تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ١٢ عاماً من قرى توغسوي ولوي صعب وإيساو ورايدابلي وعمر إلان في منطقة باي بعد أن رفض الشيوخ العشائريون تسليمهم للتدريب العسكري.

١٤٤ - ويشير تحليل فريق الخبراء إلى أن غالبية المجندين الجدد لدى حركة الشباب هم أطفال من مناطق ريفية في منطقة باي خاضعة لسيطرة الجماعة المقاتلة، وهي مناطق تعرض فيها الأطفال من قبل لنظام التعليم الديني لحركة الشباب^(١١٣).

الهجمات على موظفي الأمم المتحدة

١٤٥ - نفذت حركة الشباب، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، هجمات مباشرة ضد موظفي الأمم المتحدة. ففي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أطلقت الجماعة سبع قذائف هاون على تجمع مباني الأمم المتحدة الواقع ضمن مجمع مطار آدم عدي الدولي في مقديشو، مما أدى إلى إصابة اثنين من موظفي الأمم المتحدة وأحد المتعاقدين. وألحقت الهجمات كذلك أضراراً بالهياكل الأساسية للأمم المتحدة

(١١٢) تقرير سري للأمم المتحدة عن حقوق الإنسان، ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

(١١٣) انظر أيضاً Hiraal Institute, "Al-Shabaab's Military Machine", (Mogadishu, December 2018)، على الرابط التالي: <https://hiraalinstitute.org/wp-content/uploads/2018/12/The-Al-Shabab-Military.pdf>.

ومرافقها، في انتهاك للاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وكان الهجوم السابق من هذا النوع الذي استهدف الأمم المتحدة في مقديشو قد وقع في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، عندما هاجمت حركة الشباب قافلة تابعة للأمم المتحدة بالقرب من المطار، مما أسفر عن مقتل ١٥ شخصا (S/2015/801، الفقرة ١١٦).

١٤٦ - وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩، قُتل أحد موظفي الأمم المتحدة العاملين مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن في غالكيو بمنطقة مدغ على أيدي رجال مسلحين مجهولي الهوية يشتبه في انتمائهم إلى حركة الشباب.

باء - الجهات الفاعلة التابعة للحكومة الاتحادية وللولايات الأعضاء في الاتحاد

١٤٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ارتكبت جهات عسكرية تابعة للحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد انتهاكات خطيرة في جميع أنحاء الصومال، بما في ذلك عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء التي نفذها قادة الجيش الوطني الصومالي في بارطيري بمنطقة غدو، وعمليات قتل المتظاهرين خلال العملية الانتخابية الرئاسية في ولاية جنوب الغرب، وتعذيب المحتجزين واحتجازهم لفترات طويلة ومحاكمتهم عسكرياً، بمن فيهم الأطفال، على يد قوة أمن بونتلاندا، واحتجاز السجناء المطول وغير القانوني من جانب سلطات صومالييلاند.

عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء التي نفذها الجيش الوطني الصومالي

١٤٨ - في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أعدم الجيش الوطني الصومالي رمياً بالرصاص ودون محاكمة ستة رجال للاشتباه في ارتباطهم بحركة الشباب في بلدة بارطيري، بمنطقة غدو، وذلك بناء على أوامر مزعومة صادرة عن القيادة العليا للجيش الوطني الصومالي. وكان المتهمون قد أودعوا السجن لمدة خمسة أشهر قبل إعدامهم، استناداً إلى اتهامهم بالانتماء إلى وحدة الاغتيال التابعة لحركة الشباب المسؤولة عن قتل أحد جنود الحكومة الاتحادية^(١١٤). ولم توجه تهم إلى المشتبه فيهم، ولم يمنحوا الحق في محاكمة عادلة أو الإجراءات القانونية الواجبة، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان^(١١٥). ولم يصدر أي بيان رسمي عن وزارة الدفاع التابعة للحكومة الاتحادية أو الجيش الوطني الصومالي بشأن هذه الإعدامات.

محاكمات بوضاصو العسكرية ومزاعم التعذيب على أيدي قوة أمن بونتلاندا

١٤٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصل احتجاز مدنيين، بينهم أطفال، وإخضاعهم لمحاكمات عسكرية في محاكم بونتلاندا العسكرية. وكان العديد من المتهمين قد احتُجزوا بتهم تتصل بالإرهاب في أعقاب عمليات تمهيط أمنية في بوضاصو وغالكيو في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٩. وصدرت

(١١٤) Mohamed Olad Hassan, "Somalia military executes 6 militants without trial", Voice of America, 1 January 2019, على الرابط التالي: www.voanews.com/a/somalia-military-executes-6-militants-without-trial/4724579.html

(١١٥) تحظر المادة ٣ (د) في اتفاقيات جنيف الأربع الصادرة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ المقاضاة بدون ضمانات قضائية.

الأحكام على بعض المتهمين، بمن فيهم أربعة أطفال تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ١٧ عاماً، من محاكم عسكرية في بونتلاندا^(١١٦). وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، كان أربعة أطفال لا يزالون في السجن.

١٥٠ - ولا يخضع تنظيم المحاكم العسكرية لسلطة القضاء المدني في بونتلاندا. وبدلاً من ذلك، يشغل أفراد عسكريون بدون مؤهلات قانونية مناصب القضاة. وتتمتع المحاكم العسكرية بولاية قضائية واسعة على المدنيين، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالتجسس والخيانة والاتصال غير المشروع مع العدو والإرهاب.

١٥١ - وأشارت مقابلات أجريت مع محامين إلى أن الأشخاص المشتبه في ارتكابهم أعمالاً إرهابية لم تطبق عليهم الإجراءات القانونية الواجبة عند مثولهم أمام المحاكم العسكرية: إذ تعرضوا للاستجواب دون حضور محام وللاحتجاز المطول قبل المحاكمة، وانتزعت منهم اعترافات تحت التعذيب واستخدمت ضدهم، وصدرت القرارات دون تسبيب، وأصدرت أحكاماً تعسفية، وكان حقهم في الاستئناف محدوداً.

قوة أمن بونتلاندا

١٥٢ - تتمتع قوة أمن بونتلاندا - وهي وحدة من قوات النخبة لمكافحة الإرهاب مكونة من ٦٠٠ فرد تتلقى التوجيه والدعم من الولايات المتحدة - بنفوذ كبير على المحاكم العسكرية في بونتلاندا، كما تتمتع بولاية استثنائية أو خاصة بموجب قانون بونتلاندا لمكافحة الإرهاب لعام ٢٠١١^(١١٧). وهناك آليات محدودة لمسألة قوة أمن بونتلاندا؛ وينفذ موظفوها عمليات أمنية، ويجرون اعتقالات، ويديرون مراكز احتجاز في بوضاصو دون مساءلة ودون رقابة مدنية مستقلة. وبعد احتجاز المشتبه بهم في مراكز احتجاز تابعة لقوة أمن بونتلاندا لفترات غير محددة، يجري تسليمهم إلى محاكم عسكرية لمحاكمتهم. وأبلغ محامون وموكلوهم فريق الخبراء أيضاً أن المحاكم العسكرية كانت تفرض غرامة على المتهمين أو الشهود بقيمة ١٥٠٠ دولار إذا ما انتقدوا قوة أمن بونتلاندا في المحكمة^(١١٨).

١٥٣ - وأجرى فريق الخبراء مقابلات مع محتجزين سابقين ومحامين وأسر ضحايا، ادعوا جميعاً أن المحتجزين لدى قوة أمن بونتلاندا تعرضوا لأشكال منهجية من التعذيب والمعاملة لاإنسانية مهينة^(١١٩). وفي ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٩، بعث الفريق رسالة إلى إدارة بونتلاندا بخصوص الادعاءات التي تتصل بما تقوم به قوة أمن بونتلاندا من تعذيب ومحاكمة الأطفال أمام محاكم عسكرية، ولكنه لم يتلق رداً حتى وقت كتابة هذا التقرير.

(١١٦) تقريران سريان للأمم المتحدة عن حقوق الإنسان، ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٨ و ٧-٩ آذار/مارس ٢٠١٩؛ وريد إلكتروني وارد من موظفين للأمم المتحدة في الصومال، ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩، و ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٩؛ ومقابلات هاتفية، ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٩.

(١١٧) تخول الفقرتان ١ و ٤ من المادة ٥ (أجهزة الأمن) من قانون مكافحة الإرهاب في بونتلاندا لعام ٢٠١١، قوة أمن بونتلاندا المسؤولة الكاملة عن التحقيق في الأنشطة الإرهابية ومتابعتها بالإضافة إلى صلاحيات واسعة لمكافحة الأعمال الإرهابية وضبطها والتحقيق فيها ومنع أي شخص ينخرط في أعمال إرهابية والاستحواذ على ممتلكاته الجنائية.

(١١٨) مقابلات هاتفية مع أفراد على اطلاع على الحالة موجودين في بوضاصو، ٣٠ حزيران/يونيه و ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٩.

(١١٩) انظر، Amnesty International, "Urgent action: five children executed, two others at risk", 28 April 2017, على الرابط التالي: www.amnesty.org/en/documents/afr52/6112/2017/en/ و Human Rights Watch, *It's Like We're Always in a Prison: Abuses Against Boys Accused of National Security Offenses in Somalia* (February 2018), على الرابط التالي: www.hrw.org/report/2018/02/21/its-were-always-prison/abuses-against-boys-accused-national-security-offenses.

١٥٤ - ويتضمن المرفق ٣ عرضاً مفصلاً للمحاكم العسكرية في بونتلاندا والتعذيب المزعوم للمشتبه بهم في مراكز الاحتجاز التابعة لقوة أمن بونتلاندا.

السجن المطول لمرتكبي جرائم الإرهاب في صوماليالاند

١٥٥ - في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٧، قام رئيس صوماليالاند آنذاك، ضاهر ريالي كاهن، بتخفيف أحكام السجن الصادرة بحق ١٤ سجيناً في هرجيسا ممن حُكم عليهم بتهم تتعلق بالإرهاب في عام ٢٠٠٤^(١٢٠). ونتيجة لتخفيف الأحكام، أُفرج عن خمسة من السجناء، في حين حُففت أحكام التسعة الباقين من السجن المؤبد إلى ٢٤ سنة (في حالة اثنين من السجناء)، وإلى ١٥ سنة (في حالة سبعة سجناء)^(١٢١). وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أصدر الرئيس أمرا يلغي العفو بسبب "هجمات إرهابية" وقعت في صوماليالاند في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وهي حوادث لا علاقة لها بالسجناء^(١٢٢).

١٥٦ - وفي عام ٢٠١٦، قدم السجناء التماساً إلى المحكمة الدستورية في صوماليالاند للإفراج عنهم. ودفع محامو السجناء بأن العفو الذي أصدره الرئيس ملزم من الناحية القانونية، وأنه لا يتمتع بأي سلطة قانونية للرجوع عنه. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم تصدر المحكمة الدستورية قراراً. ويدعي النائب العام في صوماليالاند أن قرار الرئيس بسحب عفو ملزم من الناحية القانونية، وبالتالي فإن السجناء لم يقضوا فترات حبسهم^(١٢٣). وفي ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٩، وجه فريق الخبراء رسالة إلى إدارة صوماليالاند يطلب فيها الأساس القانوني لإلغاء العفو الرئاسي وتفاصيل الالتماس الذي قدمه السجناء، ولكنه لم يتلق رداً حتى وقت كتابة هذا التقرير.

جيم - بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية

ضلع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في مقتل مدنيين

١٥٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُفيد بأن قوات بعثة الاتحاد الأفريقي تسببت في وفاة خمسة مدنيين^(١٢٤). ففي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، قُتل أربعة مدنيين عندما أطلقت الوحدة البوروندية في البعثة نيراناً عشوائية، حسبما أُفيد، في مديرية هوريوا على مقربة من نقطة تفتيش خروج بلعد في مقديشيو، إثر انفجار بجهاز متفجر يدوي الصنع وقع قرب طريق كانت تمر منها قافلة البعثة^(١٢٥). وفي اليوم التالي، أعلنت البعثة أنها فتحت تحقيقاً واسع النطاق، بالتعاون مع الحكومة الاتحادية، من أجل

(١٢٠) المرسوم الرئاسي رقم ٢٠٠٧/٠٢٨٥، ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٧.

(١٢١) بريد إلكتروني من محامي السجناء في صوماليالاند، ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

(١٢٢) خطاب إلغاء أمر عفو من رئيس صوماليالاند، ضاهر ريالي كاهن، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

(١٢٣) مقابلات أجريت مع محامين وأفراد على اطلاع على القضايا، هرجيسا، ١٢ و ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٩.

(١٢٤) يشير ذلك إلى زيادة في عدد القتلى المدنيين الذين أسقطتهم قوات البعثة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. انظر S/2018/1002، الفقرة ١٥٩.

(١٢٥) Abdirisak M Tuuryare, "Bodies, blood, bullets: AU soldiers kill civilians in Mogadishu", Mareeg Media, 6 November 2018، على الرابط التالي: www.mareeg.com/bodies-blood-bullets-au-soldiers-kill-civilians-in-mogadishu/؛ و "Locals accuse Burundi AMISOM troops of killing 4 Somalia civilians"، the Defense Post, 6 November 2018، على الرابط التالي: www.thedefensepost.com/2018/11/06/burundi-amisom-troops-kill-4-somalia-civilians-somalia.

تحديد الظروف التي أدت إلى خسائر في الأرواح^(١٢٦). بيد أنه إلى حدود كتابة هذا التقرير، لم تُنشر نتائج هذا التحقيق للعموم بعد^(١٢٧).

١٥٨ - وفي ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٩، تلقى فريق الخبراء تقارير زُعم فيها أن الوحدة الإثيوبية في بعثة الاتحاد الأفريقي اعتقلت صبيّاً مختلاً عقلياً يبلغ من العمر ١٧ عاماً وعذبته وقتلته في مطار بيدوا^(١٢٨). وفي رسالة إلكترونية موجهة إلى فريق الخبراء في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩، صرح قائد شرطة البعثة أن الشخص المعني قُتل رمياً بالرصاص على يد مسلحين مجهولين على بعد بضعة أمتار من المحيط الخارجي للمطار حيث توجد القوات الإثيوبية، وأن شرطة ولاية جنوب الغرب تجري تحقيقات في الموضوع^(١٢٩). وفي رسالة موجهة إلى فريق الخبراء في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، أفادت البعثة بأنها ستطلع الفريق في الوقت المناسب على تقرير ستصدره هيئة التحقيق بشأن حادث تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وأن البعثة ليس لديها أي معلومات عن مقتل الصبي المختل عقلياً.

استهداف البنى التحتية لشركتي هورمود وسفاريكوم وموظفيهما

١٥٩ - تلقى فريق الخبراء تقارير تفيد بوقوع هجمات شنتها قوات الدفاع الكينية على ١٢ برجاً للاتصالات تشغلها شركة Hormuud Telecom Somalia (شركة هورمود) منذ عام ٢٠١٧، ومعظمها في منطقة غدو. وتمكن الفريق من التثبت بشكل مستقل من خمسة من هذه الهجمات، بما في ذلك ثلاثة هجمات وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أسفرت عن مقتل مدنيين. وحصل الفريق أيضاً على أدلة فوتوغرافية تبين وجود ذخائر عنقودية غير منفجرة محظورة بموجب اتفاقية الذخائر العنقودية وأيضاً بموجب القانون الدولي العرفي، في مكان الهجوم في ٢ آذار/مارس ٢٠١٩ على برج تشغله شركة هورمود في مديرية الواك، بمنطقة غدو^(١٣٠).

١٦٠ - وفي ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٨، قُتل خفير في شركة هورمود وأحد أقربائه في قصف مزعوم لقوات الدفاع الكينية على برج للاتصالات تشغله الشركة في منطقة هيس أوغور، في مديرية الواك^(١٣١). وفي

(١٢٦) AMISOM, "AMISOM concerned with media allegations on civilian deaths in Balaad", press release, 7 November 2018، على الرابط التالي: <http://amisom-au.org/2018/11/amisom-concerned-with-media-allegations-on-civilian-deaths-in-balaad/press-statement-amisom-concerned-with-media-allegations-on-civilian-deaths-in-balaad/>.

(١٢٧) مراسلات إلكترونية مع المتحدث الرسمي باسم قوة بعثة الاتحاد الأفريقي والوحدة المعنية بالحماية وحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية التابعة للبعثة، ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

(١٢٨) مقابلة مع واحد من موظفي الأمم المتحدة يقع مقر عمله في مقديشيو، ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

(١٢٩) مراسلة إلكترونية مع موظفي بعثة الاتحاد الأفريقي في بيدوا، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

(١٣٠) وقّعت كينيا الاتفاقية المتعلقة بالذخائر العنقودية في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ووجه فريق الخبراء رسالة إلى الصين في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٩ وإلى كينيا في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٩ في محاولة منه لتعقب مصدر الذخيرة العنقودية، لكنه لم يتلق أي رد. وصرح قائد القوات الجوية الكينية، عندما عُرضت عليه صورة في اجتماع مع الفريق في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، أن الذخيرة المعنية ليست مألوفة لديه.

(١٣١) مقابلتان مع أحد أقرباء الضحيتين، في ٢٦ و ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٩. تأكد مقتل مدنيين في هذا الهجوم أيضاً في تقرير سري للأمم المتحدة عن حقوق الإنسان في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٨. انظر أيضاً: Hiiraan Online, "KDF killed Hormuud telecom workers and destroyed communication in Gedo region, Somalia", 26 July 2018.

١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، دمرت قوات الدفاع الكينية - وفق ما زُعم - برجاً للاتصالات تشغله شركة هورمود، في قرية ألبولي، بمديرية أفمَدو، بمنطقة جوبا السفلى، واعتدت جسدياً على خفير للشركة نفسها^(١٣٢). وفي ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٩، دمرت طائرة تابعة لقوات الدفاع الكينية - وفق ما زُعم - برجاً للاتصالات تشغله شركة هورمود في قرية جالديسي، بمديرية أفمَدو^(١٣٣). وفي ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٩، دمرت قوات الدفاع الكينية - وفق ما زُعم - برجاً للاتصالات اللاسلكية في قوس قران، بمديرية الواك^(١٣٤).

١٦١ - ونفت قوات الدفاع الكينية تورطها في أي هجمات ضد البنى التحتية لشركة هورمود. وفي اجتماع مع فريق الخبراء، صرح رئيس قوات الدفاع الكينية أنه منذ عام ٢٠١٥، استهدفت الهجمات ٢٩ منشأة من أجهزة التحكم المنطقية القابلة للبرمجة (PLC) التابعة لشركة سفاريكوم في كينيا، ومعظمها هجمات نفذتها حركة الشباب، مما أسفر عن وقوع إصابات عديدة في صفوف المدنيين وأفراد الشرطة الاحتياطيين^(١٣٥).

١٦٢ - وربما يهدف الطرفان بتدميرهما للبنى التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية إلى عرقلة نقل المعلومات الاستخباراتية بشأن تحركات القوات أو عمليات المتمردين. وبالنسبة لقوات الدفاع الكينية، يمكن أن تكون تلك وسيلة أيضاً لمنع حركة الشباب من تفعيل الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع باستخدام إشارات الهواتف المحمولة. ومع ذلك، تترتب آثار إنسانية على الانقطاع الطويل المدة للتغطية بالاتصالات السلكية واللاسلكية داخل الصومال، بما في ذلك إعاقة تنسيق جهود الإغاثة، ونقل القسائم الغذائية، وتلقي التحويلات المالية من خارج البلد.

الغارات الجوية التي تنفذها الولايات المتحدة الأمريكية

١٦٣ - في الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير و ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، نفذت الولايات المتحدة ٥٠ غارة جوية في الصومال اعترفت بها علناً، مقارنة بما مجموعه ٤٧ غارة في عام ٢٠١٨ و ٣٥ غارة في عام ٢٠١٧. وفي شباط/فبراير ٢٠١٩ وحده، شنت الولايات المتحدة ١٥ غارة جوية اعترفت بها علناً - زُعم أنها قتلت فيها ٩٧ من مقاتلي حركة الشباب - وهو أعلى رقم مسجل في الصومال في شهر واحد منذ أن أصبحت البيانات متاحة بهذا الصدد^(١٣٦). ولم تنفك قيادة الولايات المتحدة في أفريقيا تصرح بعدم وقوع أي حالات وفاة أو جرح في صفوف المدنيين في هذه الغارات الجوية.

١٦٤ - وفي ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٩، نشرت منظمة العفو الدولية تقريراً تزعم فيه أن ١٤ مدنياً قتلوا وأن ٨ آخرين أصيبوا بجروح في خمس غارات جوية نفذتها الولايات المتحدة في العامين الماضيين في منطقة

الرابط التالي: www.hiiraan.com/news4/2018/July/159237/kdf_killed_hormuud_telecom_workers_and_destroyed_communication_in_gedo_region_somalia.aspx.

(١٣٢) تقرير سري للأمم المتحدة عن حقوق الإنسان، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

(١٣٣) تقرير سري للأمم المتحدة عن حقوق الإنسان، ٢٨-٣٠ آذار/مارس ٢٠١٩.

(١٣٤) تقرير سري للأمم المتحدة عن حقوق الإنسان، ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٩.

(١٣٥) اجتماع بين قيادة قوات الدفاع الكينية وفريق الخبراء في نيروبي، ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. ووجه الفريق أيضاً مراسلة رسمية إلى البعثة الدائمة لكينيا لدى الأمم المتحدة في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٩، لكنه لم يتلق أي رد، حتى وقت كتابة هذا التقرير.

(١٣٦) وفقاً لما جاء في النشرات الصحفية لقيادة الولايات المتحدة في أفريقيا، المتاحة على الرابط التالي:

www.aficom.mil/media-room/press-releases.

شيبيلي السفلى^(١٣٧)؛ ونفت قيادة الولايات المتحدة في أفريقيا هذه الادعاءات لاحقاً. ومع ذلك، في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩، أقرت الولايات المتحدة بأن مدينتي قُتلا في إحدى غاراتها الجوية، وهي غارة غير مذكورة في تقرير منظمة العفو الدولية، وقعت في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٨ بالقرب من بلدة عيل بور، منطقة غلغدود^(١٣٨).

العنف الجنسي والجسدي

١٦٥ - كان العنف الجنسي ضد النساء والفتيات والرجال والصبيّة مشكلة مستمرة في الصومال، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وتعرض النساء والفتيات لخطر هذا العنف بدرجة أكبر. وتسبب النزاع الذي طال أمده في الصومال في إضعاف قدرات المؤسسات الحكومية على تسجيل حالات العنف الجنسي وإجراء تحقيقات بشأنها وملاحقة مرتكبيها قضائياً. ونتيجةً لذلك، لا يثق ضحايا العنف الجنسي وأسرهم بما فيه الكفاية في قدرة القطاع الرسمي على تحقيق العدالة. ويتم التعامل مع العديد من الحالات من خلال تدخلات شيوخ العشائر، حيث لا تشارك النساء - اللواتي يشكلن أغلبية الضحايا - في المفاوضات، ولا يحصلن عادة على أي حصة من أي مبالغ مدفوعة على سبيل التعويض.

١٦٦ - وفي عام ٢٠١٨، تحققت الأمم المتحدة من حالات عنف جنسي متصل بالنزاع تعرضت لها ٢٠ امرأة و ٢٥٠ فتاة وصبي واحد^(١٣٩). وتشمل الأنماط السائدة للعنف الجنسي والجسدي حوادث اختطاف النساء والفتيات لأغراض الزواج القسري والاعتصاب، وترتكبها في المقام الأول جماعات مسلحة غير تابعة للدولة، وحوادث الاعتصاب والاعتصاب الجماعي التي ترتكبها العناصر التابعة للدولة ومليشيات العشائر ورجال مسلحون مجهولو الهوية^(١٤٠). ونُسبت إلى أعضاء في حركة الشباب ٣٤ حالة اختطاف فتيات لأغراض الزواج القسري والاعتصاب. وبسبب هشاشة النظام القضائي، واستمرار الشواغل الأمنية، ومحدودية إمكانية الوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب، تعيش النساء والفتيات في حالة من الضعف الشديد^(١٤١).

^(١٣٧) Amnesty International, "USA/Somalia: Shroud of secrecy around civilian deaths masks possible war crimes", 20 March 2019, www.amnesty.org/en/latest/news/2019/03/usa-somalia-shroud-of-secrecy-around-civilian-deaths-masks-possible-war-crimes/.

^(١٣٨) United States Africa Command, "U.S. Africa Command commander-directed review reveals civilian casualties", press release, 5 April 2019, www.africom.mil/media-room/pressrelease/31697/u-s-africa-command-commander-directed-review-reveals-civilian-casualties.

^(١٣٩) نُسبت من هذه الحالات ٨٣ حالة إلى عناصر مسلحة مجهولة، و ٣٤ حالة إلى حركة الشباب، و ٣٣ حالة إلى مليشيات العشائر؛ ونسبت حالات أخرى إلى القوات الإقليمية، أي إلى القوات المسلحة في جوبالاند (٢٦ حالة)، وقوات غلمدغ (٩ حالات)، وقوات بونتالاند (حالتان)، وقوات ولاية جنوب الغرب (٩ حالات)، وقوة شرطة ليو شبه العسكرية (٦ حالات). وتحققت الأمم المتحدة أيضاً من حالات اغتصاب واعتصاب جماعي تعرض لها ٤٨ فرداً: ٣ نساء و ٤٤ فتاة وصبي واحد، ارتكبها أفراد من الجيش الوطني الصومالي؛ وحوادث ارتكبها أفراد من قوة الشرطة الصومالية ضد ٥ نساء و ١٢ فتاة (انظر S/2019/280).

^(١٤٠) خلال أشهر أيار/مايو وحزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٩، ارتكبت جهات فاعلة مسلحة إقليمية حوادث عنف جنسي وجنساني متعددة ضد فتيات ونساء مسنات في بونتالاند، وشيبيلي الوسطى، وباي، وصوماليالاند، وجوبالاند.

^(١٤١) S/2019/280، الفقرتان ٧٢ و ٧٣.

سادسا - انتهاكات الحظر المفروض على الفحم

١٦٧ - منذ آب/أغسطس ٢٠١٨، لم يوثق فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا، وبعده فريق الخبراء، أي حالة لتصدير الفحم من الصومال تنتهك الحظر الذي فرضه مجلس الأمن، مقارنة بتصدير حوالي ٣ ملايين كيس (٧٥٠ ٠٠٠ طن) خلال الفترة السابقة المشمولة بالتقرير. ويرجح أن ما تنفذه الدول الأعضاء من تدابير متزايدة الصرامة أسهم في إرغام مهربي الفحم على التوقف بسبب الحاجة إلى إيجاد أساليب جديدة لتزوير الأوراق و/أو ترتيب موانئ بديلة لشحن الفحم (انظر "تنفيذ الحظر" أدناه).

١٦٨ - وربما أسفرت المبادرات التي اتخذتها السلطات الصومالية أيضاً عن الحد من الاتجار غير المشروع بالفحم في عام ٢٠١٩. ففي ١٦ أيار/مايو ٢٠١٩، أصدرت الحكومة الاتحادية نشرة صحفية تبلغ فيها الشركاء الدوليين بأن ثلاثة مراكب شرعية قد أبحرت من دبي، الإمارات العربية المتحدة، إلى كيسمايو بهدف شحن فحم صومالي من أجل تصديره^(١٤٢). ووصلت المراكب الشرعية إلى كيسمايو في أيار/مايو ٢٠١٩ لكنها غادرت دون أي شحنة من الفحم. وأثرت العملية الانتخابية في جوبالاند في آب/أغسطس ٢٠١٩ أيضاً على صادرات الفحم، لأن إدارة جوبالاند كانت تسعى إلى تجنب الدعاية السلبية. ومع ذلك، لا تزال إدارة جوبالاند تعتمد على إيرادات الضرائب المتأتية من التجارة ومن المرتقب أن تُستأنف صادرات الفحم^(١٤٣).

١٦٩ - وقد غادرت آخر شحنة فحم كبيرة مصدرة من الصومال ميناء كيسمايو في آب/أغسطس ٢٠١٨، متجهة إلى ميناء خور الزبير، العراق. وكان على متن سفينة البضائع ١٩٠ ٠٠٠ كيس (٤٧٥٠ طناً) من الفحم، أعيدت تعبئتها في أكياس أخرى ونُقلت من سفينة إلى أخرى من العراق إلى دول أعضاء مجاورة في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ٢٠١٩ (انظر "عمليات التصدير والاستيراد وإعادة الشحن غير المشروعة" أدناه).

١٧٠ - ومع ذلك، يستمر الإنتاج الواسع النطاق للفحم في الصومال ولا تزال الشبكات الإجرامية الدولية الضالعة في تجارته نشطة. وعلم فريق الخبراء من مصادر داخل قطاع التجارة أن عملية النقل بين سفينة وأخرى مروا بالعراق في أوائل عام ٢٠١٩ كانت "عملية تجريبية" نفذها مهربي الفحم. وإن استخدام سفينة بضائع كبيرة لتصدير الفحم من الصومال، بدلاً من مراكب شرعية متعددة، يقلص الحاجة إلى عمليات تصدير متعددة طوال السنة ويقلل من تأثير الظروف البحرية غير المواتية خلال موسم الرياح الموسمية في المحيط الهندي.

١٧١ - وعلى الرغم من أن حركة الشباب لا تزال تحصل على بعض الإيرادات من "الضرائب" المفروضة على المركبات التي تنقل الفحم في الصومال، تحافظ الحركة على قاعدة إيرادات متنوعة ولا تعتمد مالياً على تجارة الفحم^(١٤٤). ويرى فريق الخبراء أنه حتى لو انهارت تجارة الفحم الصومالي برمتها، فلن يلحق ضرر ملموس بقدرة حركة الشباب على تمويل عملياتها التمردية (انظر "تمويل حركة الشباب" أعلاه).

(١٤٢) بيان من مكتب المدعي العام في الحكومة الاتحادية. تم تحديد هوية المراكب الشرعية على أنها السفينة البحرية "أزماد"، والسفينة البحرية "داوود"، والسفينة البحرية "ياسين شاه".

(١٤٣) مقابلات مع مصادر في القطاع، دبي، ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

(١٤٤) في عام ٢٠١٨، جنت حركة الشباب ما يقدر بمبلغ لا يقل عن ٧,٥ مليون دولار من الضرائب المفروضة على الفحم في نقط التفتيش في جوبا الوسطى وجوبا السفلى (S/2018/1002، الفقرة ١٧١). ففي نقطة تفتيش واحدة في منطقة باي

١٧٢ - ويتضمن المرفق ٤ وثائق داعمة ذات صلة بالتحقيقات المتعلقة بالفحم المبينة أدناه، بما في ذلك صور ساتلية، وأدلة فوتوغرافية، وشهادات منشأ مزورة، وسندات شحن، ومعلومات عن شبكات إجرامية ضالعة في ذلك.

ألف - الإنتاج والنقل والمخزونات

١٧٣ - على الرغم من توقف الصادرات، استمر إنتاج الفحم على نطاق واسع في جوبا الوسطى وجوبا السفلى طيلة الفترة المشمولة بالتقرير. ويتم إنتاج الفحم أساساً في مديرية بطاطي، جوبا السفلى، ويُنقل براً إلى مينائي بور غابو وكيسمايو.

١٧٤ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٩، علم فريق الخبراء من مصادر في قطاع الفحم أن ما يقرب من ٦٠٠ ٠٠٠ إلى ٩٠٠ ٠٠٠ كيس من الفحم موجودة في جوبا السفلى في انتظار تصديرها^(١٤٥). واستناداً إلى سعر البيع بالجملة البالغ ٥٠ دولاراً للكيس في دبي، تصل القيمة الإجمالية للمخزونات تقريباً إلى ما بين ٣٠ و ٤٥ مليون دولار. وفي ضوء تقارير مفادها تزايد أسعار الجملة في دبي، وتناقص الأسعار المحلية في الصومال، سيرتفع حتماً مع مرور الوقت الحافز الاقتصادي لمهربي الفحم^(١٤٦).

١٧٥ - وعلى نحو ما جاء بالتفصيل في تقرير فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا لعام ٢٠١٨، تخني حركة الشباب إيرادات محلية هائلة من خلال "الضرائب" المفروضة على السلع والمركبات العابرة باستخدام شبكة نقاط تفتيش داخلية^(١٤٧). وبالنظر إلى أن الفحم يُنقل من مواقع الإنتاج في بطاطي إلى مواقع التصدير في كيسمايو، يمكن أن يخضع الفحم لهذا النوع من "الضرائب" التي تفرضها حركة الشباب. ومع ذلك، لاحظ فريق الخبراء خلال عام ٢٠١٩ زيادةً في عدد الهجمات التي تشنها حركة الشباب على تجار الفحم في الصومال مقارنةً بالفترات المشمولة بالتقارير السابقة^(١٤٨). وربما تمثل الهجمات التي تشنها حركة الشباب على تجار الفحم محاولة منها لعرقلة التجارة وإضعاف موارد إدارة جوبالاند، لأن السلطة الإقليمية جنت على مر السنين أرباحاً كبيرة (٧ دولارات للكيس) من فرض الضرائب على صادرات الفحم عبر مينائي كيسمايو وبور غابو^(١٤٩).

وحدها، أشارت تقديرات فريق الرصد إلى أن الجماعة حققت حوالي ١٠ ملايين دولار سنوياً عن طريق فرض ضرائب على المركبات والبضائع العابرة (S/2018/1002، الفقرة ٨٧). وأفيد بأنه لم تمر أي شحنة فحم عبر نقطة التفتيش هذه خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي.

(١٤٥) مقابلة مع مصدر من داخل أوساط التجارة غير المشروعة، ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٩. وأظهر استعراض أحد محلي نظام المعلومات الجغرافية للصور الساتلية أن المخزونات في بور غابو وكيسمايو تقدر بحوالي ٤٠٠ ٠٠٠ إلى ٨٠٠ ٠٠٠ كيس في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

(١٤٦) في آب/أغسطس ٢٠١٩، كان سعر الفحم بالجملة في كيسمايو يبلغ ٦ دولارات للكيس، مقارنةً بسعر ١١-١٢ دولاراً للكيس في عام ٢٠١٨.

(١٤٧) (S/2018/1002، المرفق ٢-٤).

(١٤٨) وثق فريق الخبراء خمسة حوادث خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير هاجمت فيها حركة الشباب ناقلتي الفحم. فعلى سبيل المثال، في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٩، أحرقت حركة الشباب مركبة محملة بالفحم متجهة إلى كيسمايو من شيبيلي السفلى. ولم يسجل فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا أي تقارير عن هجمات نفذتها حركة الشباب على تجار الفحم في عام ٢٠١٨.

(١٤٩) مقابلة مع وزير الحكومة الاتحادية في نيروبي، ١٤ آذار/مارس ٢٠١٩؛ ومقابلة مع مسؤول من إدارة جوبالاند في نيروبي، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٩. ووثق تقرير لفريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا لعام ٢٠١٨ إيصالات تشير إلى تحويلات

باء - عمليات التصدير والاستيراد وإعادة الشحن غير المشروعة

إعادة شحن الفحم عن طريق ميناء خور الزبير، العراق

١٧٦ - في آب/أغسطس ٢٠١٨، غادرت سفينة شحن كبيرة، تحمل اسم MV Best، وتديرها شركة Oryx Shipping Ltd، كيسمايو وعلى متنها ١٩٠ ٠٠٠ كيس (٤ ٧٥٠ طناً) من الفحم، في انتهاك للحظر الذي فرضه مجلس الأمن. وكانت السفينة تحمل شهادات منشأ مزورة تشير إلى أن شحنة الفحم كان مصدرها غانا وحددت المُصدّر بأنه شركة Blue Whale Shipping and Cargo. وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وصلت السفينة MV Best إلى ميناء خور الزبير بالعراق. وجرى تفريغ الفحم في الميناء ثم نُقل براً إلى الشركة المحلية المرسل إليها التي حددت باسم "بيت الأقدار للتجارة" (Bayta Akdhar Trading) في البصرة بالعراق. وفي أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أعيدت تعبئة الفحم في مستودع في البصرة كمنتج لشركة "دار الأحباب" في بغداد.

١٧٧ - بعد ذلك، أُعيد شحن الفحم إلى دول أعضاء مجاورة في خمس مناسبات منفصلة على الأقل بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ٢٠١٩. فعلى سبيل المثال، في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، حُمِلَت السفينة Northern Dedication بحوالي ٢٩ ٠٠٠ كيس من الفحم وغادرت ميناء أم قصر بالعراق متجهة إلى كل من الكويت والمملكة العربية السعودية. وقامت السفينة في البداية بتفريغ ٩ ٦٠٠ كيس من الفحم في ميناء الشويخ بالكويت، لصالح شركة محلية مرسل إليها حددت باسم Frontline Logistics. وبعد ذلك، انتقلت السفينة إلى ميناء الدمام بالمملكة العربية السعودية، حيث سُلم ما مجموعه ١٩ ٢٤٢ كيساً من الفحم إلى المرسل إليه عمر عبد الله الفالح. وفي ٧ آذار/مارس ٢٠١٩، أعيد شحن ٢٤ ٠٠٠ كيس من الفحم عن طريق السفينة Nordspring من أم قصر بالعراق إلى جبل علي في دبي.

١٧٨ - وجاءت عملية إعادة شحن الفحم عن طريق ميناء خور الزبير على شاكلة استخدام ميناء المنطقة الحرة كيش والمنطقة الحرة قشم في جمهورية إيران الإسلامية لإعادة شحن الفحم الصومالي في عام ٢٠١٨ (١٥٠).

إعادة شحن الفحم عن طريق جمهورية إيران الإسلامية في عام ٢٠١٨

١٧٩ - في الفترة من ٢٤ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس ٢٠١٩، زار فريق الخبراء طهران وكيش وقشم في جمهورية إيران الإسلامية للتحقيق في إعادة شحن الفحم الصومالي عبر البلد في عام ٢٠١٨. ووفقاً للسلطات الإيرانية، فقد كشفت تحقيقات داخلية بشأن انتهاكات الحظر المفروض على الفحم الصومالي أن الشركات الإيرانية المسؤولة عن إعادة تعبئة الفحم وإعادة تصديره لم تكن على علم بالمنشأ غير المشروع للشحنة. واستعرض الفريق نسخاً من شهادات المنشأ المزورة من جزر القمر وكوت ديفوار وغانا التي استخدمت في استيراد الفحم. وكانت الوثائق المزورة متشابهة إلى حد كبير في المظهر مع أمثلة سابقة عاينها فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا (S/2018/1002، المرفق ٧-٥).

شهرية بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار أرسلت من ممثلي شركة All Star Group في دبي إلى مدير ميناء كيسمايو على أنها ضرائب مفروضة على صادرات الفحم (S/2018/1002، المرفق ٧-٢ (سري للغاية)).

(١٥٠) حددت شركة Blue Whale Shipping and Cargo على أنها الجهة المصدرة باستخدام وثائق غانية مزورة في كلتا الحالتين.

١٨٠ - وعقد فريق الخبراء اجتماعات مع ممثلي كيانات تابعة للقطاع الخاص يوجد مقرها في جمهورية إيران الإسلامية وُحددت بكونها تيسر إعادة شحن الفحم الصومالي من جمهورية إيران الإسلامية إلى الإمارات العربية المتحدة. وأكد الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات أن الفحم الصومالي قد أفرغ من أكياسه الأصلية وأعيدت تعبئته في أكياس بيضاء تحمل الوسم "منتج إيران" أثناء وجوده في المنطقتين الحرتين كيش وقشم^(١٥١). وعلى وجه الخصوص، أخبر أحد وكلاء التخليص الجمركي في كيش الفريق أن أحد المتاجرين بالفحم المعروفين اتصل به في أوائل شباط/فبراير ٢٠١٩ ليطلب المساعدة في إعادة شحن الفحم الصومالي. وادعى هذا الوكيل أنه رفض الطلب بسبب التحقيقات التي كانت تجريها حكومة جمهورية إيران الإسلامية^(١٥٢).

جيم - الشبكات الإجرامية

١٨١ - لا تزال الشبكات الإجرامية التي مقرها كيسمايو ودبي تشكل ركيزة الاتجار غير المشروع بالفحم الصومالي. وفي كيسمايو، يتولى اتحاد الشركات All Star Group^(١٥٣) المسؤولية عن إنتاج ونقل الفحم من المناطق الداخلية إلى نقاط التصدير في الصومال. وفي دبي، يقوم ممثلو هذه المجموعة بتسيير التجارة من خلال شركات تتخذ من الإمارات العربية المتحدة مقراً لها، وأبرزها شركة Zuri Coals. كما أقامت هذه الشركات علاقات مع وكلاء شحن محليين في كل من الإمارات العربية المتحدة والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية للتمكين من إعادة شحن الفحم الصومالي في مختلف أنحاء المنطقة.

دال - تنفيذ الحظر

١٨٢ - في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أبلغت الإمارات العربية المتحدة الفريق بأنها فرضت تعليقاً على واردات الفحم التي تحمل شهادات منشأ من جمهورية إيران الإسلامية^(١٥٤). وفي ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٨، أعلنت السلطات الإيرانية وقف استيراد الفحم القادم من جزر القمر وغانا وكوت ديفوار. وفي ٨ آذار/مارس ٢٠١٨، صادرت عمان ٣٧ ٠٠٠ كيس من الفحم من مركب الأزهر ٣، الذي قدّم وثائق مزورة إلى السلطات العمانية في ميناء الدقم^(١٥٥). وقد أصدرت عُمان منذ ذلك الحين قراراً بوقف استيراد

(١٥١) مقابلات مع كيانات تابعة للقطاع الخاص في كيش وقشم، في الفترة من ٢٤ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس ٢٠١٩. وجرى استيراد أكياس فحم تحمل الوسم "منتج إيران" أيضاً من الإمارات العربية المتحدة بواسطة نفس تجار الفحم. كما أبلغت السلطات الإيرانية الفريق بأن البضائع المستوردة إلى المنطقتين الحرتين كيش وقشم قد يتم إعادة تصديرها كمنتجات تابعة لجمهورية إيران الإسلامية إذا كانت القيمة المضافة تساوي أو تزيد عن ٢,٥ في المائة. مقابلات في طهران وكيش وقشم، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩.

(١٥٢) مقابلات مع كيانات تابعة للقطاع الخاص في كيش وقشم، في الفترة من ٢٤ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس ٢٠١٩.

(١٥٣) S/2018/1002، المرفق ٧-٦.

(١٥٤) S/2018/1002، الفقرات ١٧٥ إلى ١٧٧، والمرفقان ٧-٤ و ٧-٥.

(١٥٥) انظر: S/2018/1002، المرفق ٧-٧.

الفحم القادم من دول أعضاء في أفريقيا^(١٥٦). وبالإضافة إلى ذلك، في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، أعلنت وزارة التجارة والصناعة الكويتية فرض حظر على جميع واردات الفحم من الصومال^(١٥٧).

١٨٣ - وبالإضافة إلى الإجراءات المذكورة أعلاه التي اتخذتها الدول الأعضاء، تبين للفريق أن ذكر أسماء الكيانات والأفراد المتورطين في تجارة الفحم في التقارير السابقة لفريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا قد أثر على قدرة المتاجرين بالفحم على إجراء معاملات دولية^(١٥٨). وأسفر تطبيق أداة "World Check" وغيرها من أدوات "أعرف عميلك" عن منع أفراد مرتبطين بالتجارة غير المشروعة من فتح حسابات مصرفية جديدة أو إجراء تحويلات تزيد قيمتها عن ١٠ ٠٠٠ دولار.

تحديث بشأن المركبين الشرعيين الساحل وهاروني

١٨٤ - في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، قامت السلطات الكويتية، بالتعاون مع القوات البحرية المشتركة، باحتجاز اثنين من المراكب الشرعية، هما الساحل وهاروني، في ميناء الدوحة بالكويت، للاشتباه في انتهاكهما للحظر المفروض على الفحم الصومالي. وبعد فحص شهادات المنشأ الجيبوتية، انتهى فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا إلى أن الشهادات مزورة وأن الفحم منشؤه الصومال (انظر S/2017/924، المرفق ١٢-٢-٣). وفي ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٧، أبلغت السلطات الكويتية فريق الرصد أن الجمارك الكويتية قد صادرت شحنات الفحم على مركبي الساحل وهاروني، وأن القبطانين سيُحاكمان بموجب القانون الوطني.

١٨٥ - واستعرض فريق الخبراء وثائق المحاكم الكويتية، المؤرخة ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٩، التي تشير إلى أن قبطان مركب الساحل قد تمت تبرئته من تهمة تتعلق بتهريب الفحم الصومالي وتزوير وثائق الشحن. واستعرض الفريق أيضًا نسخة من رسالة مؤرخة ٣ أيار/مايو ٢٠١٧ من سفارة جيبوتي في الكويت إلى مكتب المدعي العام تفيد بأن منشأ شحنة مركب الساحل هو جيبوتي، وهو ادعاء يتعارض مع الأدلة التي جمعها كل من فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا والقوات البحرية المشتركة. وتبرز هذه الحالة التحديات التي ينطوي عليها تنفيذ الحظر المفروض على الفحم، رغم بذل الدول الأعضاء قصارى جهودها.

سابعاً - التعاون من جانب الدول والجهات من غير الدول

١٨٦ - يعرب فريق الخبراء عن امتنانه لحكومات الإمارات العربية المتحدة وإيران (جمهورية - الإسلامية) وإيطاليا وتركيا ومصر لاستضافتهما الفريق أو للمساعدة التي قدمتها بطريقة أخرى في تحقيقاته.

١٨٧ - ويود فريق الخبراء أن يثني على المركز التحليلي للأجهزة المتفجرة الإرهابية التابع لمكتب التحقيقات الاتحادي للولايات المتحدة على المساعدة التي قدمها في إطار التحقيقات في صنع واستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع على أيدي حركة الشباب.

(١٥٦) زيارة رسمية قام بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى عُمان في نيسان/أبريل ٢٠١٩.

(١٥٧) Arab Times, "Kuwait slaps ban on Somali coal due to terror financing", 15 September 2019. الرابط: www.arabtimesonline.com/news/kuwait-slaps-ban-on-somali-coal-due-to-terror-financing/.

(١٥٨) مقابلات مع مصادر في القطاع المعني في دبي، ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

١٨٨ - وقد قدمت المنظمة غير الحكومية C4ADS مساعدة كبيرة لفريق الخبراء في إجراء تحقیقات متعددة، لا سيما فيما يتعلق بتحليل شبكات الهواتف المحمولة.

١٨٩ - ويود الفريق أن ينوه في النهاية بالإسهامات المقدمة لعمله من جانب كل من منظمة بانكروفت للتنمية العالمية، والقوة البحرية للاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأغذية والزراعة، واتحاد النقل الجوي الدولي، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والإنترنت، ومؤسسة مستقبل لأرض واحدة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وشركة Vulcan Inc.

عدم التعاون

١٩٠ - تأثرت ولاية فريق الخبراء المعني بالصومال في بدايتها بعرقلة حكومة الصومال الاتحادية لعمله. ففي الفترة من آذار/مارس ٢٠١٩ فصاعداً، لم يتمكن الفريق من السفر إلى الصومال إثر تعليمات وردت من البعثة الدائمة للصومال في نيويورك، على الرغم من الجهود الدبلوماسية الكبيرة التي بذلها رئيس اللجنة العاملة بموجب قرار مجلس الأمن ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال. وكان لعدم القدرة على السفر إلى الصومال تأثير سلبي على عمل الفريق. فعلى وجه الخصوص، منعت الحكومة الاتحادية الفريق من الوصول إلى مرافق التخزين العسكرية في الصومال، وبالتالي حدت من قدرته على التحقق من امتثال الحكومة الاتحادية لشروط الرفع الجزئي للحظر المفروض على الأسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، أدى تعذر دخول البلد إلى إعاقة قدرة الفريق على إجراء مقابلات مع ضحايا انتهاكات القانون الدولي الإنساني وعلى إجراء تحقیقات بشأن عرقلة المساعدات الإنسانية وتحويل وجهتها.

ثامنا - التوصيات

ألف - الأخطار التي تهدد السلام والأمن والاستقرار

١٩١ - يوصي فريق الخبراء مجلس الأمن بأن:

(أ) يهيب بالدول الأعضاء أن تتخذ التدابير المناسبة لتعزيز توخي اليقظة من جانب رعاياها والأشخاص الخاضعين لولايتها والشركات المنشأة على أراضيها أو الخاضعة لولايتها، الذين لهم نشاط في إنتاج أو بيع أو توريد أو شراء أو نقل سلائف كيميائية إلى الصومال يمكن استخدامها في تصنيع الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، لا سيما نترات الأمونيوم ونترات البوتاسيوم وكلورات الصوديوم؛

(ب) يقرر أن تتخذ الدول الأعضاء، من أجل منع حركة الشباب من الحصول على حمض النيتريك المركز أو حمض السلفونيتريك، التدابير المناسبة لتوخي اليقظة والاحتفاظ بسجلات المعاملات وتزويد حكومة الصومال الاتحادية واللجنة بمعلومات عن عمليات الشراء المشبوهة لهذه المواد الكيميائية أو الاستفسارات المشبوهة عنها التي ترد من الأفراد أو الكيانات في الصومال؛

(ج) يشجع الدول الأعضاء على اتخاذ التدابير الملائمة للتأكد من قيام مواطنيها والأشخاص الخاضعين لولايتها والشركات المنشأة على أراضيها أو الخاضعة لولايتها الذين يشاركون في إنتاج المتفجرات التجارية وفي بيعها وتوريدها وشراؤها ونقلها إلى الصومال بتقديم المساعدة المالية والتقنية الكافية إلى حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد من أجل وضع ضمانات مناسبة لتخزين تلك المواد وتوزيعها؛

(د) يدعو حكومة الصومال الاتحادية إلى تعزيز التعاون الدولي، لا سيما مع الدول الأعضاء في المنطقة، لمنع ومكافحة تمويل الإرهاب من خلال كفالة التبادل الفعال للمعلومات الاستخباراتية المالية ذات الصلة، بما في ذلك البيانات التي يجمعها مركز الإبلاغ المالي التابع للحكومة الاتحادية، عن طريق آليات ثنائية ومتعددة الأطراف؛

(هـ) يقرر أن تقدم حكومة الصومال الاتحادية تحديثاً سنوياً سرياً إلى اللجنة، لإطلاعها على التقدم الذي يحرزه مركز الإبلاغ المالي، متضمناً، عند الاقتضاء، موجزاً تجميعياً لتقارير الأنشطة المشبوهة المقدمة من المؤسسات المالية المحلية، والتحقيقات التي يجريها مركز الإبلاغ المالي، والإجراءات المحددة المتخذة لمكافحة تمويل الإرهاب.

باء - حظر توريد الأسلحة

١٩٢ - يوصي فريق الخبراء مجلس الأمن بأن:

(أ) يقرر تعديل الأحكام الواردة في الفقرة ٢ من قرار المجلس ٢١٤٢ (٢٠١٤) والفقرة ١١ (أ) من قرار المجلس ٢١١١ (٢٠١٣) عن طريق إلغاء الحاجة إلى تقديم إخطارات بشأن تقديم المشورة أو المساعدة أو التدريب لتطوير قوات الأمن الوطني الصومالية ومؤسسات قطاع الأمن الصومالية، بما في ذلك تشييد البنية التحتية وتوفير المرتبات والأجور؛

(ب) يدرج مرفقاً لقراره المقبل، يحدد فيه صراحة أي فئات من المعدات العسكرية يلزم إخطار اللجنة بها؛

(ج) يقرر أن شحنات المتفجرات التجارية المتجهة إلى الصومال، مثل نترات الأمونيوم/زيت الوقود، والمتفجرات الكهربائية، وسلك التفجير المستخدمة في صناعة التعدين والبناء، يلزم إخطار اللجنة بها لغرض العلم؛

(د) يقرر أن تقدم حكومة الصومال الاتحادية إلى مجلس الأمن تقريرها الدوريين، وفقاً للفقرة ٩ من قرار المجلس ٢١٨٢ (٢٠١٤)، بحلول ١٥ شباط/فبراير ٢٠٢٠ و ١٥ آب/أغسطس ٢٠٢٠، على التوالي، لإتاحة الوقت الكافي للفريق من أجل النظر في التقريرين قبل تقديم تقريره عن المستجدات لمنتصف المدة وتقريره النهائي عن الصومال؛

(هـ) يقرر أن تشمل التقارير المستقبلية لفريق التحقق المشترك، المنشأ عملاً بالفقرة ٧ من القرار ٢١٨٢ (٢٠١٤)، حيثما أمكن، إحالات مرجعية تقارن الأرقام التسلسلية للأسلحة التي يوثقها فريق التحقق المشترك بسجلات حكومة الصومال الاتحادية المتاحة التي تفصل توزيع الأسلحة على قوات الأمن.

١٩٣ - ويوصي فريق الخبراء رئيس اللجنة بأن يكتب إلى الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، لتشجيع قوات البعثة على توثيق وتسجيل جميع المعدات العسكرية التي يتم الاستيلاء عليها أثناء العمليات الهجومية، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢١٨٢ (٢٠١٤)، ولوضع إجراء عملي لإطلاع فريق الخبراء على هذه النتائج.

جيم - الحظر المفروض على الفحم

١٩٤ - يوصي فريق الخبراء مجلس الأمن بأن يعرب عن اعتزامه إجراء استعراض للحظر المفروض على الفحم في عام ٢٠٢٠ بغية تقييم مدى استمرار ملاءمته.

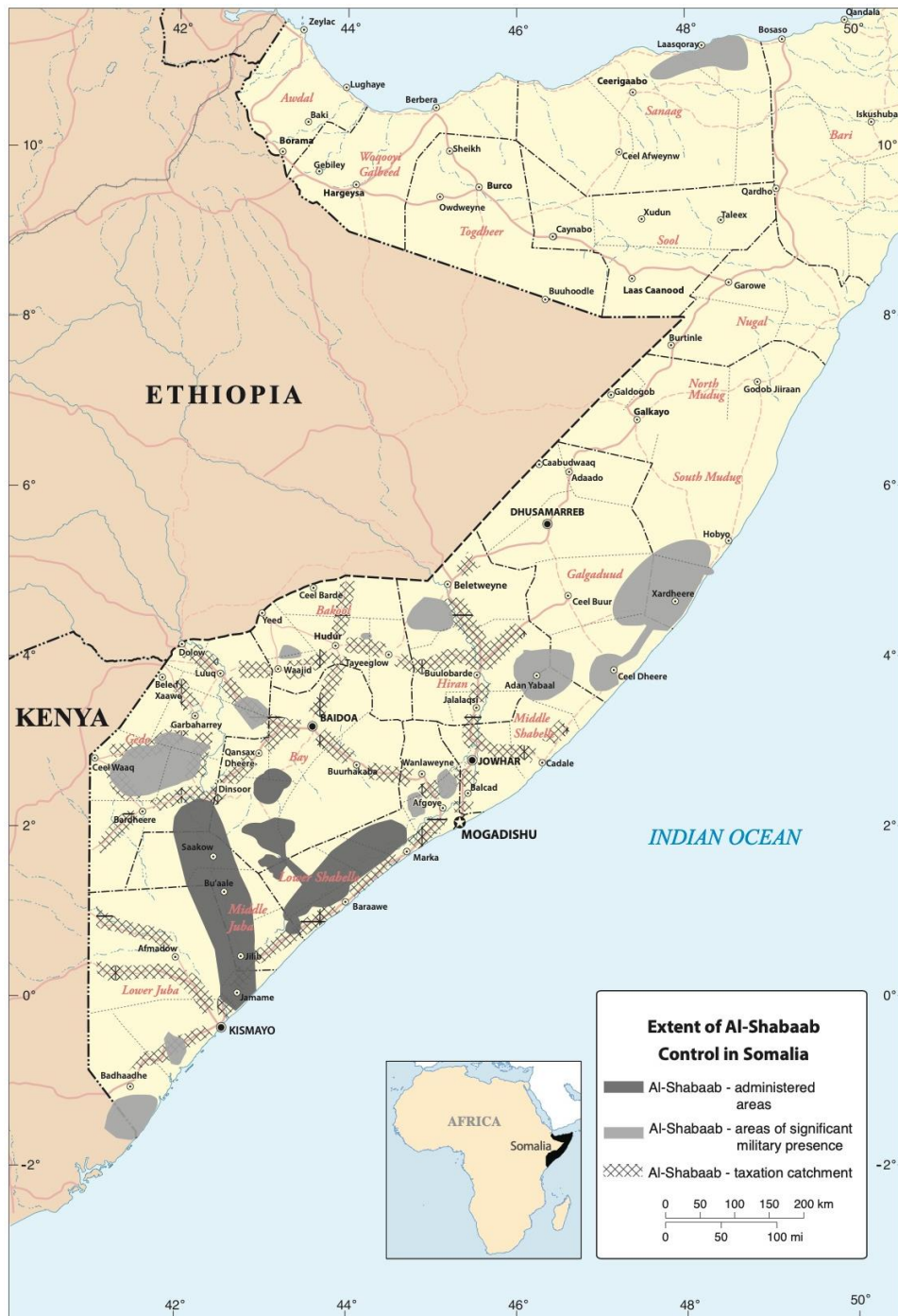
دال - انتهاكات القانون الدولي الإنساني

١٩٥ - يوصي فريق الخبراء مجلس الأمن بأن:

- (أ) يشجع حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد على تعزيز الرقابة المدنية على قوات الأمن التابعة لها، والتحقيق مع كبار القادة السياسيين والعسكريين الذين كانت لهم مسؤوليات قيادية عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني ومحاکمتهم؛
- (ب) يذكر جميع الدول الأعضاء بوجوب أن تلتزم قواتها العسكرية العاملة في الصومال التزاماً صارماً بالقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك القوانين العرفية المتعلقة بسير الأعمال القتالية، وأن تحقق على وجه السرعة مع الأفراد الذين يرتكبون انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وتحاكمهم؛
- (ج) يشجع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على مواصلة تنفيذ التوصيات التي وضعت في إطار سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان فيما يتعلق بدعم الأمم المتحدة المقدم إلى قوات الأمن غير التابعة لها، وتعزيز الخلية المعنية بحصر الخسائر في صفوف المدنيين وتحليلها والاستجابة لها، من أجل تقليل عدد الضحايا المدنيين عند تنفيذ العمليات العسكرية؛ وإجراء تحقيقات على وجه السرعة في الحوادث التي تنطوي على قتل مدنيين وتقديم تعويض مناسب.

Annex 1.1: Extent of Al-Shabaab's territorial control

Figure 1: Map showing Al-Shabaab-administered areas, areas of significant Al-Shabaab military presence, and Al-Shabaab's taxation catchment.



Annex 1.2: Al-Shabaab's use of IEDs

During the mandate, the Panel has established that Al-Shabaab is manufacturing home-made explosives (HME). The first confirmed incident of Al-Shabaab using HME in Somalia was on 20 July 2017, when the Somali Police Force Criminal Investigative Division interdicted a vehicle-borne improvised explosive device (VBIED) at a checkpoint at Elasha Biyaha, on the outskirts of Mogadishu (see figures 1 and 2, below). A laboratory analysis of sample from the VBIED confirmed the presence of nitroglycerin, potassium nitrate and a component consistent with charcoal. According to laboratory analyses provided by the FBI's Terrorist Explosive Device Analytical Center (TEDAC) and additional analysis by UNMAS Somalia, the trend of Al-Shabaab producing HME by mixing nitroglycerin (a high-explosive) with potassium nitrate (an oxidizer) and charcoal (a fuel) increased from mid-2018.¹

Figure 1: Dashboard of the VBIED recovered on 20 July 2017 in Elasha Biyaha.



¹ Eleven out of the fifty Laboratory analyses from IED samples received from a Member State confirm the use of HME. Nine out of the eleven incidents occurred after July 2018.

Figure 2: Sample of explosive material from a VBIED seized at Elasha Biyaha on 20 July 2017, photographed by the SEMG on 21 July 2018.



Between July 2018 and July 2019, Improvised Explosive Device (IED) incidents across Somalia increased by approximately 32 per cent compared to the same period the previous year. There was also a 36 per cent increase in IED incidents in Benadir region, which includes Mogadishu, between July 2018 and July 2019, compared to the same period the previous year (see figures 3 and 4, below).

Figure 3: IED incidents in Somalia, July 2016 to July 2019. Source: UNMAS Somalia.

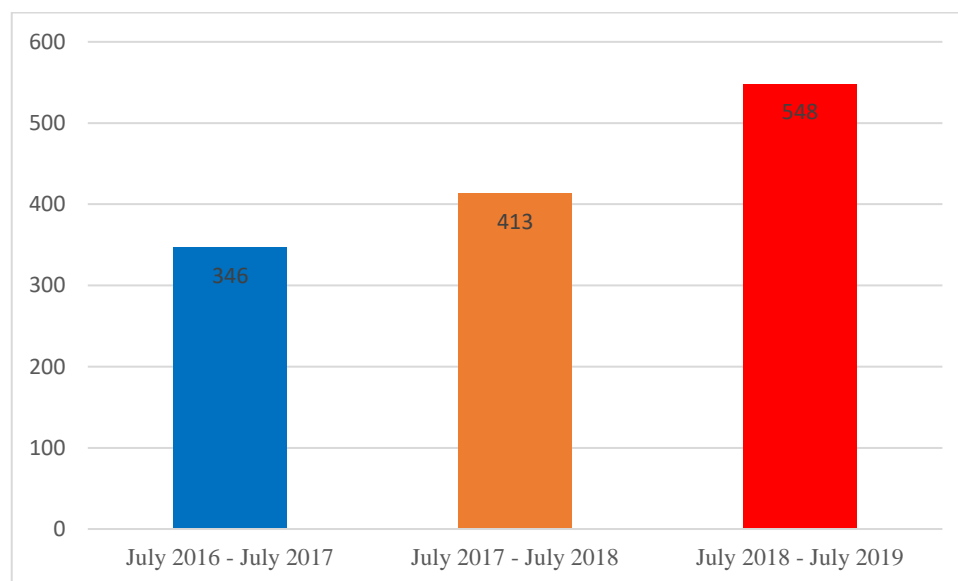
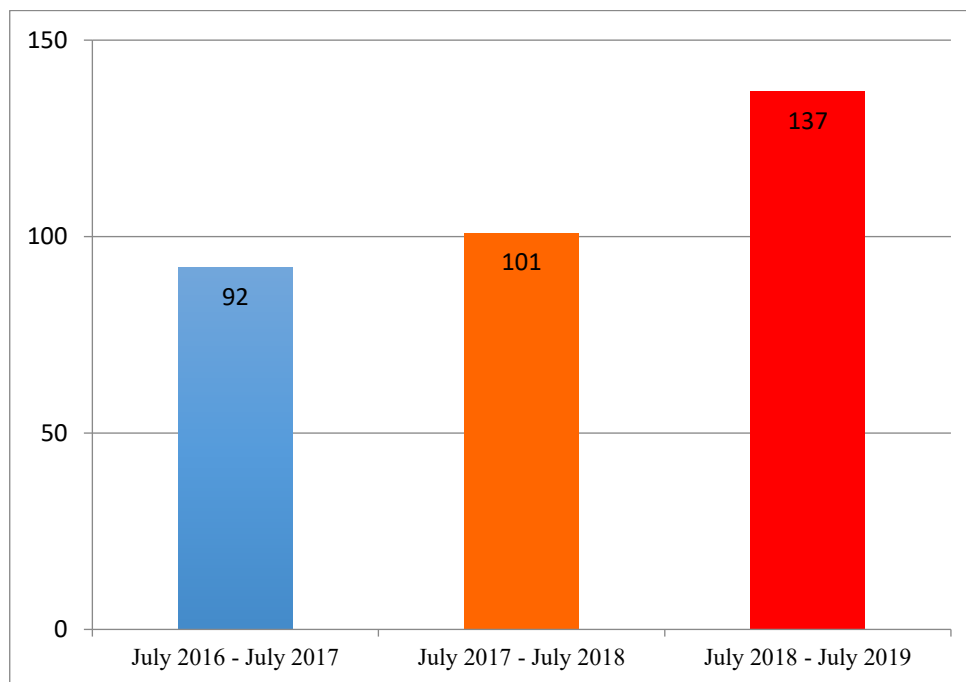


Figure 4: IED incidents in Benadir region July 2016 to July 2019. Source: UNMAS Somalia



Since May 2019, improved security measures in Benadir district, including additional Federal Government of Somalia (FGS) checkpoints, has led to an increase of interdictions of Al-Shabaab's vehicle-borne improvised explosive devices (VBIEDs). From 14 May to 2 September 2019, one VBIED out of nine reached its intended target in Benadir.² Nevertheless, interdictions often still result in civilian casualties; for instance, on 22 July 2019 a VBIED intercepted at an FGS checkpoint in Mogadishu detonated, killing 23 people and injuring 32 others.

Supply of IED components to Somalia

Potassium nitrate fertilizer

Potassium nitrate fertilizer may be used for effective IED construction if the content of potassium surpasses 40 per cent, which is not commonly found in agricultural fertilizers in Somalia.³

In July and August 2019, the Panel of Experts documented two brands of potassium nitrate fertilizer available at local markets in Kismayo and Mogadishu (see figures 6-9, below). The percentage of potassium contained in the documented fertilizers were 5 percent and 10 percent, respectively.⁴ According to a 2019 UNMAS Somalia report, potassium nitrate

² A 14 May 2019 VBIED detonated at the gate of a district police headquarters in Mogadishu, killing at least three people.

³ Interview with EOD specialist 12 August 2019.

⁴ Letter from fertilizer supplier on 8 August 2019.

fertilizer has also been documented in Middle Juba, an Al-Shabaab stronghold. However, the concentration of the potassium nitrate was not specified.

According to UN Comtrade data, during 2017 and 2018 approximately 60 tons of potassium nitrate of unspecified concentration were exported to Somalia from Kenya.⁵ Moreover, in its 2017 report, the SEMG presented evidence of at least one company which exports potassium nitrate fertilizer of above 40 per cent in bulk to Yemen; Yemen is a known supply route for illicit weapons and IED components to Somalia.⁶

Diammonium phosphate and urea fertilizers

The bulk of documented fertilizers in Somalia consist of either urea or diammonium phosphate (DAP). DAP, which contains approximately 18 per cent nitrogen and 46 per cent phosphate, cannot be used in the production of HME.⁷

In July 2019, the Panel documented the sale of urea-based fertilizers in Kismayo, which is also sold in bulk to areas under Al-Shabaab-control in Middle Juba.⁸ Urea, which contains 46 per cent nitrogen, cannot be used to construct HME without being exposed to concentrated nitric acid, which produces urea nitrate explosive.⁹ On 5 April 2019, FGS security forces searching an underground site near Elasha Biyaha, a suburb of Mogadishu, recovered components and chemical substances used by Al-Shabaab to manufacture IEDs. Among the items seized were empty bottles of nitric acid.¹⁰ However, the compound urea nitrate has not appeared in any of TEDAC's post-blast laboratory analyses since 2012.¹¹

⁵ Available from <https://comtrade.un.org/Data/>, HS code 283421. The Panel wrote to the Government of Kenya on 22 August 2019 but is yet to receive a reply.

⁶ See S/2017/924, para 25.

⁷ UNMAS Somalia report, January 2017.

⁸ Five major suppliers of fertilizers in Kismayo informed the Panel that urea and fertilizers containing potassium nitrate are sold to farmers in Bu'aale, Jilib and Jamame, which are Al-Shabaab-controlled areas.

⁹ In Nigeria, large shipments of urea are subject to military escort, due to concern regarding diversion to the militant group Boko Haram. Interviews with researchers from business intelligence site Argusmedia on 16 August and 19 August 2019.

¹⁰ In February 2015, following the siege of the ISIL stronghold of Kobane, Syria, a Conflict Armament Research (CAR) team documented quantities of urea in the town. CAR found evidence that ISIL had used urea mixed with other chemical precursors to make improvised explosive devices which it used to attack Kurdish YPG forces. See Conflict Armament Research, "Tracing the Supply of Components Used in Islamic State IEDs", February 2016. Available at https://www.conflictarm.com/wp-content/uploads/2016/02/Tracing_The_Supply_of_Components_Used_in_Islamic_State_IEDs.pdf.

¹¹ Email from EOD analyst, 16 August 2019. UNMAS Somalia, "Explosive Hazard Awareness Report", January 2017 suggested that the use of urea nitrate as an HME in Somalia is possible, but unconfirmed.

Figure 5: Nitric acid bottles recovered by Somali National forces in a raid in Elasha Bihaya on 5 April 2019.



Nitric acid

UN Comtrade data indicates that from 2017 to 2018 approximately 44 tons of nitric/sulfonitric acid were exported to Somalia from Kenya and the UAE.¹² Nitric acid is commonly used in the production of plastics, dyes, and explosives. According to information received by the Panel, there is no industrial demand for concentrated nitric acid in Somalia.¹³ The Panel is continuing to investigate the prevalence and origins of nitric acid found within Somalia.

Nitroglycerin

According to EOD specialists, nitric acid can be mixed with sulfuric acid and glycerine to produce nitroglycerin, a powerful and unstable explosive. While laboratory analyses have consistently revealed the presence of nitroglycerin in Al-Shabaab IEDs, it is not yet clear whether Al-Shabaab is producing nitroglycerin domestically or is procuring the material from elsewhere.¹⁴

C-DET detonators

Electric detonators manufactured by C-DET Explosive Industries continue to be used in various IED attacks across Somalia since their initial documentation in 2013.¹⁵ In April

¹² Sulfonitric acid is a mixture of sulfuric and nitric acid.

¹³ Email from EOD specialist on 16 August 2019; interviews with Mogadishu based researchers, August and September 2019.

¹⁴ According to UNMAS Somalia, it is unlikely that Al-Shabaab has procured nitroglycerin from explosive remnants of war; UNMAS Somalia report, April 2019. In an interview with the Federal Bureau of Investigation (FBI) on 15 April 2019, it was suggested that significant amounts of ice would be required to produce nitroglycerin in Somalia.

¹⁵ In 2013 and 2014, the SEMG documented at least four cases in which C-DETs were recovered during seizures and following IED attacks in Somalia. See S/2014/726, annex 6.6.

2017, C-DET electric detonators were among the IED components discovered by Puntland security forces in Bosaso, Puntland. On 20 July 2017, C-DETs were recovered from the scene of a vehicle-borne IED (VBIED) attack in Elasha Biyaha.¹⁶ In 2017, the SEMG documented evidence of at least one arms market in Galkayo where C-DET detonators are available for \$67 each.¹⁷ On 19 May 2019, the M *Oriental Queen* consignment (see annex 1.11) also contained a delivery of 500 C-DET electric detonators, which were intended for commercial use in Puntland.

Figure 6: Fertilizer containing 5 per cent potassium, documented in Kismayo, July 2019.

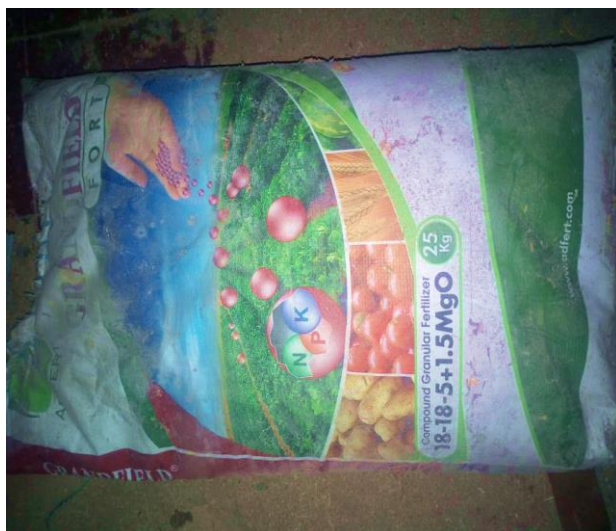


Figure 7: Fertilizer containing 10 per cent potassium, documented in Kismayo, July 2019.



¹⁶ C-DETs were found among seizures in Belet Weyne in May 2017, and in Leego in January 2017. See S/2017/924, annex 1.2 (strictly confidential).

¹⁷ Photographic evidence provided via email from an analyst on Somalia, 7 August 2017. The analyst had received the evidence from a reliable source in Galkayo.

Figure 8: Fertilizer containing 5 per cent potassium, documented in Mogadishu, August 2019.



Figure 9: Urea fertilizer documented in Kismayo in July 2019.



Annex 1.3: Sahafi Hotel attack

Figure 1: On 9 November 2018, Al-Shabaab detonated three VBIEDs outside the Sahafi Hotel in Mogadishu. Source: Bancroft Global Development.



Figure 2: Five deceased attackers dressed in Somali security forces uniforms.



The Panel received reports, including from EOD specialist, that some of the victims of the blast had been treated for unusual burns and respiratory problems not seen in the aftermath of previous VBIED attacks in Mogadishu. This may indicate that Al-Shabaab added

elements such as aluminium powder or paste to the explosive mixtures to intensify the heat from the blast.¹⁸

Additionally, an AK-pattern assault rifle recovered from one of the Sahafi Hotel attackers had markings consistent with materiel imported by the FGS in July 2017.¹⁹ At least two unexploded hand grenades captured from the gunmen also bore markings almost identical to those on several hand grenades seized from Al-Shabaab in Bullo Mareer in Lower Shabelle, by the Uganda People's Defence Force in March 2018.²⁰ Photographs of these weapons are available in annex 2.6.

¹⁸ See S/2018/1002 annex 2.1 (strictly confidential).

¹⁹ Consignment from the People's Republic of China delivered in July 2017 (notified 2 February 2018).

²⁰ See S/2018/1002 paras 47-49. Both hand grenades bore the factory marking 349, corresponding to a factory in St. Petersburg. The grenades captured by Ugandan forces were manufactured in 1980, while those captured from the Sahafi hotel attack were manufactured in 1979.

Annex 1.4: Al-Shabaab financing (STRICTLY CONFIDENTIAL)*

Annex 1.5: Al-Shabaab's justice system

Figure 1: Al-Shabaab decree of a death sentence, listing two witnesses (names redacted), dated 2 February 2017 (5/5/1438 of the Islamic calendar).

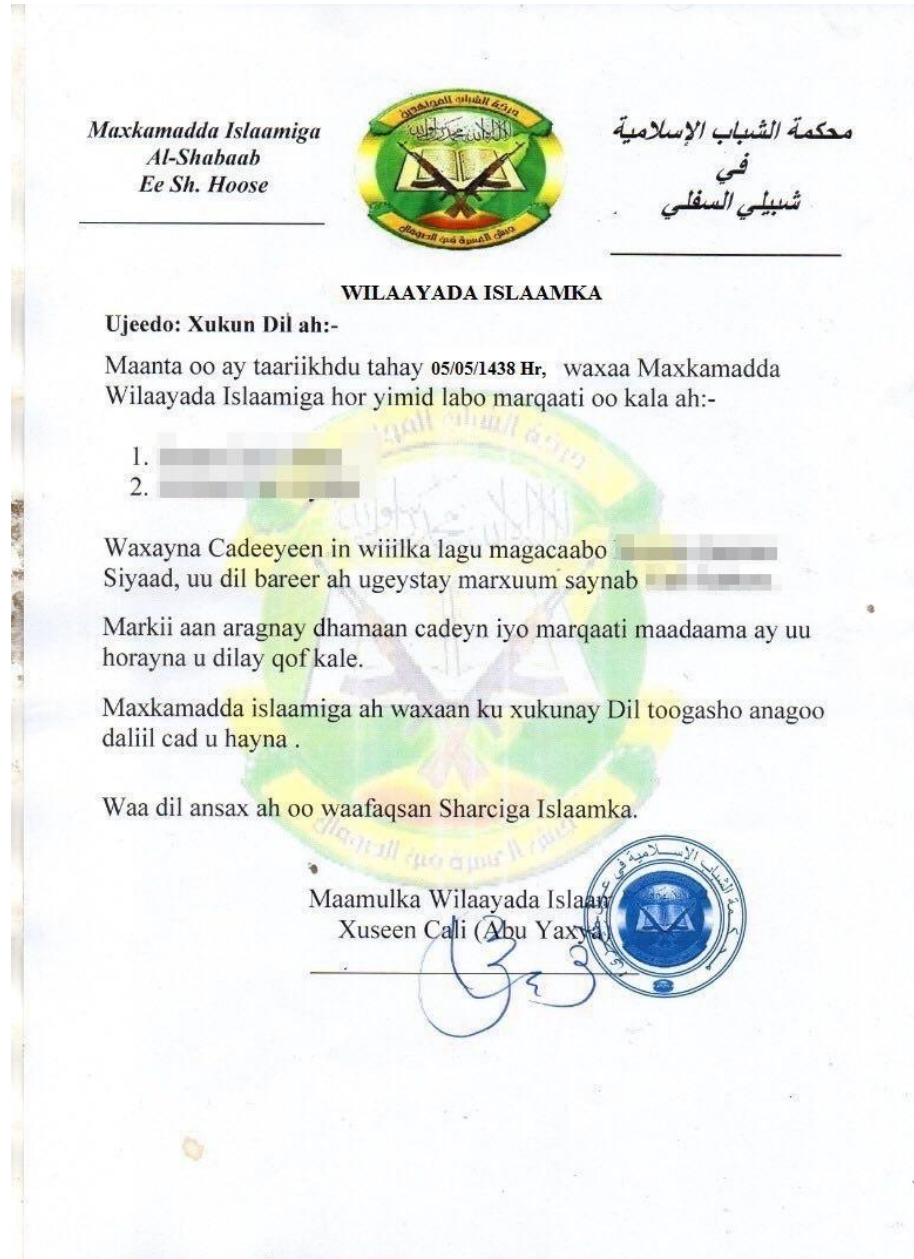


Figure 2: Summons to an Al-Shabaab court, dated 14 October 2018 (6/2/1440 of the Islamic calendar).

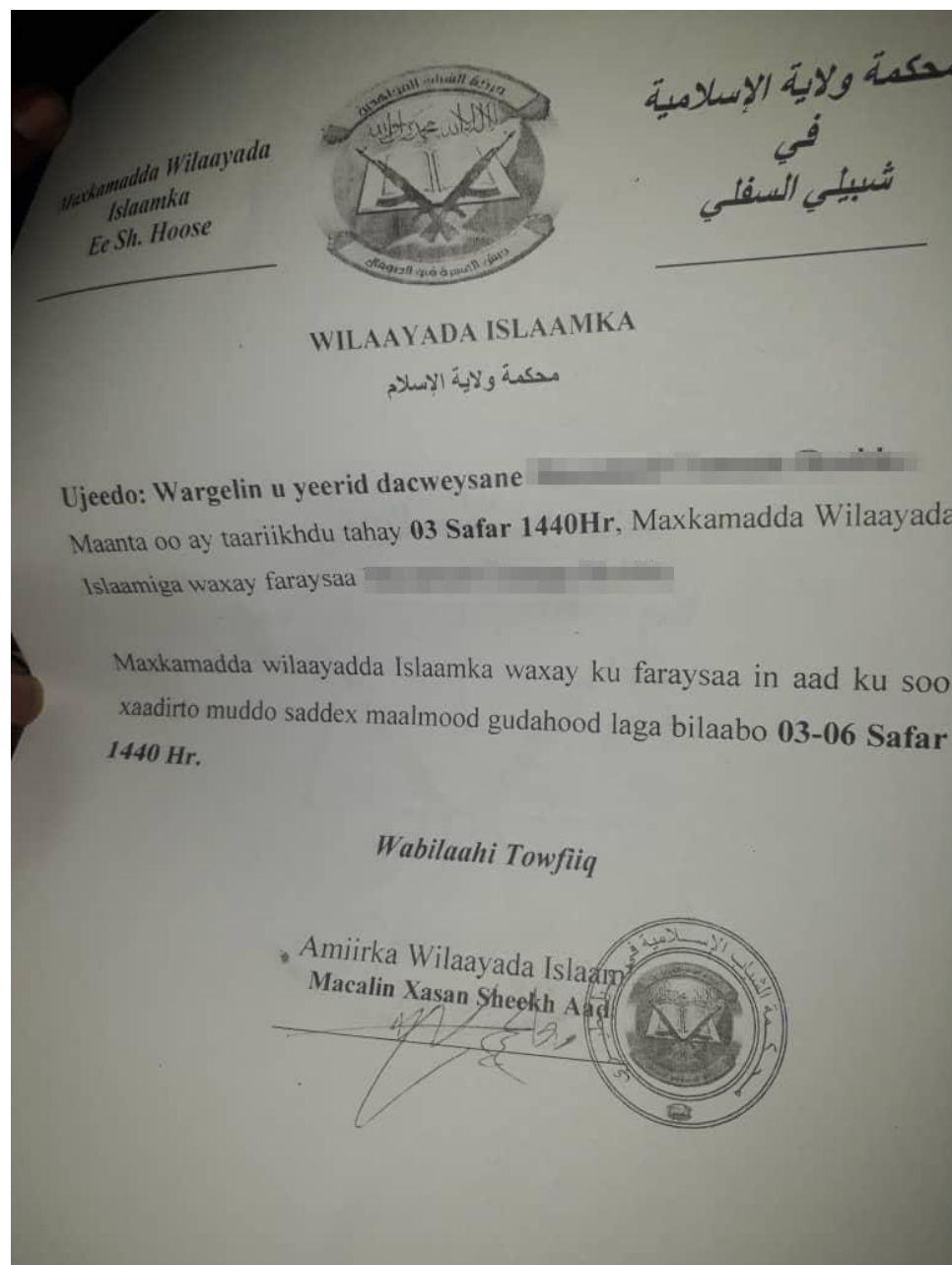


Figure 3: Case involving the arrest of a man for the possession of an AK-pattern rifle and magazine, dated 8 July 2017 (13/10/1438 in the Islamic calendar).

Date: 13/10/1438 / 24/

Subject: Walad 1415 / / /

gawar duseh Cali yabiz

Cali yow ABurkay maxamed

plan aaw

da jowow sidow maxamed

plan aaw

idris mad qaar Cabnax

sa-madoolu

1 = 2010

2 = 1300 SH

gawar faruk

Arrest

AK rifle

Empty magazine

WALIC = HIRIN

ABICA clabadi

Figure 4: Divorce settlement in Gof Gaduud, Bay region, dated 23 July 2017, in which the mother is awarded child support for a daughter of \$200 (4,500,000 Somali shillings).

Date: 28/10/1438 / SA = da Cabwo = Balan

Subject: Location: Gof Gaduud

Maxamed Cali Axmed 9608639

furs ga war taaga ex

Baqaa Cabow Maxamed Cali

loof furu sadox dhaalaale ka

ABaxa

Witnesses

Cab maxamed Cali

Shakir duseh maxamed

Walaal: loof s = ABaxa =

da san Cabow Maxamed

Salid furu - Ga Gof Gaduud

Child support

mat gud ex = 45000.00 Adan

afar mit ga 190 = 81700 Baqaa

mad ABurkay maxamed

Figure 5: Al-Shabaab dispute resolution involving the sale of a camel, dated 1 January 2018 (13/4/1439 in the Islamic calendar).

Date: 13/4/1439
 Type of animal: Baydho = el weakli # Garba
 Broker fee(?): kengza 40 # partan
 Sale price: \$ 400
 Age of camel: 6 - 10 years
 Bin: Bin: 8 660496 = Garasi
 Abdullahi Goodir
 Marichen
 Abdullahi Garob Gab
 = Garo Garaci
 ✓ ✓ ✓

MtsLINE

Annex 1.6: DusitD2 attack in Nairobi

On 15 January 2019, Al-Shabaab militants attacked a commercial business complex in Nairobi containing the DusitD2 Hotel. The attack began at 15:28 local time (12:28 UTC+3), with a detonation of a suicide bomber, Mahir Riziki. Four gunmen – Ali Salim Gichunge, Osman Ibrahim Gedi, Siyat Omar Abdi, and an unknown individual – then proceeded to attack the compound using AK-pattern rifles and grenades, targeting people within the DusitD2 hotel and surrounding shops.

The attack resulted in 21 civilian deaths, as well as the four gunmen. Al-Shabaab dubbed the operation *Al-Quds Lan Tuhawwad* (“Jerusalem will never be Judaized”) and stated that it had targeted “western and Zionist interests worldwide and in support of our Muslim families in Palestine”²¹ (see figure 1, below). This rhetoric was atypical for Al-Shabaab, which typically justifies its attacks based on the presence of foreign troops in Somalia. The DusitD2 attack was the most significant operation carried out by Al-Shabaab in a regional Member State since the Garissa University College massacre of April 2015 (see S/2015/801, annex 4.2).

The DusitD2 attack was carried out on a significant date, coinciding with the third anniversary of Al-Shabaab’s overrunning of a Kenya Defence Forces (KDF) base in El Adde, Gedo region. In 2018, Kenyan police had disrupted a similar attempt when they intercepted a VBIED destined for Nairobi near Merti, Isiolo County (see S/2018/1002, annex 2.3); the operation had likely been originally been planned to coincide with the second anniversary of the El Adde attack. The Panel’s investigations have revealed links between the organization of the two operations, including a common financier based in Mandera, Kenya (see annex 1.6.1 (strictly confidential)) and the identical origin of a Type 56-2 assault rifle used by one of the DusitD2 gunmen (see “Type 56-2 rifle”, below). It is likely that Al-Shabaab learned lessons from the failure of the Merti plot and adapted their tactics in order to carry out the successful DusitD2 operation (see “Comparison with the 2018 failed Merti VBIED plot”, below).

Figure 1: Decreased Al-Shabaab attacker shown wearing a headband with the word “Jerusalem” (القدس) in Arabic.



Condensed timeline of the plot

²¹ Al-Shabaab statement available at <https://ent.siteintelgroup.com/Statements/shabaab-media-unit-presents-detailed-report-on-nairobi-attack-suggests-that-attack-bears-message-to-jerusalem.html> (subscription required).

- 2015: Cell leader Ali Salim Gichunge travels to Somalia.
- March 2018: Facilitators in Jilib, Somalia, organize a fake ID for Siyat Omar Abdi.
- c. April 2018: Gichunge and his wife Violet Wanjiru establish a safehouse at Guango Estate, on the northern outskirts of Nairobi.
- 15 Dec. 2018: Unknown attacker travels to Eastleigh, Nairobi from Dadaab refugee camp.
- 2 Jan. 2019: Osman Gedi Ibrahim travels to Roysambu area of Nairobi from Danaba, north-east Kenya.
- 5 Jan. 2019: Siyat Omar Abdi travels to Nairobi, Eastleigh from Dadaab refugee camp.
- 10 Jan. 2019: Osman Gedi Ibrahim moves to the safehouse on the outskirts of Nairobi.
- 11 Jan. 2019: Suicide bomber Mahir Khalid Riziki travels to the Nairobi safehouse from Somalia through El Wak, north-east Kenya.
- 13 Jan. 2019: Siyat Omar Abdi and the Unknown Attacker move to the safehouse.
- 14 Jan. 2019: Entire cell assembles at the safehouse on the day prior to the attack.
- 15 Jan. 2019: **Day of the attack**
- 15:14 (UTC+3): Suicide bomber Mahir Riziki arrives at the DusitD2 complex. Between 15:14 and 15:25 he exchanges six calls with Ali Salim Gichunge averaging 30 seconds each.²²
- 15:21: The four suicide gunmen Ali Salim Gichunge, Siyat Abdi Omar, Osman Gedi Ibrahim and the unidentified Somali attacker arrive in a Toyota Ractis, registration KCN340E. They change into black outfits.
- 15:28: Mahir Riziki detonates himself outside Secret Garden restaurant.
- 15:32: The four gunmen walk into the Dusit complex and begin throwing grenades and firing indiscriminately.²³
- c. 15:37: Kenyan security forces arrive at the scene.
- 16 Jan., 08:00: The four gunmen have been neutralized and the complex cleared, 16 hours after the commencement of the attack.

²² Confidential communications seen by the Panel of Experts, Nairobi, July 2019. This was Riziki's first and only visit to DusitD2, likely indicating that he required specific instructions from Gichunge regarding the layout of the complex.

²³ CCTV footage seen by the Panel of Experts indicated that the delay between the detonation of the suicide bomber and the arrival of the four gunmen was due to the latter's purchase of credit for their mobile phones, likely to enable them to stream footage and contact others in the likely event of a prolonged siege once security forces arrived.

Figure 2: CCTV footage of Ali Salim Gichunge and Siyat Omar Abdi entering the DusitD2 complex.



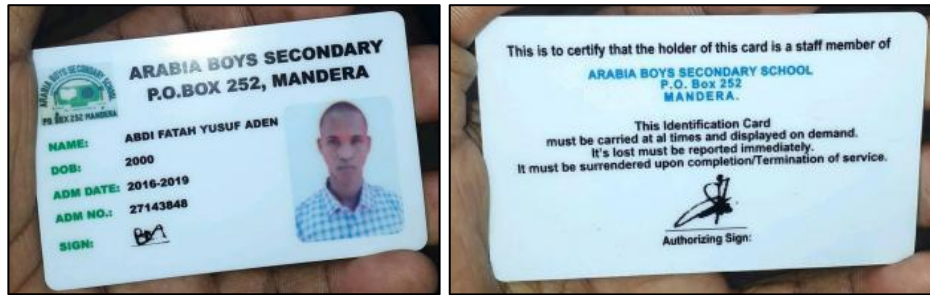
The safehouse

A bungalow in Guango Estate, Muchatha, on the outskirts of Nairobi – a middle-class Kenyan estate where rentals are approximately KES 40,000 (\$400) per month – served as the safehouse for the attack. Cell leader Ali Salim Gichunge and his wife Violet Wanjiru established the safehouse approximately nine months prior to the attack. Mobile phone tower data analyzed by the Panel showed that other members of the cell stayed at the bungalow sporadically in the lead up to the attack, with all of the attackers coming together at the house the night prior.

Police recovered phones, a laptop, flash disks, SIM cards, and an Internet router from the safehouse. Evidence extracted from these devices revealed communications between Ali Salim Gichunge and a cell coordinator based the Al-Shabaab ‘capital’ of Jilib, in Middle Juba region. Electronic communications also revealed that the Al-Shabaab coordinator in Jilib had arranged for the manufacture of a falsified secondary school identity card for one of the non-Kenyan attackers, Dadaab refugee camp resident Siyat Omar Abdi.²⁴

²⁴ The falsified document identified Siyat Omar Abdi as a student at Arabia Boys Secondary School, located in Mandera, 2 km from the Kenya-Somalia border. The school was attacked by Al-Shabaab in October 2018, resulting in the deaths of two non-Muslim teachers. Lynet Igadwah, “Al-Shabaab kills 2 teachers in Mandera school attack”, Business Daily, 10 October 2018. Available at <https://www.businessdailyafrica.com/news/counties/Al-Shabaab-kills-2-teachers-in-Mandera-school-attack/4003142-4800422-kxtqsvz/index.html>.

Figure 3: Falsified school ID arranged for Siyat Omar Abdi by an Al-Shabaab cell coordinator in Jilib.



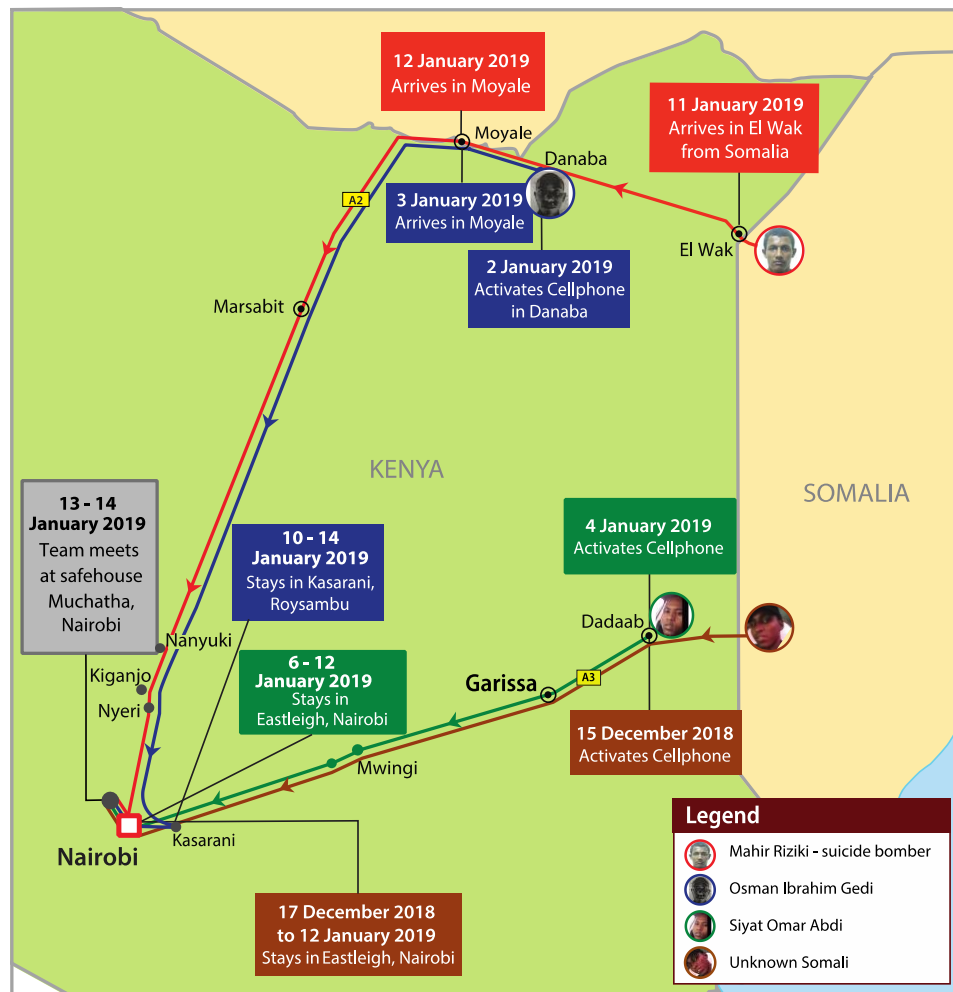
Extractions from the devices of the DusitD2 attackers also revealed the existence of a broader Al-Shabaab network in East Africa, details of which are available in annex 1.7 (strictly confidential).

The attacking team

In mid-December, the unknown attacker of Somali origin traveled from Dadaab, and was hidden in the predominately Somali neighbourhood Eastleigh, Nairobi.

In early January 2019, three additional members of the cell made their way to Nairobi from different locations and following two different routes, two utilizing the A2 highway from Moyale and the third the A3 highway from Garissa. The suicide bomber, Mahir Riziki, departed for Nairobi on 11 January 2019, four days prior to the attack. As with plots of a similar nature, the members of the attacking team came together as late as possible in order to avoid being compromised by the security forces; the full team met together for the first time on 14 January 2019, and stayed together at the safehouse that evening. Ali Salim Gichunge and with his wife Violet Wanjiru were based in the safehouse throughout the preparations for the attack.

Figure 4: Movements of the Al-Shabaab cell in the lead up to the 15 January 2019 attack.



Mahir Khalid Riziki



Mahir Khalid Riziki, born on 5 February 1993, was the longest serving member of Al-Shabaab in the attack group and was designated as the suicide bomber. Aged 25 at the time of the attack, Riziki was born raised in the Majengo area of Mombasa.²⁵ Ramadhan Hamisi Kufungwa, a well-known Kenyan Al-Shabaab recruiter now located in Somalia, recruited Riziki at Musa Mosque in early 2014.²⁶ Musa Mosque has long been associated with radicalization, recruitment for Al-Shabaab, and religious violence.²⁷

²⁵ Confidential report seen by the Panel of Experts, Nairobi, June 2019.

²⁶ Ibid.

²⁷ Ibid.

In 2014, Riziki formed part of an assassination cell tasked by Al-Shabaab to assassinate security personnel in the coast region. In October 2014, Riziki was involved in the killing of a police officer at Royal Court Hotel in Mombasa.²⁸ He fled to Tanzania in November 2014 after being placed on Kenya's most wanted list with a KSH 2,000,000 (\$20,000) bounty on his head. In early 2015, Riziki contacted family members in Mombasa to inform them that he had relocated to Somalia where he was undergoing training by Al-Shabaab.²⁹

Riziki crossed the border from Somalia to Kenya through El Wak on 11 January 2019. He activated a Kenyan phone registered in the name of "Hibo Ahmed" that same morning, immediately placing a call to Somalia. At 18:21, Riziki placed his first call to Ali Salim Gichunge, arriving at the safehouse in the outskirts of Nairobi later in the evening. Except for his Somali contact and Gichunge, Riziki placed calls to only one other number from the time he entered Kenya until his death four days later, thereby limiting his exposure to Kenyan security forces.

On the day of the attack, Riziki departed the safehouse via taxi at approximately 14:15. Between 12:54 and the time of his death, he exchanged 11 phone calls with Gichunge, including a final 91-second call at 15:25.³⁰ At 15:28, while standing outside to Secret Garden restaurant within the DusitD2 complex, Riziki detonated himself.

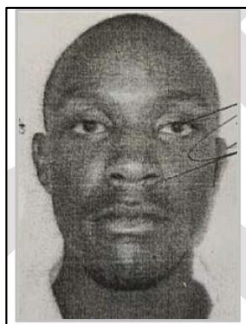
Figure 5: CCTV footage of the moment Mahir Riziki detonates himself outside Secret Garden restaurant at 15:28.



²⁸ The team to which Mahir Riziki belonged was headed by Ismael Mohamed Shosi, also known as Ismael Mmanga, a former resident of Bondeni, Mombasa County. Shosi was killed by security agencies on 27 September 2016 at his hideout in Mwandoni after he resisted arrest. Ibid.

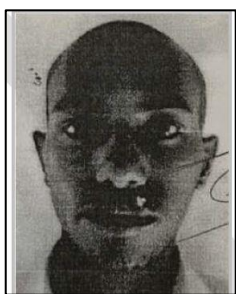
²⁹ Ibid.

³⁰ Communications data analyzed by the Panel of Experts.

Ali Salim Gichunge

The cell leader, Ali Salim Gichunge, was born in 1992 in Isiolo. In 2015, his mother reported that he had travelled to Somalia. His sister indicated that he also travelled to Somalia in 2017 through Lamu.³¹ Based on analysis of his mobile phone data, Gichunge acted as the coordinator and organizer while Gedi, the other Kenyan national in the attack group, served as Gichunge's lieutenant. Gichunge was highly conscious of the security of communications; for instance, he never contacted Somalia by phone – only using Facebook – turned his phone off when he travelled to meet associates, and spoke to Riziki only on a dedicated phone line.

Ali Salim Gichunge was an ideal recruit for Al-Shabaab; he was the son of a retired military officer, embracing of Western culture, and did not fit the profile of an extremist.

Osman Ibrahim Gedi

Osman Ibrahim Gedi was a Kenyan national born in 1992. On 2 January 2019, he registered a new Kenyan mobile phone in Danaba, in north-east Kenya, in the name of “Abdikadir Mohamud Sabdow”. He arrived in Nairobi early on 4 January, and Gichunge and Gedi travelled together to the safehouse on the evening of 10 January 2019. Gedi visited the Dusit complex twice in the week prior to the attack.

Analysis of Gedi's mobile phone communications did not show any contacts with Somalia.

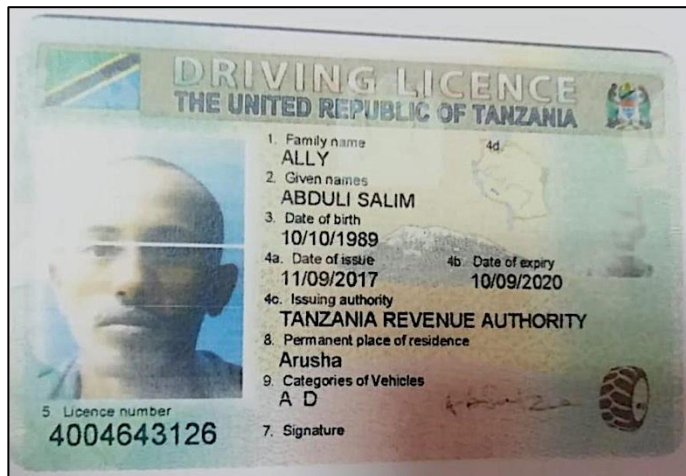
Kenyan investigators recovered a Tanzanian driver's license from Gedi's body. Investigations by the Panel indicated that the license was genuine and had been registered in Moshi, Tanzania.³² However, the biographical details provided in the application proved to be false, and the fingerprint used to obtain the license did not match Gedi's.³³

³¹ Confidential report seen by the Panel of Experts, Nairobi, July 2019.

³² The license was registered in the Tanzanian Revenue Authority database.

³³ Interview with Tanzanian security official, Dar es Salaam, May 2019.

Figure 6: Tanzanian license issued to Osman Ibrahim Gedi under the name “Abduli Salim Ally”.



Siyat Omar Abdi



Siyat Omar Abdi was born in 1992 in Dagahaley, one of the Dadaab refugee camps. Abdi activated a new Kenyan phone on 4 January 2019 in preparation for the attack and travelled to Nairobi from Dagahaley the next day. The phone immediately placed a call to Somalia after its activation, and Abdi continued to contact numbers in Somalia until 14 January 2019, when the phone was last used. On 13 January 2019, Abdi moved to the Gichunges' safehouse on the outskirts of Nairobi, where he stayed until the attack.³⁴

The Panel obtained a Dadaab camp identification and ration card number attributed to Abdi through his fingerprint; however, World Food Programme and UNHCR officials in Dadaab stated that there was no record of Abdi in their databases.

Unknown gunman of Somali origin



An unknown member of the attacking team, presumed to be of Somali origin, activated a new Kenyan mobile phone in Dagahaley, Dadaab refugee camp, on 15 December 2018. On 17 December 2018 he travelled from Dagahaley to Eastleigh, a predominantly Somali neighbourhood in Nairobi. The journey lasted eight hours, which due to the duration suggested that it was undertaken in a private vehicle rather than with public transportation. He was hidden in Eastleigh Nairobi until 12 January 2019, when he was in contact with Gedi and subsequently moved to the Nairobi safehouse on 13 January.³⁵ He spoke no English or Kiswahili, which likely

³⁴ Communications data analyzed by the Panel of Experts.

³⁵ Ibid.

was the rationale for concealing him in Eastleigh for a month, where he was unlikely to arouse suspicion.

Violet Wanjiru, also known as Kemunto and Khadija



Violet Wanjiru was married to the cell leader Ali Salim Gichunge in 2016. Wanjiru primary role was in assisting Gichunge with the management of the safehouse. Wanjiru was unaware of the suicidal nature of the impending attack, and she believed that Gichunge would later flee to Somalia to join her.

Wanjiru's inside knowledge of the Al-Shabaab cell meant it was vital to Al-Shabaab that she not be arrested. She moved from the Nairobi safehouse on 11 January 2019 and travelled through Wajir and El Wak to Mandera along the B9 highway, arriving in Mandera on the evening of the same day. She remained in Mandera until 14 January, and then crossed into Somalia. Throughout this journey she was aided by Yusuf Ali Adan, a Mandera-based Al-Shabaab operative, with whom she communicated on a newly activated phone line. Wanjiru was housed in the border region in a safehouse under Al-Shabaab control for a number of weeks before being moved further into Al-Shabaab territory and into isolation to observe *Iddah*, a period of waiting following the death of a husband. As of this writing she remains in Somalia, with her exact whereabouts unknown.

Figure 7: Violet Wanjiru's escape route to Somalia.

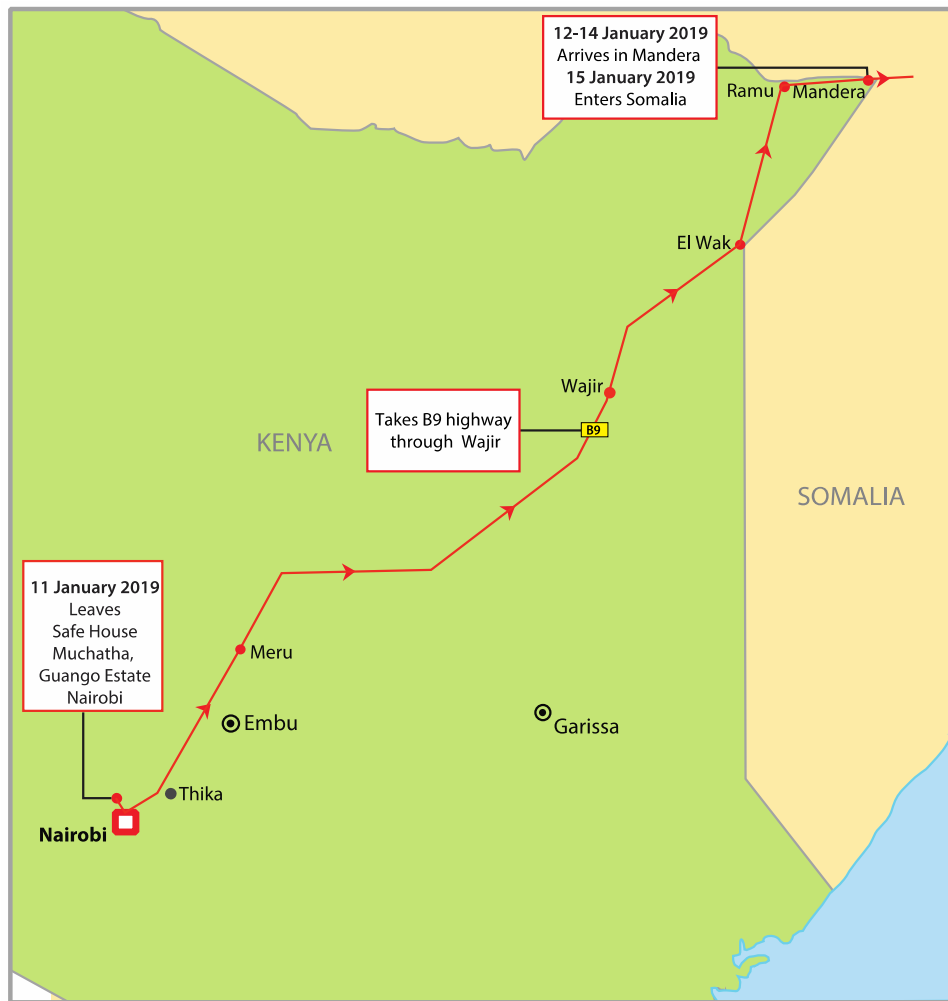
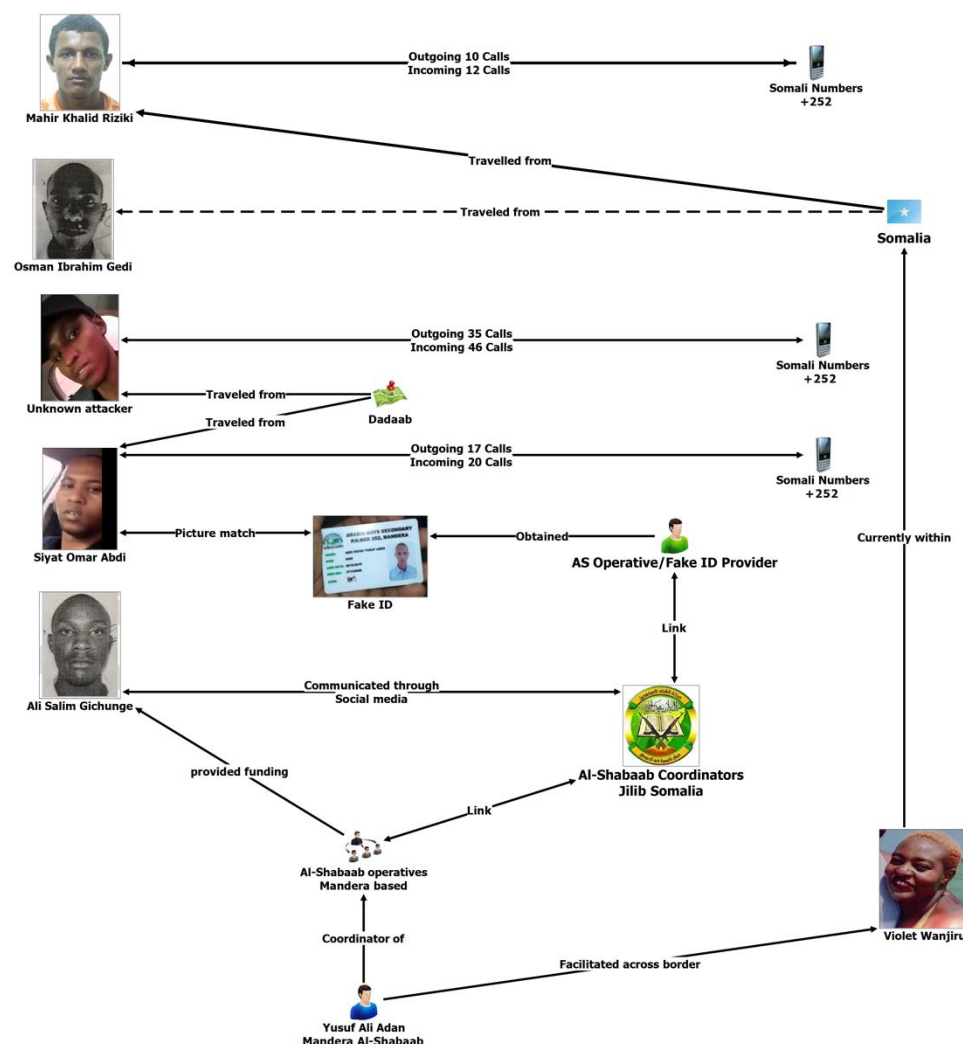


Figure 8: The DusitD2 operation.



Comparison with the 2018 failed Merti VBIED plot

On 15 February 2018, Kenyan police on a routine patrol in Merti Division, Isiolo County, witnessed a vehicle stopped by the side of the road.³⁶ When police approached the vehicle, an occupant shot at the officers, who then returned fire, killing Mbarak Abdi Huka a.k.a. “Sa’ad”. Four individuals attempted to flee the scene and two were arrested, Abdimajit Hasan Adan and Mohammed Osman Nanne; two others escaped capture. The vehicle, a 2003 Mitsubishi Airtrek, had been converted into a vehicle-borne improvised explosive device (VBIED) containing approximately 100 kg of explosives.

³⁶ A detailed account of the failed Merti VBIED plot is presented in annex 2.3 of the Somalia and Eritrea Monitoring Group’s 2018 report (S/2018/1002).

Also discovered in the vehicle were 5 Type 56-2 AK-pattern assault rifles, 36 magazines of ammunition, 36 unprimed F1 grenades and their firing pins, 3 knives, and an Al-Shabaab flag. The operation appeared to have been patterned after the *modus operandi* of Al-Shabaab complex attacks in Somalia, whereby a VBIED would have been used to breach the perimeter of an unknown target, followed by a wave of ‘suicide gunmen’. In this case, the number of rifles recovered from the vehicle most likely point to the possibility of five suicide gunmen.

The Merti plot was orchestrated by an Al-Shabaab operative based in Jilib, known only as “Dere” (“tall”), who personally conveyed instructions to Abdimajit Hasan Adan and Mohammed Osman Nanne. “Dere” also either personally provided cash to the two operatives or arranged for large instalments of up to \$9,000 to be sent to them from Somalia via *hawala* transfer.

The Merti attack had likely been intended to take place in Nairobi on 15 January 2018, to coincide with the second anniversary of Al-Shabaab’s killing of 150 soldiers at a KDF base in El Adde, Gedo region. However, the Al-Shabaab operatives experienced a number of delays in the execution of the plot, including a mechanical failure that forced them to abandon an initial VBIED and construct a second device.

There are two indications that the Merti and DusitD2 plots involved a cross-over in Al-Shabaab planning networks. First, a financier of the DusitD2 plot based in Mandera, Kenya, had previously transferred funds to Abdimajit Hasan Adan (see annex 1.6.1 (strictly confidential)); in addition, a Type 56-2 assault rifle used by one of the DusitD2 gunmen originated in the same arms consignment delivered to the FGS in 2013 as four rifles recovered from the Merti plotters (see “Type 56-2 rifle”, below). It is likely that the DusitD2 cell adapted their behaviour in response to the shortcomings of the Merti operation.

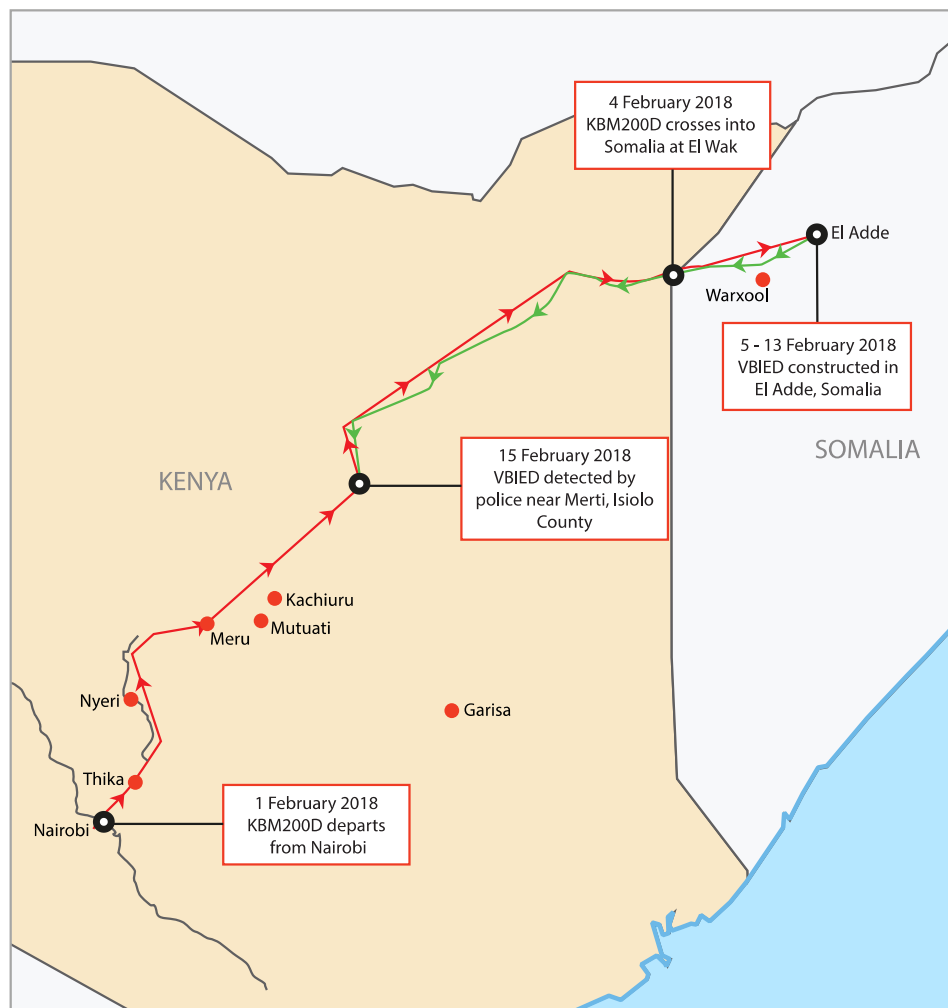
Adaptations in the DusitD2 operation

The DusitD2 operation appeared to have been refined in response to the failure of the Merti plot in 2018 in several significant ways. First, rather than constructing a VBIED, the DusitD2 attackers employed a person-borne improvised explosive device (PBIED). The PBIED was easier to conceal and did not risk the mechanical risks inherent with a vehicle loaded with explosives undertaking the 800 km journey from the Kenya-Somalia border to Nairobi. Instead of using the same route as the Merti VBIED, the DusitD2 attackers altered their route from northern Kenya to Nairobi, bypassing the area where the Merti VBIED had been intercepted by Kenyan police (see figure 9, below).

Second, the Al-Shabaab leaders in Somalia used a financial intermediary based in Mandera, Kenya, to transfer funds to the operations cell in Nairobi. The transfers were completed through cash and M-PESA mobile money, which has a transfer limit of KES 70,000 (\$700). The operatives likely chose this method of transfer because it is not closely monitored by the Kenyan security forces like *hawala* money transfers (see annex 1.6.1 (strictly confidential)).

Finally, the leader of the DusitD2 cell, Kenyan national Salim Ali Gichunge, was given wide autonomy with respect to the target and the plan of attack.³⁷ Unlike the cell leader of the Merti plot, Gichunge did not communicate directly with individuals based in Somalia, reducing the likelihood of detection.³⁸

Figure 9: GPS track of the Merti VBIED vehicle (number plate KBM200D), which was intercepted by Kenyan police stopped at the roadside on 15 February 2018. The DusitD2 plotters took a different route to Nairobi.



³⁷ Up to one day prior to the DusitD2 attack, the Al-Shabaab cell was continuing to scout possible alternative targets.

³⁸ Additionally, due to the possibility of his presence compromising the operation, Gichunge used a dedicated mobile phone line to contact Mahir Riziki, who was already known to the Kenyan security services.

Type 56-2 rifle

A Type 56-2 rifle recovered from one of the deceased attackers, bearing serial number 412222, provides further indication of a link between the DusitD2 and Merti plots. The serial number and factory marking likely indicates that the weapon originated in a consignment of 3,500 Type 56-2 rifles purchased by the FGS from the Government of Ethiopia in July 2013, following the partial lifting of the arms embargo.³⁹ In 2013, the Government of Ethiopia provided the Somalia and Eritrea Monitoring Group (SEMG) with a partial list of 2,500 serial numbers of weapons included in the consignment. While the serial number 412222 does not itself appear in this partial list obtained by the SEMG, 13 other Type 56-2 rifles with serial numbers beginning with the sequence “4122” are present, indicating that the rifle’s serial number was likely contained amongst the 1,000 not provided by Ethiopia.

The Al-Shabaab operatives arrested by Kenyan police in connection with the Merti plot were found in possession of four Type 56-2 rifles that had also formed part of the 2013 consignment (see S/2018/1002, annex 2.3).

Figures 10 and 11: One of the Type 56-2 rifle recovered from the Merti plotters in February 2018 (left) and a Type 56-2 (serial number 412222) used in the DusitD2 attack (right).



Annex 1.6.1 (strictly confidential) provides additional details on the financing of the DusitD2 operation.

³⁹ The consignment was notified to the Committee on 29 July 2013.

Annex 1.6.1: Financing of the DusitD2 attack (STRICTLY CONFIDENTIAL)*

Annex 1.7: Additional Al-Shabaab regional operations (STRICTLY CONFIDENTIAL)*

Annex 1.8: Kenya-Somalia border incidents

From June to July 2019, cross-border attacks by Al-Shabaab into Kenya increased in frequency, possibly due to heightened diplomatic tensions between the two countries, which Al-Shabaab may be seeking to exploit. This increased frequency of incidents followed a statement released by Al-Shabaab through its Shahada propaganda agency in June 2019, in which the group claimed to have mobilized “an army of fighters” from within the Muslim population of Kenya.⁴⁰ It refers to the closing of the Kenya-Somalia border in Lamu County by the Kenyan Authorities in early June.⁴¹ The full statement reads:

Observers also see that the closure of the Kenyan-Somali border will not work to reduce the frequency of attacks, as the Shabaab al-Mujahideen Movement has succeeded in establishing an army of fighters from the Kenyan population itself, who believe in the same objectives as the Movement and fight for issues they believe to be just, at a time of persistent grievances and assaults by the Kenyan government on the rights of Muslims in the country, and the corruption rampant in the joints of the Kenyan government, in marginalizing Muslims and depriving them of their rights.⁴²

The geographical scope of these attacks ranged from the northern-most border point with Somalia, at Mandera, to the southern border in Lamu, a distance spanning almost 700 kilometres.

Table 1: Al-Shabaab cross-border incidents, April-May and June-July 2019

Type of Incident	June/July 2019	April/May 2019	June/July 2019
IED		3	19
Firefight		0	3
Movement of Al-Shabaab fighters/weapons		6	2
Kidnap or attempted kidnap		2	4
Attack on telecommunications infrastructure		1	2
Total		12	30

In April and May 2019, the Panel recorded four separate incidents of Al-Shabaab movements along the Kenya-Somalia border in preparation for the offensive. For example, on 21 April 2019 in Hulugho, Garissa County, a group of approximately 30 armed individuals gathered east of Elkambere. The group had eight vehicles (three cars, two

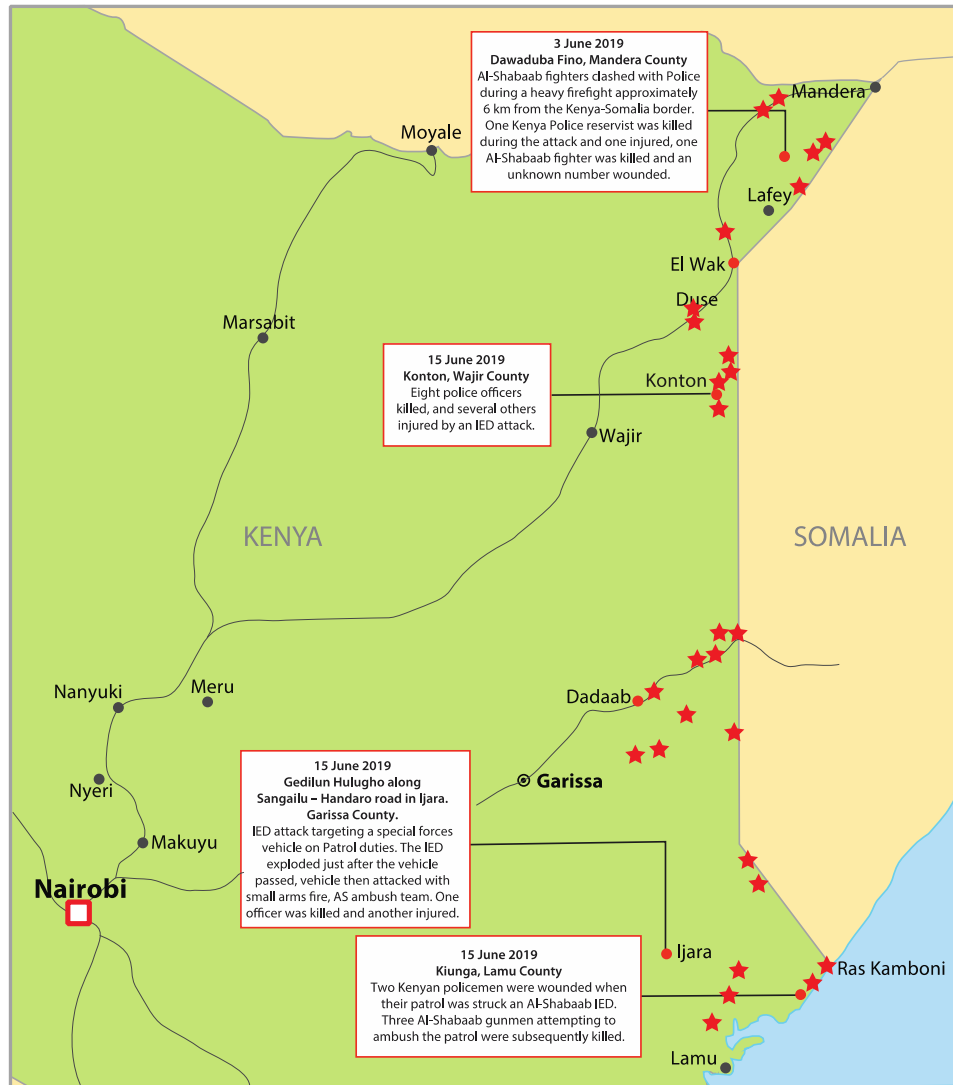
⁴⁰ Al-Shabaab statement available from <https://ent.siteintelgroup.com/Statements/shabaab-claims-two-car-bombings-in-mogadishu-killing-31-boasts-multiple-attacks-in-kenya-in-2-days.html> (subscription required).

⁴¹ Ibid.

⁴² Ibid.

battlewagons, and three motorbikes) and were armed with assorted weapons and carrying bags suspected to contain IED materials.⁴³

Figure 1: Map showing approximate location of cross-border attacks, June-July 2019.



⁴³ Confidential international agency security reports, April and May 2019. Reports also stated that on 23 April 2019 in Wajir County, a group of Al-Shabaab fighters armed with rifles and rocket-propelled grenades were seen between Khorof Harar and Kotulo. They were also carrying bags suspected to contain IED materials and ammunition.

Annex 1.9: ISIL financing in Puntland

Conflict with Al-Shabaab in Bari region

In December 2018, fighting broke out between the ISIL faction and Al-Shabaab in the Bari region for the first time since early 2016. The most intense clashes took place on 16 December 2018 at B'ir Mirale, a critical water source located in the river valley southwest of Qandala occupied by ISIL militants (see figure 2, below). According to the ISIL-affiliated Amaq News Agency, which also released a video (see figure 1, below) purportedly showing the bodies of Al-Shabaab fighters, 14 Al-Shabaab militants were killed during the fighting. On 21 December, Al-Shabaab spokesman Sheikh Ali Rage vowed to “uproot” members of the ISIL faction.⁴⁴

During the week of 28 January 2019, Al-Shabaab launched an operation that captured B'ir Mirale, as well as the town of Shebaab, to the southeast (see figure 2, below, for a map of key strongholds for the ISIL faction in Bari region). ISIL-aligned militants reportedly withdrew further into the surrounding mountains.

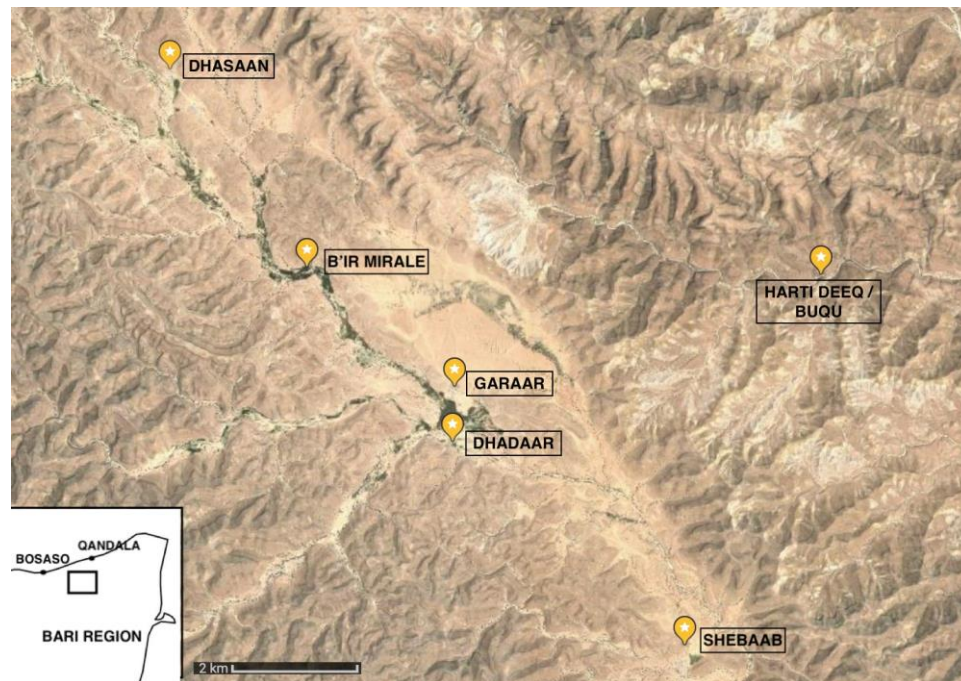
Figure 1: Still from an 18 December 2018 video posted by Amaq News Agency purporting to show fighting between the ISIL faction and Al-Shabaab at B'ir Mirale.



Intense conflict between the ISIL faction and Al-Shabaab had been ongoing since November 2018, when both groups appear to have begun competing over ‘taxation’ revenues from businesses in Mogadishu and Puntland, resulting in the killings of as many as 11 employees of Hormuud Telecom Inc. in Mogadishu over the course of the month.

⁴⁴ Mohamed Olad Hassan, “Somalia's Al-Shabab Declares War on Pro-Islamic State Group”, Voice of America, 21 December 2018. Available from <https://www.voanews.com/a/somalia-al-shabab-declares-war-on-pro-islamic-state-group/4711075.html>.

Figure 2: Approximate locations of ISIL faction strongholds in Puntland's Bari region.⁴⁵



Extortion of Amtel by the ISIL faction

The Puntland-based Amtel telecommuting company, a member of the conglomerate Amal Group,⁴⁶ was successfully pressured by the ISIL faction into paying extortion money totalling several hundred thousand dollars. The money was delivered by two company representatives to Dhasaan, an ISIL-controlled town in eastern Bari region (see figure 2, above) on 8 October 2018.⁴⁷ Upon their return on 10 October, the two Amtel employees were temporarily detained by Puntland security forces in the town of Balidhidhin, before senior officials in the Puntland administration reportedly ordered their release.⁴⁸

The Panel of Experts has reviewed evidence corroborating these events, including photographs of the two Amtel employees taken during their detention in Balidhidhin, a photograph of their vehicle, and mobile phone records.⁴⁹ Furthermore, in September 2018

⁴⁵ Harti Deeq, also known as Buqu, was the site of a US airstrike on 3 November 2017 that reportedly killed around 20 militants. See S/2018/1002, para. 94.

⁴⁶ Amal Group is also the parent company of Amal Bank, Puntland's largest bank.

⁴⁷ Information provided by two current and two former Puntland intelligence officials, a commander in the Puntland security forces, and a Puntland businessman, in October and November 2018.

⁴⁸ Interviews with two Puntland intelligence officials in Bosaso, 26 November 2018, and a former intelligence official, 15 November 2019. Analysis of mobile phone records confirmed that one of the Amtel employees exchanged two phone calls with the arresting officer in the Puntland security forces on 10 and 11 October 2019.

⁴⁹ Mobile phone data for one of the Amtel employees demonstrated that he was located in or near the ISIL-controlled town of Shebaab (see figure 2, above) from 6-9 October 2018, during which period he made two phone calls to the CEO of Amal Bank.

Amal Bank's headquarters in Mogadishu had been targeted by an IED and one of its managers had been killed by unknown gunmen, events consistent with extortion practices by militant groups in Somalia.

According to the Chairman of Amal Bank, the two Amal Group employees had been surveyors seeking to establish mobile phone towers in Bari region for the telecommunications company Amtel, a subsidiary of Amal Group.⁵⁰ The Chairman of Amal Bank acknowledged that Amal had received extortion demands from the ISIL faction, but denied having made any payments to the group or even having had contact with it.⁵¹ Another senior employee of Amal Bank informed the Panel that the two Amtel employees had contacted members of the ISIL faction while in Bari region, but only for the purpose of gaining access to conduct their survey.⁵²

Additional cases of extortion by the ISIL faction

The Panel of Experts is aware of several additional instances where the ISIL faction has used violence or the threat thereof in an attempt to extort revenues. On 7 August 2018, for instance, the Deputy Manager of Golis Telecom in Bosaso, Abdullahi Ali Omar, was shot dead reportedly in order to pressure the company into paying ISIL 'taxation'.⁵³ On 22 November 2018, Ahmed Ali Nur "Dalaqo", the owner of Saabir General Trading Company, was shot dead in Bosaso reportedly because he had refused to accede to the ISIL faction's extortion demands.⁵⁴

The Panel also received electronic evidence of an ISIL extortion attempt. In a text message sent to employees of a major money transfer company, the militant group warned employees not to report for work after 14 July 2019 (11/11/1440 of the Islamic calendar) if the company had failed to pay its 'taxation' to ISIL (see figure 3, below). According to a Puntland security source, the same phone number had been used in September 2018 to threaten an employee of a telecoms company, who shortly afterwards fled to Hargeisa.⁵⁵ Analysis of mobile phone records confirmed that the ISIL-affiliated number had placed a total of 10 calls between 10 September and 29 November 2019 to the telecoms employee, with mobile tower data indicating the caller's location to be proximate to the ISIL stronghold of Shebaab.⁵⁶

⁵⁰ Phone interview with the Chairman of Amal Bank, 6 November 2018.

⁵¹ Ibid.

⁵² Interview with senior Amal Bank employee in Bosaso, 27 November 2018.

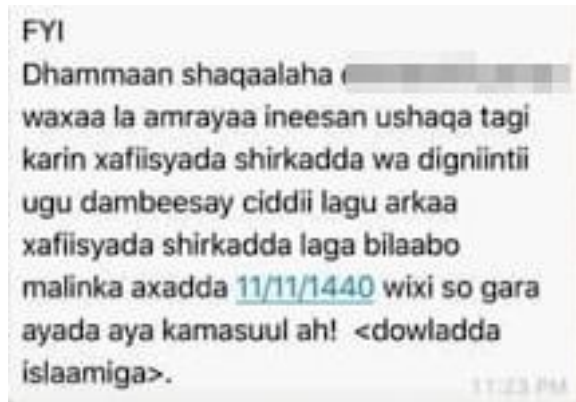
⁵³ Interviews with two intelligence officials in Bosaso, 26 November 2018. See also Harun Maruf, "In Somalia, Businesses Face 'Taxation' by Militants", Voice of America, 3 December 2018. Available at <https://www.voanews.com/africa/somalia-businesses-face-taxation-militants>.

⁵⁴ Interviews with two intelligence officials and a businessman in Bosaso, 26 and 27 November 2018.

⁵⁵ Information provided by a former Puntland intelligence officer, 6 August 2019.

⁵⁶ Analysis of call records also showed multiple calls by the ISIL-affiliated phone number to southern Somalia, Yemen, and the Kingdom of Saudi Arabia.

Figure 3: Extortion message from the ISIL faction warning Puntland employees of a money transfer company not to report for work.



FYI
Dhammaan shaqaalaha ([REDACTED])
waxaa la amrayaa ineesan ushaqa tagi
karin xafiisyada shirkadda wa digniintii
ugu dambeesay ciddii lagu arkaa
xafiisyada shirkadda laga bilaabo
malinka axadda 11/11/1440 wixi so gara
ayada aya kamasuul ah! <dowladda
islaamiga>.

11:23 PM

Annex 1.10: ISIL plot to attack the Vatican (STRICTLY CONFIDENTIAL)*

Annex 1.11: MV *Oriental Queen* shipment

On 17 May 2019, 180 tons of explosive material, including 165 tons of Ammonium Nitrate Fuel Oil (ANFO), was delivered to Puntland, Somalia for commercial use. The explosives were intended to support the construction of Garacad port and associated road networks. However, the Panel determined that the shipment represented a potential threat to peace and security in Somalia.

The Panel has assessed guidelines provided by Madser and Kapeks in Turkey, the manufacturer and shipper of the explosives, as well as measures implemented by TTN, the construction company involved in the project, and Puntland authorities. The Panel has consulted the International Ammunition Technical Guidelines (IATG) for the temporary storage of explosive material.

Despite the efforts of the Puntland authorities to implement mitigation measures for the transportation and storage of the commercial explosives, concerns remain regarding future deliveries of similar amounts of commercial explosives. Due to the conditions on the ground in Puntland, as well as financial limitations, the implementation of some of the IATG standards for temporary storage remain challenging. Furthermore, given the Panel's restricted access to travel to Somalia, the Panel's monitoring of the implementation of the mitigation measures is limited.

Kapeks and Madser

In May 2019, the Panel travelled to Ankara, Turkey to meet with representatives from Madser, which had shipped the explosives to Somalia, as well as the manufacturers of the ANFO, Kapeks. Both entities provided the Panel with information on recommended safety guidelines, which included;⁵⁷

- (a) Removal of the ANFO from shipping containers;
- (a) Storage of ANFO in a ventilated and dry facility;
- (b) Separate storage for detonators and detonator cords, and other primers/initiators in cool and dry conditions (see figure 2, below);
- (c) No buildings within a 270 m radius of the storage facility;
- (d) 24-hour security, CCTV, and limited access to explosive material.

They also provided sample logbooks for ANFO, detonators, and detonator cord, recording how much material is present, used, and remaining at the end of each day.

IATG guidelines for temporary storage of 200 tons of explosives:

- (a) Material should be divided into 50 storage containers;
- (b) Each container should not contain more than 40 tons of explosives;
- (c) The storage facility should be 400 m from residential housing and 270 m from major roads;
- (d) The facility should ideally be protected by razor wire fencing, armed guards and patrol.

⁵⁷ Interviews with Kapeks and Madser in Ankara, Turkey on 23 and 24 May 2019.

[illegible]

Figure 2: C-DET material data safety sheet specifying that detonators must be stowed separately in a dedicated storage facility.

C DET Explosive Industries Private Limited	Document No.: CDET/MSDS/02/00
Material Safety Data Sheet	Issue Date: 10.10.06
Electric Detonators	Page 5 of 8

7. HANDLING AND STORAGE

Precautions for:

Safe Handling:	Handle with care - avoid rough handling. Avoid impact, friction, sparks or heat. Wear eye protection
Ventilation:	Not applicable
Dust:	Not applicable
Aerosol Effects:	Not applicable
Fire:	Refer to local emergency procedure (also refer to information under Section 5)

Note: Care should be exercised when handling detonators in the proximity of any electrical apparatus capable of producing currents of this order, radio equipment and areas of static electricity to avoid current pick up and possible premature detonation.

Avoid build up of electrostatic charge when handling ordinary detonators, as premature initiation may occur if excessive charge is allowed to accumulate. Keep protected from lightning discharges or, if impossible to attain, leave the area until risk of lightning has receded.

Do not attempt to cut open, drill, bend or strike with any degree of force. Do not force into primers or detonator pockets in cast products. Keep from all sources of radio energy and sources of electromagnetic radiation.

Storage Precautions:

Incompatible materials:	Do not store with flammable / combustible materials Do not store with explosives of different Compatibility Group Detonators must be stored separately in a detonator magazine or store
Temperature:	Avoid external heat sources in excess of 50°C Prolonged exposure to temperatures above 50°C may lead to deterioration of the internal components
Humidity:	Avoid storage in humid conditions. Store in a dry and appropriately licensed magazine
Electrical Equipment:	To appropriate electrical classification Battery operated equipment prohibited
Static Electricity:	Normal requirements for licensed storage buildings - product has high level of immunity to static electricity
Quantity Limits:	As per licensed storage capacity

8. EXPOSURE CONTROLS PERSONAL PROTECTION

Respiratory Protection:	Not required - only in event of exposure to fume due to fire
Hand Protection:	Not required
Eye Protection:	Recommended
Skin protection:	Not required
Other Protective Clothing:	Not required

THIS PAGE FORMS PART OF THE COMPLETE DOCUMENT WHICH IS APPROVED AND DATED ON THE FIRST PAGE AND CARRIES THE SAME ISSUE DATE AND DOCUMENT NO ON ALL PAGES. NO PART OF THIS DOCUMENT SHOULD BE READ AND ACTED UPON IN ISOLATION.

Implementation of measures by the Puntland administration

In June 2019, Puntland authorities provided a report to the Panel outlining the mitigation measures it had implemented for the safe storage of the explosive material. Puntland authorities also informed the Panel that they would apply international ammunition technical guidelines (IATG) for temporary storage. The authorities added that further details, including progress reports would be shared in the future.⁵⁸

Figure 3: Garacad, Mudug region, the location of the planned port project; and Jariiban, the storage site for the explosives.



The measures outlined by Puntland authorities and TTN include;





- (a) 100 soldiers to provide escort for transportation of explosives between Bosaso and Jariiban;
- (b) 30 soldiers with two vehicles to provide 24-hour security at the facility in Jariiban. (an additional salary is provided by TTN/Wadaagsan company to the soldiers);⁵⁹
- (c) 150 soldiers to provide additional security at the construction site;
- (d) Organized and limited access to explosives, including inventory management by three mining experts;

⁵⁸ As of this writing, the Panel had yet to receive any further details.

⁵⁹ Wadaagsan is a Bosaso based company involved in the port development. See <http://garacadseaport.com/>.

- (e) CCTV to be installed;
- (f) Each container will have three locks with keys held separately by the three mining experts.

Figure 4: Explosives utilization report from Puntland dated 9 July 2019.

<p style="text-align: center;">  DOWLADDA PUNTLAND Madaxtooyada XAFIISKA AGAASIMAHGA GUUD PUNTLAND STATE OF SOMALIA – PRESIDENCY OFFICE OF THE CHIEF OF STAFF </p> <p>Ref: AGMDPS/150/2019</p> <p>Date: 09/07/2019</p> <p>To: Sana Khan. Senior committee secretary council committee pursuant to resolution 751 (1992) concerning Somalia Security</p> <p>Subject: <u>first Utilization report of the commercial explosive materials</u> Excellence,</p> <p>Upon receiving the commercial explosive materials via Bosaso port, all protocols for offloading, transportation, storage in Jariban town and later transport to the construction site has been observed and adhered to.</p> <p>That includes static and escort guards, securing the explosive through proper storage SOPs, having 3 different key holders to the containers for access control, inventory documentation and control as well as proper reporting to the office of the president and to the ministry of security. All of these protocols has been part of the mitigation plan that was shared with the monitoring group.</p> <p>So far, the construction activity has been going on well and three explosions have been carried out. This means, three different withdrawals have been made with the following details.</p>	<div style="display: flex; justify-content: space-around;">   </div> <p>Excellencies;</p> <p>Puntland government will remain open and transparent and will fully collaborate with the committee on the process. We will welcome any field visits if required to verify any aspect of the protocols we are putting in place.</p> <hr/> <p>Cc:</p> <p>His Excellency Mr. Said Abdulahi Mohamed President of Puntland Garowe, Puntland</p> <p>Mr. Abdissamad Mohamed Gallan Minister of Security and DDR, Puntland</p> <p>Excellency, please allow me to offer you the assurances of my highest consideration.</p> <div style="text-align: right;">  Mohamed Abdiadif Chief of Staff Office of the President, Puntland </div> <hr/> <p style="text-align: right; font-size: small;">Tel: +252-90-7780151 E-mail: DG-sec@pntland.so www.pntland.so Website: www.pntland.so</p>
--	---

SN	Item description	First withdrawal 6 th June 2019	Second withdrawal 20 th June 2019	Third withdrawal 29 th June 2019
1	Arto Booster Sensitive Commercial explosive	10,000kg	7,000kg	9100kg
2	Kapsket Detonation Wires	509 Pieces	344 Pieces	286 Pieces
3	Kapsketdet NOVA (Cap Sensitive Emulsion Explosive)	220kg	120kg	140kg

Some pictures showing the different activities are captured below

Tel: +252-90-7780151 E-mail: DG-sec@pntland.so www.pntland.so Website: www.pntland.so

Figure 5: Cargo manifest of the MV Oriental Queen.

CARGO MANIFEST				
VESSEL NAME : M/V "ORIENTAL QUEEN"		VESSEL FLAG : TANZANIA		PORT OF LOADING : MERSIN -TURKEY
SAILED DATE : 10.03.2019		PORT OF DISCHARGING : BOSASO-SOMALIA		MASTER NAME : AHMED MOUSTAFA ALI
B/L NO	SHIPPERS	CO : CONSIGNEE NF : NOTIFY	DESCRIPTION	WEIGHT KGS
4	MADSER PATLAYICI MADDELER MADENCILIK MAK. SAN. TIC. LTD. ŞTİ.ÇETİN EMEÇ AVE. 1322ND STREET NO.4517A.ÖVEÇLER / ÇANKAYA/ ANKARA /TURKEY - WWW.MADSER.COM.TR - TEL: +90 312 472 63 77 METEHAN DERVA GSM: 0 530 630 48 38	CO TTN CONSTRUCTION COMPANY MINISTREAL ZONE STREET, GAROWE PUNTLAND / SOMALI - TEL: +252 906 148 298 NECDDET CEVDET TATAR GSM: 0 543 505 03 44 TACI TURAN GSM: 0 532 700 49 13	KAPEKS NOVA CAP SENSITIVE EXPLOSIVE IMDG/UN NO 1.1D / 0241 QUANTITY: 15000 KG NET (750 ADET KUTU) KONTEYNER NO: LLTU204562-0 SEAL NO:1102 ANFO IMDG UN NO: 1.1D / 0082 QUANTITY: 165000 KG NET (6600 ADET TORBA) KONTEYNER NO. SEAL NO. KONTEYNER NO. SEAL NO. GVCU228017-1 1104 LLTU205437-0 1791 X1NU148337-3 1792 LLTU205884-3 1994 X1NU165055-2 1108 X1NU161114-0 1810 X1NU150806-5 1112 X1NU164871-9 1110 LLTU204545-0 1107 GVCU223325-1 1103 KAPEKSDET NON-ELECTRIC DETONATOR IMDG /UN NO: 1.1B / 0360 CIVIL EXPLOSIVES QUANTITY: 11130 ADET (390 ADET KUTU) KONTEYNER NO. GVCU227235-0 ELECTRIC DETONATOR IMDG / UN NO: 1.1B / 0030 QUANTITY: 500 ADET (1 ADET KUTU) KONTEYNER NO. GVCU227235-0 SEAL NO:1106 KAP SAYISI 7741 ADET NET 181.345,33 KG	183.930,08 KG
		NF UN CONSTRUCTION COMPANY MINISTREAL ZONE STREET, GAROWE PUNTLAND / SOMALI - TEL: +252 906 148 298		

Annex 1.12: Biometric registration of the SNA

The Panel has conducted case studies on the biometric registration of three SNA units – Sector 60 (Baidoa), Sector 12 April (Mogadishu) and General Gordon Military base (Mogadishu), by comparing SNA registration documents obtained by the SEMG with a payroll of those biometrically registered as of February 2019. Analysis of these case studies shows that fewer than half of the soldiers in these three units (315 of 672) were captured during the biometric registration process.

Sector 60 (Baidoa)

In March 2018, the SNA Deputy Commander of Sector 60, headquartered in Baidoa, provided the SEMG with logbooks detailing the distribution of weapons, including serial numbers, to 277 SNA soldiers. Of the total 277 Sector 60 soldiers issued with weapons, only 53 – fewer than one-fifth – appeared on the SNA registration roll as of February 2019. It would therefore appear that four-fifths of the Sector 60 soldiers noted in the logbook are no longer considered members of the SNA; whether due to defection, death, injury, or another rationale, has not yet been possible to determine due to the lack of FGS assistance to the Panel.

Figure 1: Sample of the list of soldiers (names redacted) registered within Sector 60 in March 2018.

No.	Name	No. Garga	Gasmal	Other
1	20172-M	23984	3	1 90
2	22620-15	09387	3	1 90
3	22677-M	11194	3	1 90
4	19950-N	04010	3	1 90
5	22638-	5274	3	1 90
6	23231-	15663	3	1 90
7	22756-	27952	3	1 90
8	23209-	43910	3	1 90
9	20175-	13371	3	1 90
10	22625-	24903	3	1 90
11	22745	34176	3	1 90
12	20218	13876	3	1 90
13	23194	26539	3	1 90
14	22673	85565	3	1 90
15	22729	21476	3	1 90
16	19962	33278	3	1 90
17	20062	20807	3	1 90
18	20010	7662	3	1 90
19	19963	38104	3	1 90
20	23239	92992	3	1 90
21	20087	28873	3	1 90
22	2260			

Sector 12 April (Mogadishu)

On 7 August 2018, the SEMG was provided with samples of SNA payroll documentation, dated August 2017, which included the names and identification numbers of 384 soldiers from various units from SNA Sector 12 April, headquartered in Mogadishu, including Birjex, Danab, and the 2nd and 4th brigades.⁶⁰ The Panel identified 262 soldiers – around two-thirds of the total – whose names and ID numbers appeared on the biometric payroll document dated February 2019.

Figure 2: Sector 12 April SNA registration in 2017 compared with those biometrically registered as of February 2019.

Unit	Soldiers registered in the 2017 payroll document	Soldiers registered in the February 2019 biometric payroll document	Percentage matching
Unknown unit	23	18	78%
Birjex	62	16	26%
Danab	118	80	68%
4 th Brigade	60	44	73%
Air Force	70	59	84%
2 nd Brigade	16	14	87%
Music band	17	14	82%
Training Unit	18	17	94%
TOTAL	384	262	68%

The analysis also highlights a large disparity between the biometric capturing of officers versus enlisted men:

- (a) The total number of officers (from Sergeant to Brigadier) included in the 2017 document is 171, 156 of whom appear in the 2019 payroll document, representing a match rate of 91 per cent.
- (b) 213 Sector 12 April soldiers with the rank of private are listed in the 2017 document, 106 of whom appear in the 2019 document, representing a match rate of less than 50 per cent.

General Gordon military base (Mogadishu)

In a letter dated 17 May 2018, the FGS National Security Adviser supplied a list of 17 soldiers who had been registered as trainees within the General Gordon military base (see S/2018/1002, para. 26 to 28). The Panel no matches between the soldiers registered on this list and the biometric payroll document dated February 2019.

⁶⁰ Document on file with the Secretariat.

Figure 3: List of trainees at the Gen. Gordon Military base (names redacted).

SKA HUB BIXINTA URURKA 1aad
EE GUUTDA 24aad
DUGSIGA TABABARKA GEN.GORDAN

270

TX	NAMBAR	MAGAC	Number Qori	Bad Number	Amilla
1	1006		20148		
2	1007		03083		
3	1010		29846		
4	1011		11837		
5	1017		80804		
6	1019		32324		
7	1020		95941		
8	1023		21686		
9	1024		12442		
10	1028		39926		
11	1029		98482		
12	1034		10048		
13	1037		83419		
14	1045		22074		
15	1049		21523		
16	1063		74509		
17	1090		69074		

Annex 1.13: Collection of air navigation fees

Figure 1: 12 December 2017 letter from SCAMA informing IATA that Jubba Airways Limited had “settled all the invoices pertaining to Air Navigation Charges”.



Figure 2: ICAO internal accounts for December 2017 showing Jubba Airways air navigation debt at approximately \$5.8 million.

ICAO - FLIGHT INFORMATION SERVICES FOR SOMALIA

Report Type	CUSTOMER AGING- ACCOUNTS RECEIVABLE REPORT
Account	EF_E54/0010216571
Customer Name	CACAS (KE) - ICAO - FISS
Report generated on	05/01/2018
Reporting period	31/12/2017

Sum of Document Amount	Aging Range						
Airline Name	0-Not due	1-30	31-90	91-180	181D-1Y	Over 1Y	Grand Total

JORDAN AVIATION					1,650	23,375	25,025
JRA FLIGHT SOLUTIONS, LLC						1,925	1,925
JUBBA AIRWAYS	12,375	17,600	74,800	64,625	173,840	5,231,255	5,574,495
JUBBA AIRWAYS KENYA	20,625	20,900	24,200	56,650	56,375	55,550	234,300
KABO AIR				550	550	1,375	2,475
KABUL AIR STS					275		275
KALLAT EL SAKER AIR						550	550

Figure 3: ICAO internal accounts for January 2018 showing Jubba Airways removed from accounts owing.

ICAO - FLIGHT INFORMATION SERVICES FOR SOMALIA

Report Type	CUSTOMER AGING- ACCOUNTS RECEIVABLE REPORT
Account	EF_E54/0010216571
Customer Name	CACAS (KE) - ICAO - FISS
Report generated on	05/02/2018
Reporting period	31/01/2018

Sum of Document Amount	Aging Range						
Airline Name	0-Not due	1-30	31-90	91-180	181D-1Y	Over 1Y	Grand Total

JORDAN AVIATION					1,650	23,375	25,025
JRA FLIGHT SOLUTIONS, LLC						1,925	1,925
KABO AIR				550	550	1,375	2,475
KABUL AIR STS					275		275
KALLAT EL SAKER AIR						550	550

Figure 4: Airlines with the greatest outstanding debt owing to IATA as of 31 July 2019. Amount owed by Jubba Airways stands at \$402,955.

E54 - Civil Aviation Caretaker Authority for Somalia (CACAS)

Open Items Report Summary - As of 31st July 2019



Sum of Document Amount	Aging Range						
Airline Name	0-Not due	1-30	31-90	91-180	D181-1Y	Over 1Y	Total
BLUEBIRD AVIATION LTD	37,645.00	37,170.00	74,250.00	101,495.00	209,885.00	4,771,040.00	5,231,485.00
AFRICAN EXPRESS AIRWAYS	31,220.00	33,015.00	85,480.00	156,215.00	202,240.00	3,210,920.00	3,719,090.00
SKYWARD INTERNATIONAL			590.00	3,300.00	93,395.00	2,620,045.00	2,717,330.00
DJIBOUTI AIRLINES						2,002,720.00	2,002,720.00
DAALLO AIRLINES	13,240.00	15,205.00	23,180.00	36,890.00	54,490.00	1,538,895.00	1,681,900.00
EAST AFRICAN EXPRESS					28,995.00	974,790.00	1,003,785.00
UNOS	36,535.00	43,690.00	91,985.00	71,545.00	83,770.00	331,700.00	659,225.00
Jetways Airlines Limited	53,320.00	61,100.00	85,455.00	92,330.00	326,470.00	37,480.00	656,155.00
FREEDOM AIRLINE EXPRESS LTD	22,930.00	15,330.00	25,945.00	2,560.00	51,735.00	457,935.00	576,435.00
AIR MOBILITY COMMAND (AMC)	15,475.00	8,865.00	24,075.00	27,740.00	22,310.00	452,325.00	550,790.00
AIR DJIBOUTI - RED SEA AIRLINES	14,300.00	17,920.00	40,425.00	62,740.00	158,400.00	129,525.00	423,310.00
JUBBA AIRWAYS	6,875.00	20,350.00	45,100.00	23,650.00	130,350.00	176,630.00	402,955.00
HORN AFRICA AIRLINE (GALLAD AIRLINE)		5,775.00	550.00		550.00	393,800.00	400,675.00
SHURA AIR TRANSPORT SERVICES						359,700.00	359,700.00

Figure 5: The 27 June 2019 contract between IATA, ICAO, and the FGS Ministry of Transport and Civil Aviation designated SCAMA's account at the Central Bank of Somalia (#1040) to receive air navigation charges.

claims or demands against ICAO and IATA, and releases ICAO and IATA from any liability it may assert in that respect.

1.7 IATA does hereby release and discharge ICAO of and from the observance and performance of the covenants, agreements and obligations on the part of ICAO to be observed and performed under the E&F Agreement from and after the Effective Date, however nothing contained shall be construed as a release of ICAO from any obligation or liability owed to IATA on behalf of FGS which may have accrued prior to the Effective Date.

2. AMENDMENTS TO THE E&F AGREEMENT

The Parties agree that, effective as of the Effective Date, the E&F Agreement shall be amended as follows:

2.1 Section 2.2 of the E&F Agreement is hereby deleted in its entirety and replaced with the following:

The Charges shall be used to finance the costs of providing, operating and financing the development of the Facilities and Services.

2.2 Sections 6.2, 6.3 and 6.5 of the E&F Agreement is hereby deleted in its entirety.

2.3 Section 7.2.2 of the E&F Agreement is hereby deleted in its entirety and replaced with the following:

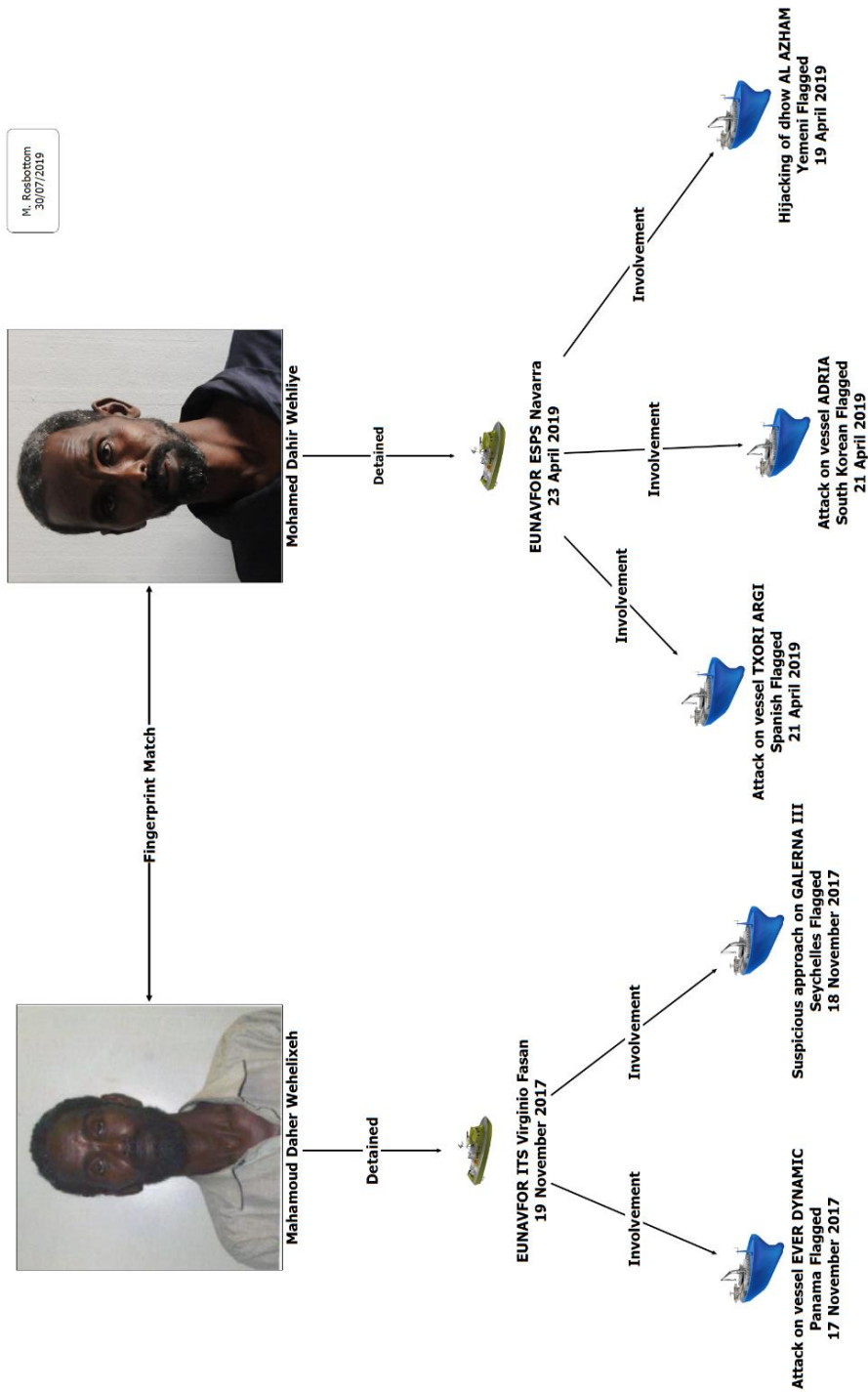
"Unless otherwise notified in writing, remit the Charges to:

ACCOUNT NAME: SOMALI CIVIL AVIATION & METEOROLOGY AUTHORITY (SCAMA)
1040
CENTRAL BANK OF SOMALIA
BANK NAME: CBSOSOM
SWIFT CODE: P.O.BOX 11 CORSOI SOMALIA 55,
BANK ADDRESS: MOGADISHU, SOMALIA,
TEL: +252 12 404 48
CORRESPONDENT BANK: T.C. ZIRAAT BANKASI A.S.
ADDRESS: GENERAL MUDURLUGU HAZINE OPERAYOLARI BOLUM, BASKANLIGI MASLAK MAH. ESK-ISTANBUL TURKEY

4/9

Annex 1.14: Maritime piracy

Figure 1: Link chart showing Mohamed Dahir Wehliye's connections to piracy attacks in 2017 and 2019.



Annex 2.1: Notifications of consignments of weapons and ammunition by the FGS

Paragraphs 3 to 7 of resolution 2142 (2014) establish the notification requirements established pursuant to the partial lifting of the arms embargo in resolution 2093 (2013).¹ The Federal Government of Somalia has primary responsibility for informing the Committee at least five days in advance of deliveries – advance delivery notification (ADN) – of weapons, ammunition or military equipment or the provision of advice, assistance or training to its security forces (para. 3). Member States or organizations delivering assistance, in consultation with the Federal Government, may instead provide the advance delivery notification (para. 4). No later than 30 days after the delivery of arms or ammunition, the Federal Government must submit to the Committee a written confirmation – post-delivery confirmation (PDC) – of the completion of the delivery (para. 6).

Since August 2018, the Committee has received seven notifications of shipments of weapons and ammunition, five of which were in line with Security Council requirements:

- (a) A shipment of 2,000 assault rifles was notified on 2 August 2018 by the FGS as a donation from the Republic of Djibouti. This consignment was expected to be delivered on 10 August 2019. However, at the time of writing, the Panel had not received any confirmation of the delivery.²
- (b) A donation of 1,000 assault rifles from the Republic of Djibouti was notified on 27 September 2018 by the FGS. This shipment was expected to be delivered before 30 September 2018, but the Panel had not received any confirmation of its delivery at the time of writing.³
- (c) A donation of 12 heavy machine guns was notified by the United States of America on 12 December 2018 to equip the Danab special forces and was delivered on 13 August 2019. The PDC was properly and timely issued, less than 30 days after the delivery.⁴
- (d) A donation of 1,000 assault rifles from the Republic of Djibouti was notified on 25 January 2019. This shipment was due to be delivered on 26 January 2019, but neither the Committee nor the Panel had received confirmation of its delivery at the time of writing.⁵
- (e) A PDC related to a donation to the Danab special forces of 300 assault rifles, 50 pistols, and 20 light machine guns from the United States was sent by the FGS on 19 March 2019, without any ADN. According to the FGS, the absence of an ADN was caused by “miscommunication”. The shipment was delivered on 12 March 2019.

¹ Paragraph 38 of resolution 2093 (2013) had previously established a requirement for advance delivery notification, which was then revised in paragraphs 3 to 5 of resolution 2142 (2014).

² Official correspondence was also sent to the Republic of Djibouti on 29 August 2019 to confirm whether this consignment have been delivered to the FGS.

³ Ibid.

⁴ PDC dated 26 August 2019.

⁵ Official correspondence was also sent to the Republic of Djibouti on 29 August 2019 to confirm whether this consignment was delivered to the FGS.

- (f) A donation of weapons and ammunition⁶ was notified by the Republic of Turkey on 23 July 2019 to equip the 3rd, 4th and 5th light infantry battalions of the SNA.⁷ The shipment was planned to be delivered no sooner than 2 August 2019. At the time of writing, this shipment has not yet been delivered.⁸
- (g) A PDC related to a donation to the Danab special forces of four 12.7-mm machine guns (DSHKs) was sent by the FGS on 26 August 2019. However, according to the information from the US Mission to Somalia, this consignment was initially received by Danab on 23 July 2018, and then brought to Halane for marking in August 2018. Consequently, the PDC was sent to the Committee over a year late.

In addition to the above, on 6 June 2019 the MV *Gulf Angel* docked in Mogadishu port to deliver 33 containers of non-lethal military equipment (uniforms and outfits) from the Republic of Turkey for the SNA, as well as the Somali Coastguard and Navy. An advance delivery notification had been sent by the FGS on 28 May 2019 in accordance with Security Council requirements, and in full coordination with Turkey, who sent two *notes verbales* dated 31 May 2019, and amended on 6 June, to notify the Committee of the shipment.

The *notes verbales* submitted by the Permanent Mission of Turkey included a notification for an additional container of 550 G3 assault rifles and 9 MG3 light machine guns to be used for training purposes within the TURKSOM military base in Mogadishu, which was correctly submitted under paragraph 14 of resolution 2444 (2018) given that this training was aimed at the security forces of the FGS.

Annexes 2.2 and 2.3 (strictly confidential) provide updated tables on consignments of weapons and ammunition delivered to the FGS since the partial lifting of the arms embargo in 2013, consisting of approximately 21,000 weapons and 75 million rounds of ammunition.

⁶ 1,569 assault rifles, 102 light machine guns, 36 RPG-7 rocket launchers, 350,000 rounds of assault rifle ammunition, 244,800 of light machine gun ammunition, 16,200 rounds of heavy machine gun ammunition, and 216 RPG-7 rockets.

⁷ Notification received on 24 July 2019.³ Ibid.

⁸ Email from the Permanent Mission of Turkey to the United Nations, 4 September 2019.

**Annex 2.2: Consignments of weapons and ammunition notified to the Committee
since the partial lifting of the arms embargo (STRICTLY CONFIDENTIAL)***

Annex 2.3: Weapons and ammunition delivered since the partial lifting of the arms embargo (STRICTLY CONFIDENTIAL)*

Annex 2.4: Weapons and ammunition management

Weapons marking

According to the FGS, a total of 20,240 weapons have been marked since the implementation of the weapons marking programme in 2014.⁹ As noted by the SEMG in its reports, marked weapons are, for the most part, properly registered in logbooks stored at Halane Central Armoury. According to the Secretary-General's technical assessment team, the FGS is now seeking international support for the roll-out of the mobile marking programme at the sector level.¹⁰

Record-keeping

While record-keeping at Halane Central Armoury is generally adequate, gaps remain with respect to the distribution of weapons and ammunition from Halane to the receiving units. The SEMG noted in 2018 that distribution logs managed at Halane Central Armoury in Mogadishu lacked precision and consistency to the extent that it was not possible to accurately determine where, when, why, how or to whom most weapons and ammunition had been allocated (see S/2018/1002). Similarly, the Secretary-General's assessment mission noted that a national weapons registration system, which would enable the accurate tracking of domestic transfers of military materiel, remains a gap in the WAM system.

Stockpile management

Despite the construction of a second storehouse to separate weapons from ammunition at Halane Central Armoury in late 2018, the facility remains non-compliant with the International Ammunition Technical Guidelines and continues to present a significant threat to the heavily populated international airport complex. The persistent danger of an uncontrolled detonation of FGS ammunitions dumps is underlined by ongoing mortar attacks on the airport complex by Al-Shabaab. These attacks highlight the urgency of constructing a central armoury facility at a safe distance from populated areas, in line with international standards.

WAM at the FMS level

In order to assess the safe and effective management, storage, and security of weapons and ammunition stockpiles belonging to the FMS, as underlined in paragraph 16 of resolution 2444 (2018), in June 2019 the Panel sent an official correspondence to the administrations of Galmudug, HirShabelle, Jubbaland, Puntland, and SWS, requesting information on each FMS' WAM procedures as well as weapons and ammunitions supplied by the FGS since the partial lifting of the arms embargo. At the time of writing, only the SWS administration had provided the Panel with a response, in which it stated that the administration had received no records concerning WAM upon assuming office in December 2018.¹¹ The SWS administration was in the process of establishing a Regional Security Office (RSO) which is planned to internally coordinate WAM procedures.¹² According to the Chief of

⁹ Ibid.

¹⁰ Ibid.

¹¹ Email from the Chief of Staff of the SWS Presidency, 8 August 2019.

¹² Ibid.

Staff of the Presidency, SWS has requested supplies of weapons from the FGS but had not received a response.¹³

¹³ Ibid.

Annex 2.5: FGS-marked weapons found in possession of arms dealers in Mogadishu

From January to August 2019 the Panel documented 38 weapons in the possession of arms dealers in Mogadishu and in Baidoa with characteristics consistent with those imported by the FGS.

In Mogadishu, the Panel found 13 weapons in the possession of arms dealers including seven AK-pattern rifles and six 9-mm (KM 5, Bakara market, Hodan and Daynile districts). Based on their serial numbers, the Panel was able to trace some of the weapons to consignments delivered to the FGS in September 2014, June 2017, July 2017 and June 2018. Twenty-five AK-pattern rifles documented in Baidoa are displayed in annex 2.5.3 (strictly confidential).

Table 1: 13 weapons with apparent or erased FGS markings found in the possession of arms dealers in Mogadishu, January-July 2019.

Date	Location	Model	Serial no.	FGS marking	Consignment
March 2019	Mogadishu, Hodan district	Type 56-2	4081622	SO XDS-2017	July 2017 ¹⁴
March 2019	Mogadishu, Hodan district	Type 56-2	4074933	SO XDS-2017	July 2017
March 2019	Mogadishu, Hodan district	Tokarev 54-1 (9 - mm pistol)	49002016	SOGC-344/2016	N/A
March 2019	Mogadishu, Daynile district	Type 56-2	4122556	SO XDS-2017	July 2017
March 2019	Mogadishu, Daynile district	Type 56-1	60060687	SO CBS-2018	N/A
March 2019	Mogadishu, Daynile district	Type 56-2	4068426	SO XDS-2017	July 2017
July 2019	Mogadishu, Daynile district	Norinco CF98-9 (9-mm pistol)	15-CN 030930	SO-NISA-2018	June 2018 ¹⁵
July 2019	Mogadishu, Daynile district	Norinco NP-42 (9-mm pistol)	Unclear	SO-CBS-0066-16	N/A

¹⁴ Delivery from the People's Republic of China.

¹⁵ Delivery from the Republic of Djibouti.

July 2019	Mogadishu, Bakara Market	Norinco Makarow (9-mm pistol)	E03056	SOGC-1139/3056	N/A
July 2019	Mogadishu, Bakara Market,	Type 56-1	600 13577	SO XDS-2017	June 2017
July 2019	Mogadishu, Bakara Market,	Type 56-2	41110319	SO XDS-2018	July 2017
July 2019	Mogadishu, Daynile district	Norinco Makarow (9-mm pistol)	D1 1243	Erased marking	N/A
August 2019	Mogadishu, Bakara Market	Norinco Makarow (9-mm pistol)	22 1308	SO XDS-2015	N/A

From January to March 2019 weapons bearing apparent FGS markings constituted 12 per cent of the total number of weapons observed by the Panel's local sources in Baidoa and Mogadishu over the period of investigation.¹⁶

From July to August 2019 in Mogadishu only, data collectors informed the Panel that the number of FGS-marked weapons being sold by arms dealers decreased significantly between March and July 2019. One possible explanation for this decrease could be the substantively lower number of weapons delivered to the FGS during this mandate compared to the last one. As of September 2019, 941 weapons had been delivered, to Danab and the TURKSOM training base, compared with 7,262 delivered between September 2017 and September 2018 (see annex 2.3 (strictly confidential)). Conversely, this decrease could be a result of better management of weapons and ammunition procedure by the SNA, and specifically the implementation of the standard operating procedures for weapons and ammunition management at Halane Central Armoury issued by the Office of the National Security Adviser in May 2018.

Testimonies received from three arms dealers in Mogadishu confirmed that weapons bearing FGS markings had largely been purchased from low-ranking members of the Somali security forces, as well as from junior and senior officers and FGS officials. These testimonies were consistent with findings presented in the SEMG's 2018 final report (see S/2018/1002, paras. 24-25).

¹⁶ Between January and March 2019, local data collectors witnessed 25 of 159 weapons in Baidoa arms markets and 13 of 163 weapons in Mogadishu arms markets that bore apparent FGS markings. Due to practical limitations, the local data collectors were only able to photograph and obtain the serial numbers of weapons displayed in the tables.

Based on data gathered by data collectors and local sources the prices of black-market weapons have remained stable from 2018, at between \$1,300 and \$1,400 for an AK-pattern assault rifle and between \$600 to \$700 for a 9-mm pistol.

One pistol found in the possession of an arms dealer in Mogadishu in July 2019 shows evidence of an attempt to remove apparent FGS markings. This is first time this practice has been observed by the SEMG or the Panel of Experts (see figures 5 and 6, below).

Sample weapons found in the possession of arms dealers

Figure 1: Type 56-2 rifle documented in March 2019 in Mogadishu, Hodan district, serial number 4081622.



Figure 2: Norinco Tokarev 54-1 pistol documented in March 2019 Mogadishu, Hodan district, serial number 49002016.



Figure 3: Type 56-22 documented in March 2019, Mogadishu, Daynile district, serial number 4122556.



Figure 4: Norinco CF98-9 pistol documented in July 2019 in Mogadishu, Daynile district with unclear serial number but with NISA markings.



Figures 5 and 6: Norinco model 59 (Makarov) pistol found in the procession of an arms dealer in Mogadishu in July 2019, showing evidence of an attempt to remove apparent FGS markings, the first occasion this practice has been observed by the Panel.



Annex 2.5.1: FGS ammunition found in possession of arms dealers in Mogadishu

In March 2019, the Panel's sources documented two Type-69 HEAT rocket-propelled grenades in Daynile district of Mogadishu, with characteristics consistent with materiel imported by the Federal Government on 13 January 2018 from the Kingdom of Saudi Arabia.

Figure 1: Type-69 HEAT rocket-propelled grenades, documented in Mogadishu, March 2019.



Figure 2: Type-69 HEAT rocket-propelled grenades and associated igniters.



In March 2019, the Panel's sources also documented small calibre ammunition that, according to the arms dealers, had been sold by FGS security personnel (either SNA soldiers or NISA officers). The Panel was however unable to conclusively trace this ammunition to specific consignments delivered to the FGS. The ammunition was also not possible to trace by referencing records from Halane Central Armoury, given that it was not SNA practice in 2017 and 2018 to indicate the lot number in ammunition logbooks in Halane.¹⁷

¹⁷ According to the standard operating procedures for weapons and ammunition management at Halane Central Armoury from the Office of the National Security Adviser, provided the SEMG on 17 May 2018, the logbooks pertaining to ammunition delivered to Halane would thenceforth indicate the lot number.

Location	Model	Headstamp marking	Observations
Mogadishu, KM 5	Tracing 7.62x39	Egypt, factory 27, 1983	Reportedly supplied by SNA soldiers; Possible shipment: 20 July 2016 from Egypt (which included 12,000 7.62x39-mm tracing ammunition).
			

Location	Model	Headstamp marking	Observations
Mogadishu, KM 5	7.62 x 39	PRC, factory 61, 1975	Reportedly supplied by SNA soldiers; Same ammunition (same factory and year) documented by the SEMG on 11 July 2018 in the SNA Sector 60 armoury in Baidoa.
			

Location	Model	Headstamp marking	Observations
Mogadishu, KM 5	7.62x54	Romania, SADU factory, 2011	Reportedly supplied by SNA soldiers; More than 21 million rounds of this type of ammunition was delivered to the FGS since 2013.
			

Location	Model	Headstamp marking	Observations
Mogadishu, KM 5	7.62x25 Tokarev	Russia, factory 3, 1944	Reportedly supplied by a NISA officer; Same ammunition documented by the SEMG in Halane on 26 April and 29 August 2017 from a shipment notified by Egypt in 2014 (See S/2017/924, annex 8.1).
			

**Annex 2.5.2: FGS-marked weapons found in possession of arms dealers in Baidoa
(STRICTLY CONFIDENTIAL)***

Annex 2.6: Weapons and ammunition in the possession of Al-Shabaab

Since July 2018, the Panel of Experts has traced the origins of a number of arms, ammunition, and other materiel used by Al-Shabaab in a range of attacks within Somalia and Kenya. The following materiel documented by the Panel has characteristics consistent with materiel used by or delivered to the FGS or AMISOM forces.

81-mm mortars

Since July 2018, Al-Shabaab has conducted three attacks in Mogadishu using 81-mm mortars:

- (a) On 1 July 2018, five to seven mortar rounds landed near the airport's Jazeera gate;
- (b) On 1 January 2019, seven mortar rounds aimed at the UN compound within the Mogadishu International Airport complex;
- (c) On 2 March 2019, at least two mortar rounds hit Villa Somalia, the official residence and workplace of the President of Somalia.

In correspondence with the SEMG in August 2018, and to the Panel on 18 March 2019, the United Kingdom confirmed that the cartridges of the 81-mm mortar rounds documented in the attacks had been manufactured by the Royal Ordnance Factory, now part of BAE systems plc, in 1975 and 1976. However, BAE was unable to provide records to assist with the Panel's investigation given the antiquated nature of the materiel.

According to the Defence publication IHS Jane's, Kenya is the only troop contributing country in AMISOM equipped with 81-mm mortars. Furthermore, the SEMG reported on the capture by Al-Shabaab of 81-mm mortars following an attack on 27 January 2017 against a KDF forward operating base at Kulbiyow, on the Kenya-Somalia border (see S/2017/924, para. 21). The Panel therefore requested the assistance of the Kenyan Government on 18 March 2019 in providing additional information on 81-mm mortar tubes and rounds that may have been seized by Al-Shabaab during attacks perpetrated against the KDF in Somalia. At the time of writing, the Panel had not received a response. Figures 1-4, below, display photographs of mortars casings recovered from the scenes of two attacks.

Figure 1: Base stamp from a primary propelling cartridge of one of the recovered fin assemblies from the 1 July 2018 attack on the airport's Jazeera gate.



Figures 2, 3 and 4: Photographs of a mortar casing from the 2 March 2019 attack on Villa Somalia.



Pistol Luger K100 Grand Power

On 27 January 2019, a police officer was killed by an Al-Shabaab operative in Yaqshid District, Mogadishu. The pistol used for this attack is a 9-mm Luger pistol K100 manufactured by Grand Power LLD based in Slovakia, serial number K050020. The Panel traced this pistol as part of the consignment of 510 pistols delivered by the UAE to the FGS in September 2014.¹⁸

Figure 5: 9-mm Luger Grand Power K 100 pistol bearing serial K050020.



9-mm Norinco CF 98-9 pistol

On 16 August 2019 at 15:00 UTC+3, four Al-Shabaab operatives attacked an official from the FGS Ministry of Education in Bakara Market. The official survived the attack, but the four Al-Shabaab operatives were killed. One pistol retrieved from the scene had

¹⁸ Advance delivery notification from the UAE dated 5 September 2014. This consignment was reportedly to be delivered to the FGS on 13 September 2014, but no post-delivery confirmation was sent to the Committee.

characteristics consistent with Norinco 9-mm CF 98-9 pistols delivered to the FGS in June 2018.¹⁹

Figure 6: 9-mm Norinco pistol bearing serial number 15-CN 006321 recovered from the scene of an attempted Al-Shabaab assassination on 16 August 2019.



9-mm Luger ammunition

Luger 9-mm bullet casings were recovered from the scene of an Al-Shabaab assassination of an alleged NISA informant, whose identity is unknown, on 28 July 2019 in Mogadishu's Kahda district.²⁰

Figure 7: Cases of 9mm bullets with headstamps showing "ZVS 9mm Luger".



According to the notifications on file with the Panel, at least 190,000 rounds of 9-mm Luger was delivered to the FGS in 2014 and 2015.²¹ The SEMG documented this type of ammunition during an inspection of Halane Central Armoury on 26 April 2017. According to the Panel's sources and to a confidential report seen by the Panel in August 2019, 9-mm Luger ammunition is readily available in Mogadishu arms markets.

¹⁹ Post-delivery confirmation dated 18 July 2018.

²⁰ Confidential report from a private company operating in Mogadishu, August 2019.

²¹ Advance delivery notifications from the UAE dated 5 September 2014 and 7 May 2015.

Figure 8: 9-mm Luger ammunition photographed by the SEMG at Halane Central Armoury, 26 April 2017.



Sahafi Hotel attack

On 9 November 2018, Al-Shabaab detonated three VBIEDs outside the Sahafi Hotel in Mogadishu.²² At least 50 people were killed and 100 injured in the attack, making it the deadliest since the 14 October 2017 attack, which killed almost 600.

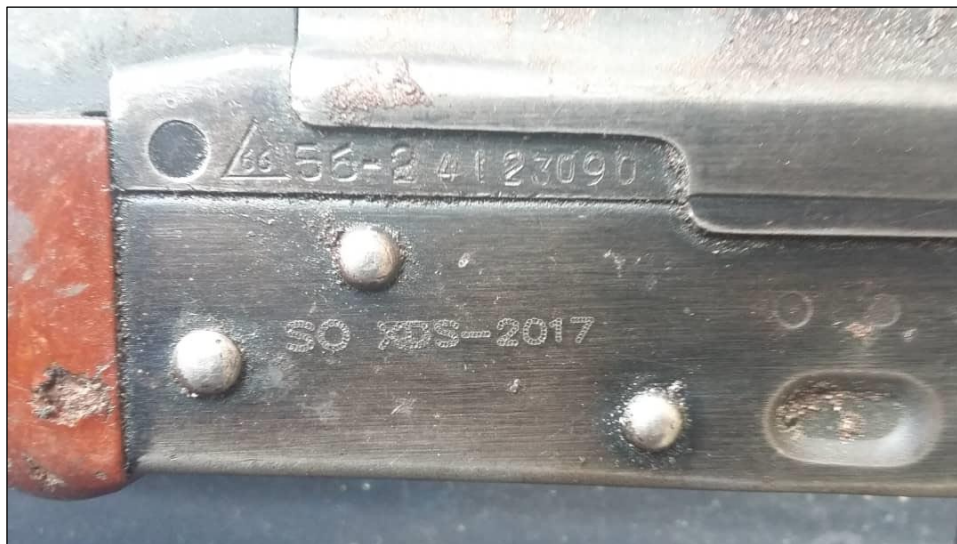
An AK-pattern assault rifle recovered from one of the gunmen had markings consistent with materiel imported by the FGS in July 2017.²³ At least two unexploded hand grenades also captured from the gunmen bore markings almost identical to those on several hand grenades seized from Al-Shabaab in Bulo Mareer by the Uganda People's Defence Forces in March 2018.²⁴

²² Al-Shabaab had previously attacked the hotel on 1 November 2015, killing at least 24 civilians and injuring 30 others.

²³ Consignment from the People's Republic of China delivered in July 2017 (notified 2 February 2018).

²⁴ See S/2018/1002 paras 47-49. Both hand grenades bear the factory marking 349, corresponding to a factory in St. Petersburg. The grenades captured by Ugandan forces had been manufactured in 1980, while those captured from the Sahafi hotel attack had been manufactured in 1979.

Figure 9: AK-pattern assault rifle recovered from one of the Sahafi Hotel gunmen had markings consistent with materiel imported by the FGS in July 2017.



Figures 10 and 11: Unexploded hand grenades captured from gunmen at Sahafi Hotel (l). Markings of the hand grenade are almost identical to a hand grenade pin seized from Al-Shabaab in Bullo Mareer by the Uganda People's Defence Forces in March 2018 (r).



DusitD2 attack

A Type 56-2 rifle was recovered from one of the deceased gunmen who carried out an attack at the DusitD2 complex in Nairobi on 15 January 2019, bearing serial number 412222. The serial number and factory marking likely indicates that the weapon originated in a consignment of 3,500 Type 56-2 rifles purchased by the FGS from the Government of Ethiopia in July 2013, following the partial lifting of the arms embargo.²⁵ Additional details on this rifle are provided in annex 1.6.

²⁵ The consignment was notified to the Committee on 29 July 2013.

Figure 12: Type 56-2 (serial number 412222) used in the DusitD2 attack in Nairobi on 15 January 2019.



SNA armoured vehicle seized by Al-Shabaab

On 26 January 2019, Al-Shabaab-affiliated media released photographs of an armoured vehicle allegedly seized from the SNA by Al-Shabaab in Lower Shabelle.²⁶ The vehicle is consistent with those delivered to the FGS in August 2017, namely Tiger Armoured Personnel Carriers (APC).²⁷

²⁶ See Som Tribune “Al Shabaab Releases Pictures of Captured Somalia Army APC”, 27 January 2019, available from <https://www.somtribune.com/2019/01/27/al-shabaab-releases-pictures-of-captured-somalia-army-apc>.

²⁷ Post-delivery confirmation dated 2 February 2018 of a shipment of military equipment donated by the People’s Republic of China and delivered to the FGS in July 2017.

Figure 13: APC in the possession of Al-Shabaab.



Figures 14 and 15: SNA markings on the APC (left) and SNA number plate (right).



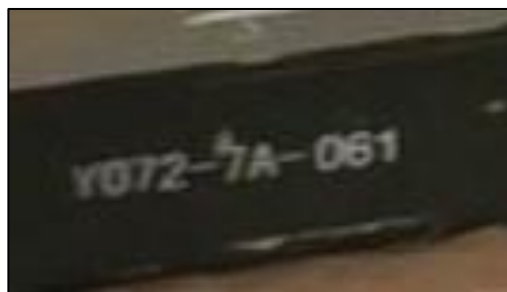
Annex 2.6.1: El Salini and Moqokiri attacks on the SNA

On 22 September 2019, Al-Shabaab conducted a complex attack on the El Salini (Ceel Saliini) SNA base, located approximately 30 km west of Mogadishu in Marka district, which the group claimed resulted in the deaths of 23 SNA soldiers.²⁸ Photographs subsequently released by Al-Shabaab-affiliated media outlets depicted the seizure of military vehicles, Type 85 anti-aircraft machine guns, and ZU-23-2 anti-aircraft guns with characteristics consistent with materiel imported or owned by the FGS.²⁹

Figure 1: Two military vehicles with characteristics consistent with ACM 80 (FIAT 6613) trucks notified to the Committee by Italy in February 2015 (r); and two Toyota Land-cruiser single cabin vehicles equipped with a mounted 12.7-mm machine-gun DShK, matching characteristics of vehicles delivered to the FGS by Egypt in July 2016 (l).



Figure 2: Wooden crate reportedly captured by Al-Shabaab at El Salini, bearing the number Y072-7A-061.



²⁸ Reuters, "Somalia's al Shabaab raid military base, loot weapons", 22 September 2019. Available at <https://www.reuters.com/article/us-somalia-violence/somalias-al-shabaab-raid-military-base-loot-weapons-idUSKBN1W70CG>.

²⁹ Amiirnuur, "Sawirro: Al-Shabaab Oo baahiyay Sawirrada Dagaalkii Ceel Saliini (Al-Shabaab releases photos of El Salini battle)", 23 September 2019. Available at <http://www.amiirnuur.com/?p=6281>.

Figures 3, 4, and 5: Wooden crates and packing list from a consignment of Type 85 anti-aircraft machine guns delivered by the People's Republic of China to the FGS on 17 August 2017 and photographed in Halane Central Armoury by the SEMG on 29 August 2017. The crate identification number depicted in Figure 2, above, is consistent with the sequence of identification numbers from this consignment.

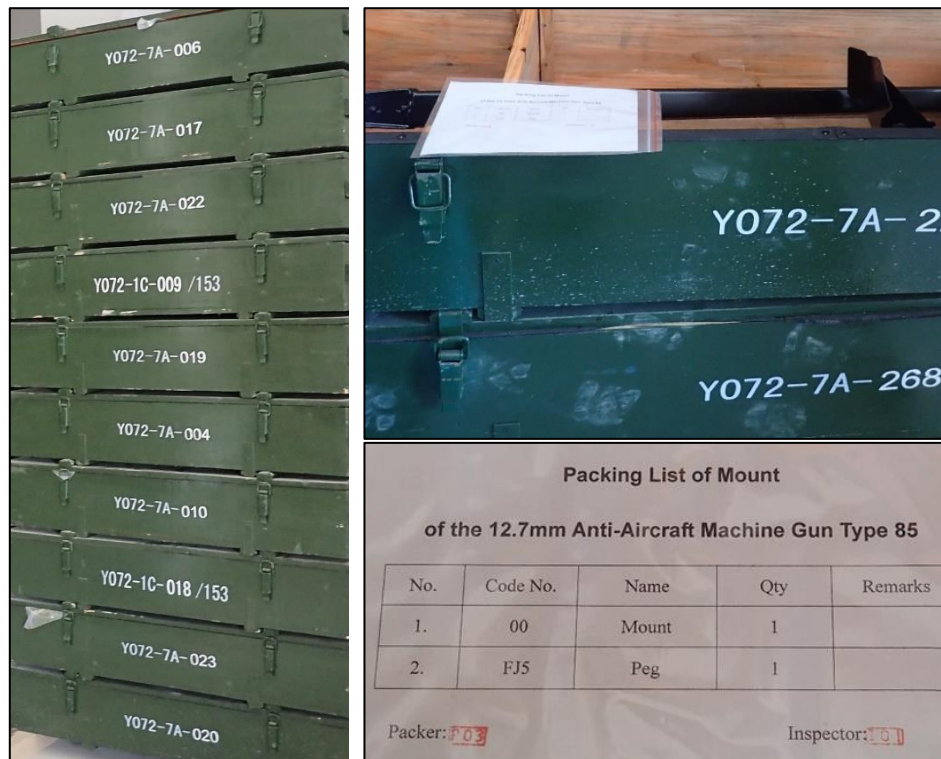


Figure 6: Tanker seized by Al-Shabaab with characteristics consistent with 20 5M925 fuel/water tankers notified to the Committee in March 2016 by the United States.



According to the photographs analyzed by the Panel, Al-Shabaab also captured an anti-ZU-23-2 aircraft autocannon, with an effective firing range of two and a half kilometres.

According to the Defence publication IHS Jane's, the SNA is equipped with 88 ZU-23-2s.³⁰ The Panel has no knowledge of how many of these ZU-23-2 are currently serviceable.

Figure 7: An ACM80 mounted with an anti-aircraft twin-barreled autocannon with characteristics consistent with the ZU-23-2s operated by the SNA.



³⁰ Jane's Sentinel Security Assessment - North Africa, "Somalia – Army", 30 October 2018 (subscription required).

Moqokori attack

On 6 June 2019, Al-Shabaab-affiliated media released photographs allegedly related to an attack carried out against the Moqokori SNA military base, in Hiran district, that had taken place on 1 June 2018.³¹

Photographs released on Al-Shabaab media clearly show wooden munition crates that the Panel of Experts traced to assault rifle and heavy machine gun ammunition distributed to the SNA and also documented by the SEMG in July 2018 the SNA Sector 60 armoury in Baidoa.

Figure 8: Ammunition crates reportedly seized by Al-Shabaab during the Maqokori attack bearing identification number Y072-4A 94/2174.



Figure 9: 11 crates of 7.62 x 39-mm ammunition documented by the SEMG on 11 July 2018 in the SNA Sector 60 armoury, Baidoa, bearing the identification number Y072-4A - XX/2174.



³¹ Caroo News, “Daawo sawirrada: alshabaab oo soo bandhigtay hubkii ugu badnaa ee ay dagaal kaga qabsatay ciidamada dawladda soomaaliya”, 6 June 2019. Available at <http://www.carooq.net/daawo-sawirrada-alshabaab-oo-soo-bandhigtay-hubkii-ugu-badnaa-ee-ay-dagaal-kaga-qabsatay-ciidamada-dawladda-soomaaliya/>.

Figure 10: Ammunition crates reportedly seized by Al-Shabaab during the Maqokori attack, bearing lot numbers 2017-9631.



Figure 11: Wooden crate of 12.7 x 108-mm ammunition documented by the SEMG on 11 July 2018 in the Sector 60 armoury, Baidoa, bearing lot number 1-2017-9631.



Figure 12: Wooden crates of 12.7 x 108-mm ammunition bearing the same lot numbers 1-2017-9631 and 2-2017-9631, documented in Halane central armoury by the SEMG on 29 August 2017. This ammunition was delivered to the FGS by the People's Republic of China on 17 August 2017.



Annex 2.7: FGS report pursuant to paragraph 21 of resolution 2444 (2018)

The periodic report pursuant to paragraph 21 of resolution 2444 (2018) was received from the FGS on 15 March 2019, in accordance with the mandated deadline. However, the report lacked elements of the mandatory reporting originally stipulated by paragraph 9 of resolution 2182 (2014), particularly as regards the structure, composition, strength and disposition of FGS security forces, including the status of regional and militia forces.

The Panel found some discrepancies regarding the numbers displayed in the structure of the Somali security forces, notably for the Somali Police (see “Somali Police Force (SPF)”, below) and the regional forces. Additionally, the report failed to provide the strength of the various SNA units. The Panel also noted that the numbering of the SNA units is continually changing, making it difficult to obtain a reliable operational picture of the SNA from one report to the next.

The report also failed to provide details on the weapons and ammunition distributed to units within the last six months, as requested in paragraph 24 of resolution 2444 (2018).

Nevertheless, the report announced several measures that would constitute progress regarding the accountability of the Somali national security forces, including the finalization of the biometric registration of the SNA and the promulgation of a Presidential decree dated 26 September 2018, formalizing the distribution of weapons to all Somali security institutions. The Panel has obtained a copy of this decree, which aims to establish proper mechanisms and good practices regarding the distribution of weapons and ammunition, notably the registration of all weapons, regular inspections of armouries, and the submission by the FMSs and security agencies to the National Security Council of their needs and their “action plans”. However, the Panel has not yet obtained the “Arms and Ammunitions Control Procedure” which was reportedly attached to this decree.

Somali Police Force (SPF)

The Panel has noted inconsistencies in the 15 March 2019 FGS report with respect to the strength of SPF divisions. For instance, Table II.III provides the strength of the entire SPF, across five regions; while the individual entries add up to a total of 7,157 officers, the total provided in the table is 13,874 (see figure 1, below).

Figure 1: Strength of the Somali Police Force as provided on page 3 of the FGS report pursuant to paragraph 21 of resolution 2444 (2018).

II.III Somali Police Force

The strength of the Somali Police Force is currently:

STATE	NUMBER
Galmudug	890
South West State	350
Puntland	180
Jubaland	87 + 780 Darawiish
Hirshabelle	370
Banadir Region	4,500
Total	13,874

In a second table outlining the strength of the SPF as of 15 March 2019, the total number of personnel is given as 14,769 (see figure 2, below). Most notably, the strength of the Benadir Division is reported to be 12,032, contrasting with the first table's figure of 4,500. The reported strengths of the other SPF divisions are also inconsistent – although the discrepancies are far less significant – from the first table to the second.

Figure 2: Strength of the Somali Police Force as provided in Annex 03-A of the FGS report pursuant to paragraph 21 of resolution 2444 (2018).

No.	DISTRICT / REGION	NUMBER OF OFFICERS
1.	Banadir Division	12,032
2.	South West State	380
3.	Galmudug State	928
4.	Jubbaland State	872
5.	Puntland Division	194
6.	Hirshabelle	363

Joint Verification Team (JVT)

The Joint Verification Team (JVT) was mandated under resolution 2182 (2014) to conduct routine inspections of Government security forces' stockpiles, inventory records, and the supply chain of weapons, and provide its findings to the Committee.³² Between October 2018 and February 2019, the JVT reported documenting 381 weapons over the course of 16 site visits to 15 of the 17 Benadir district police stations as well as the SPF headquarters. According to the SPF's own records, obtained by the JVT, the SPF in Benadir region are in possession of 3,929 functioning weapons, corresponding to a total of either 4,500 or 12,032 officers, depending on which FGS accounting is accurate (see figures 1 and 2, above). Since the JVT report did not cross-reference the serial numbers of the weapons

³² Resolution 2182 (2014), paragraph 7. See S/2015/801, annex 7.5 and paras. 110-111 for background on the establishment of the JVT.

they documented with the SPF distribution records, it was not possible for the Panel to assess the SPF's arms management procedures.

Annex 2.8: Supply of weapons and ammunition by MetEC

During a meeting with executives from the Ethiopian State-owned Metals and Engineering Corporation (MetEC) on 4 April 2019 in Addis Ababa, the Panel of Experts was permitted to view hundreds of pages of documentation detailing arms and ammunition sales to the FGS and every regional administration in Somalia over the course of the preceding decade. The Panel photographed two pages of this documentation, at random, which provided a small snapshot of sales dating from 2013 to 2015 to the FGS, Somaliland, Jubbaland, South-West State, and the Dollow district administration (see figures 1 and 2, below).

These two documents detail sales of weapons and ammunition totalling approximately \$3.1 million and comprising 4,600 AK-pattern rifles, over 2 million rounds of AK-pattern ammunition, over 600,000 rounds of PKM ammunition, and over 70,000 rounds of 12.7-mm ammunition, amongst others (see table 1, below).

Approximately \$2.0 million of this materiel was destined for the FGS, with the remainder supplied to regional or district administrations. The material supplied to the FGS appear to have formed part of consignments correctly notified to the Committee in 2013 and 2015,³³ although the Panel observed some discrepancies, including NP-17 pistols that do not appear to have been notified (see figure 1, below).

By contrast, no weapons or ammunition supplied to regional or district administrations were notified to the Sanctions Committee. MetEC executives informed the Panel they did not believe that the provision of arms to regional administrations had constituted a violation of the arms embargo.³⁴

In one sale consisting of PKM light machine guns, PKM ammunition, and NP-17 pistols to the Jubbaland administration in 2013, the MetEC document indicates that that materiel was supplied “by request of MOND”, referring to the Ethiopian Ministry of National Defense (see figure 2, below).

The Panel also obtained an end user certificate, supplied by the Somaliland administration to MetEC dated 28 September 2014 (see figure 3, below). When shown this document, MetEC officials informed the Panel that the company’s policy had been to consider Somaliland and Puntland as “sovereign states”.³⁵

Table 1: Sample of arms and ammunition supplied by MetEC, 2013-2015.

Item	Type	Quantity	Sale value
AK-pattern rifle 7.62 x 39-mm	Weapon	4,600	\$1,104,000
	Ammunition	2,243,800	\$673,140
	Magazine	3,300	\$39,600
Heavy Machine Gun 12.7-mm	Weapon	72	\$165,522
	Ammunition	71,130	\$248,975
Light Machine Gun PKM 7.62-mm	Weapon	280	\$297,085
	Ammunition	609,000	\$200,970
NP-17 9-mm pistol	Weapon	152	\$37,360
	Ammunition	3,912	\$7,295

³³ Notifications received 29 July 2013 and 24 February 2015. No pistols or pistol ammunition were notified as part of these consignments.

³⁴ Interviews with two MetEC executives in Addis Ababa, 4 April 2019.

³⁵ Ibid.

19-16960

33

ቁ. ሐ	የተቃውሟሙ ዓይነት	ዕቃ	የዕቃው ቁጥር	የዕቃው ዓይነት	የዕቃው ቁጥር	የዕቃው ዓይነት	የዕቃው ቁጥር	የዕቃው ዓይነት	የዕቃው ቁጥር
1	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	የአ-47 (7.62x39 ምሞ) ልብጣጣ	1,951,500	240	719,400.00	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	1,951,500	240	719,400.00
	የአ-47 (7.62x39 ምሞ) ልብጣጣ	የአ-47 (7.62x39 ምሞ) ልብጣጣ	46	1443	585,450.00	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	46	1443	585,450.00
	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	11,092	230	2,883.92	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	11,092	230	2,883.92
	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	320	15	4,600.00	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	320	15	4,600.00
	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	20	12	240.00	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	20	12	240.00
2	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	90,000	3,500	315,000.00	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	90,000	3,500	315,000.00
3	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	10,500	0.30	3,150.00	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	10,500	0.30	3,150.00
4	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	15	240	3,600.00	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	15	240	3,600.00
	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	1,800	0.30	540.00	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	1,800	0.30	540.00
	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	320	0.65	208.00	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	320	0.65	208.00
	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	20	230	4,600.00	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	20	230	4,600.00
	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	10	1684	16,840.00	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	10	1684	16,840.00
5	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	1,000	0.70	700.00	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	1,000	0.70	700.00
	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	200,000	0.30	60,000.00	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	200,000	0.30	60,000.00
	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	100	0.70	70.00	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	100	0.70	70.00
	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	100,000	0.70	70,000.00	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	100,000	0.70	70,000.00
	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	40	4	160.00	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	40	4	160.00
	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	10	320	3,200.00	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	10	320	3,200.00
	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	640	0.65	416.00	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	640	0.65	416.00
	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	80	12	960.00	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	80	12	960.00
	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	40	1995	79,800.00	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	40	1995	79,800.00
	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	200	203.65	40,730.00	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	200	203.65	40,730.00
	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	6,000	4.50	27,000.00	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	6,000	4.50	27,000.00
	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	65	17000	85,000.00	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	65	17000	85,000.00
	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	3,000	12	36,000.00	የአ-47 ጊን ባለጣፍ	3,000	12	36,000.00

144/172

ተ.ቁ	የኢትዮጵያ ፖሊስ	መስከፍ	አባል	ሀ/የደራሲ	T/Price used	የገንዘብ ቦም	የሕጋዊነት
1	7.62 MM Squad machine gun 67.2(P.K.M) heavy type 7.62 MM P.K.M Ammunition Ak-47 magazine Type NP-17 Pistol tocarove with all accessories Type NP-17 Pistol tocarove Ammunition. TypeNP-17 Pistol Tocarove magazine/Reserve 7.62 MM Squad machine gun 67.2(P.K.M) heavy type 7.62 MM P.K.M Ammunition RPG-7 Ammunition 7.62x64 MM P.K.M Ammunition Type NP-17 Pistol tocarove Ammunition. TypeNP-17 Pistol Tocarove magazine/Reserve 12.7 mm machine gun type- 77 Dish.K Anti Air craft (light) 12.7x108 mm Ammunition. Type NP-17 Pistol tocarove with all accessories Type NP-17 Pistol tocarove Ammunition. TypeNP-17 Pistol Tocarove magazine/Reserve 12.7x108 mm Ammunition 7.62x64 mm P.K.M Ammunition Ak-47Ammunition	10 1,000 300 2 32 2 45 440,000 500 38,908 680 20 16 70,000 20 320 20 1,000 2,000 30,000 500 100 50,000 15,000 90 100 1,600 100	1684 0.25 12 230 0.65 12 1684 0.2 203.65 0.70 0.65 12 4134 3.50 230 0.65 12 3.50 0.70 0.30 240 1684 0.30 0.70 3.50 3.50 0.75 13.20	15,840.00 250.00 3,600.00 460.00 20.80 24.00 75,780.00 88,000.00 101,825.00 27,235.60 442.00 240.00 66,144.00 245,000.00 4,600.00 208.00 240.00 3,500.00 1,400.00 9,000.00 120,000.00 168,400.00 15,000.00 10,500.00 315.00 245.00 1,200.00 1,320.00	J.I.A.S (By Request of MOND) <i>መስከፍ መረጃ ዋና መምሪያ</i> Deputy Commander Of Small National Armed Forces Office Of The Deputy Commander Republic of Somalia land (hargasa) South west state of Somalia office of the president METC N66/T/3623/13 Jubbaland. by request of the Ethiopian Ministry of National Defence METC N66/T/497/15 4-A/h/2/T/ 3347/2015 METC/2/ N66/T/5721/2015		
2							
3		Pes					
4	Ak-47 rifle gun 7.62 MM Squad machine gun 67.2(P.K.M) heavy type Ak-47Ammunition 7.62x64 mm P.K.M Ammunition 12.7x108 mm Ammunition. Type NP-17 Pistol tocarove with all accessories Type NP-17 Pistol tocarove Ammunition. TypeNP-17 Pistol Tocarove magazine/Reserve						

4

Figure 3: End user certificate dated 28 September 2014, provided by the Somaliland administration to MetEC.



Ref/KT/CQ/07-431/14

T O : The Metals & Engineering Corporation. ✓

Addis Ababa, Ethiopia.

C C : The Ethiopian Defense Attache.

Hargeisa, Republic of Somaliland.

Date: 28th Sept, 2014.

S U B J E C T :- END USER CERTIFICATE

With the National Army of Somaliland are end user of the goods supplied by the Metals & Engineering Corporation (METEC) of the Federal Republic of Ethiopian preforma N0 METEC/N66/T/2727/13.

Therefore we guarantee that, without written consent authority of Federal Republic of Ethiopian Government, we will not transfer the aforementioned items to any party.

1- PKM Machine Gun	-	20 Pcs	X 1,450 \$ =	29,000 USD.
2- 7.62mm AKM. Ammunition	-	1,000,000 Pcs	X 0,35 \$ =	350,000 "
3- 14,5MM	"	40,000	X 4 \$ =	160,000 "
4- PKM	"	100,000	X 0,75 \$ =	75,000 "
5- Ranger	-	2,000 Pairs	X 26,5 \$ =	53,000 "
6- Army Shoes	-	2,000	X 15,8 \$ =	31,600 "
TOTAL :				698,600 USD.

S/No	Description	Size 32	Size 34	Size 36	Size 38	Size 40	TOTAL
1-	Ranger	200	800	800	140	60	2000

S/N0	Description	Size 40	Size 41	Size 42	Size 43	Size 44	Size 45	TOTAL
2	Shoes	206	506	856	330	62	40	2000

Thanks.

Maj. Gen. Ismail M. Osman (Shaqalle)
The Commander General, S/Land N. Army.



Annex 2.9: UAE military base in Berbera

Figure 1: Berbera airport and military base under construction, 21 September 2018.



Figure 2: Berbera airport and military base under construction, 8 August 2019, highlighting the completion of the runway and a hangar/barracks facility.



Annex 2.10: April 2019 illicit arms shipment into Puntland (STRICTLY CONFIDENTIAL)*

Annex 2.11: Yemen-Puntland arms smuggling networks (STRICTLY CONFIDENTIAL)*

Annex 3: The PSF and the Puntland Military Courts

The Puntland Security Force (PSF) functions as Puntland's primary counter-terrorism unit, comprising of approximately 600 soldiers who are mentored and supported by the United States of America.¹ The Puntland Anti-Terrorism Act, 2011 gives the PSF full authority to "investigate and combat terrorist activities".² The PSF reports directly to the President of Puntland, with limited parliamentary oversight. The PSF also manages detention centres in Bosaso,³ while detainees who are charged with terrorism offences are tried before Puntland Military Courts.

During its mandate, the Panel has received multiple allegations that detainees in PSF custody were subject to torture during detention. The Panel also found that a number of detainees' confessions were obtained under duress and without legal representation, which were subsequently used for convictions before Puntland Military Courts. The Panel also found evidence of children convicted by Puntland Military Courts on terrorism charges and accusations of the Military Courts suppressing claims of the PSF's involvement in torture.

Accusations of torture at PSF detention centre in Bosaso

From May to July 2019, the Panel interviewed former PSF detainees and their relatives, who stated that they had been exposed to systematic forms of torture and inhumane treatment by PSF officials while in detention at the PSF base in Bosaso.⁴ The interviewees stated that they were held at the PSF detention centre in Bosaso in February 2017 on terrorism charges.⁵ According to the detainees, they were blindfolded, naked, tied, and subjected to mock drownings.⁶ Other detainees stated that they were subjected to electrocution, burned with cigarettes on their genitals, and deprived of sleep and food.⁷ They also stated that they were kept in solitary confinement in steel containers without toilet facilities or windows.⁸ The Panel also received reports that detainees were forced to confess for alleged crimes under duress, whereby they were required to sign a declaration of confession and forced to provide a video-recorded confession.⁹ Interviewees stated that the entire process was conducted under duress with no legal representation present.

¹ The PSF's Director is Muhamud Abdullahi Osman "Diano". Members of the "Diano" family hold significant influence within the PSF. Ahmed Abdullahi Osman Diano, a brother of the PSF director, is in charge of the PSF sector based in Galkayo. Their mother, Hali Abdullahi, is the head of projects and logistic support to the PSF.

² Article 5 (Security Agencies), (1) and (4), Puntland Anti-Terrorism Act, 2011.

³ The PSF detention centre is under the command of three officers: Abdigani Jamac Muse ("Fandoul"), Dadir Said Sheikh Muhamud, and Ahmed Dhakoo.

⁴ Interviews with victims' relatives on 28 May 2019. Phone interviews with former detainees from Bosaso on 13 July 2018 and 22 July 2018.

⁵ Ibid.

⁶ Phone interviews with former detainees from Bosaso, 25 May 2018.

⁷ Phone interviews with former detainees from Bosaso, 30 June 2019.

⁸ Ibid.

⁹ The video recording of confessions in detention centers contradicts international human rights and humanitarian law fair trial standards in Article 14 of the ICCPR; article 3 (d) of the Four Geneva Conventions of 1949.

Previous reports by local and international human rights organizations also referred to the systematic abuse of detainees at the PSF base in Bosaso.¹⁰ Additionally, on 6 June 2017, the SEMG interviewed two suspected members of Al-Shabaab in Bosaso Central Prison, who provided accounts of torture consistent with the Panel's investigations during the current mandate. One of the suspects informed the SEMG that while at the PSF base he was regularly beaten, tied, and subject to mock drownings until he confessed to be a member of Al-Shabaab. Another detainee, a 16-year-old child, informed the SEMG that he was regularly assaulted by PSF officers during interrogation at the PSF base in Bosaso. Both suspects were executed by Puntland authorities on 30 June 2017.¹¹

Romah and halaleen

Detainees who confess to terrorism-related charges at the PSF detention centres are transferred to Bosaso Central Prison before facing trial before Puntland military courts, a period known as "*romah*". While remanded in prison, detainees, including children, wear yellow uniforms, while convicted prisoners wear red uniforms.

The Puntland Military Courts convict and often execute personnel involved in high-profile terrorism cases.¹² However, detainees accused of involvement in lower profile terrorism cases may be released before trial following the intervention of influential clans. These detainees may also avail of the opportunity to purchase their release.¹³ This process is carried out by brokers who facilitate payments to a network of PSF officers, prison personnel and military court judges to secure the release of the individual; a practice known as "*halaleen*".¹⁴ The Panel carried out a series of interviews with detainees and their families, who informed the group that they had paid \$5,000 to secure their releases.¹⁵ Other interviewees stated that they paid \$50,000 to release a child from Bosaso Central Prison in February 2017.¹⁶ If detainees are unable to pay for their release, they will normally be subject to long-term prison sentences or execution following trial.¹⁷

¹⁰ See also Human Rights Watch "It's Like We're Always in a Prison: Abuses against boys accused of national security offenses in Somalia", February 2018. Available at <https://www.hrw.org/report/2018/02/21/its-were-always-prison/abuses-against-boys-accused-national-security-offenses>. Also, on 25 February 2017, Maxamed Yuusuf Cali, from the office of Human Right Defenders in Puntland wrote a letter to Puntland authorities referencing "allegations of torture conducted by law enforcement agencies in Puntland".

¹¹ "Al Shabaab militants executed in Somalia's Puntland for bomb plots, killings", Reuters, 30 June 2017. Available at <https://www.reuters.com/article/us-somalia-security/al-shabaab-militants-executed-in-somalias-puntland-for-bomb-plots-killings-idUSKBN19L2AO>. See also S/2017/924, annex 1.4.

¹² See BBC News Somali, "Maxkamad xukun adag ku riday rag lagu eedeeyay dilka madixii DP World ee dekadada Boosaaso" (Court hands down heavy sentences on men accused of killing DP World Bosaso port manager), 29 July 2019. Available at <https://www.bbc.com/somali/war-49150788>; and Garowe Online, "Madaxii Amniyaatka Al-Shabaab ee Muqdisho oo dil lagu xukumay" (Head of Amniyat is sentenced to death), 29 July 2019. Available from <https://www.garoweonline.com/so/news/madaxii-amniyaatka-al-shabaab-ee-muqdisho-oo-dil-lagu-xukumay>.

¹³ Interviews with families of detainees on 30 June 2019 and clan representatives on 25 May 2018.

¹⁴ *Halaleen*: "making release from detention legitimate or legal".

¹⁵ Interviews with families of detainees on 30 June 2019. At the time, the Panel was told that 80 detainees were remanded at Bosaso Central Prison awaiting trial.

¹⁶ Interviews with families of detainees and clan representatives on 30 June 2019 and 25 May 2018.

¹⁷ Detainees who originate from minority clans are often unable to secure their release through payment.

Military Courts

The Puntland Military Courts do not fall under the authority of the Puntland civil judiciary. Military personnel are directly appointed by the President of Puntland to serve as judges and are not required to have formal legal training. The Puntland Military Court directly appoints their own lawyers to represent the accused in court. However, legal proceedings before military courts are often based on confessions obtained from detainees under duress, who were not afforded the right to legal representation during their detention.¹⁸

The PSF holds significant influence over the Puntland Military Courts under the Puntland Anti-Terrorism Act, 2011.¹⁹ The Panel received multiple reports that the Military Courts would fine individuals \$1,500 if they criticized the PSF in the court.²⁰

On 25 February 2017, the Military Court found seven children guilty of “offending the military institution” for stating that they had been raped and tortured in PSF custody. Their defense lawyer was also jailed in Bosaso Prison for accusing the PSF of torture. Additional legal representatives were also detained when the authorities found that they had revealed accusations regarding PSF torture to international organizations.

Conviction of children by Puntland military courts

During this mandate, the Panel also noted the previous arrest of four children by PSF on terrorism-related charges.²¹ As of September 2019, the four children are located at Bosaso Central Prison. One of the children, aged 17 years, was arrested on 1 September 2017 by the PSF in Galkayo, and was convicted by the Puntland Military Courts on 25 April 2018. The other three children, all aged 16 years, were convicted of being members of Al-Shabaab and sentenced by the Military Court of the First Instance in Bosaso on 11 August 2018.

¹⁸ Telephone interview with a lawyer in Bosaso, 29 June 2019. See also Human Rights Watch “It’s Like We’re Always in a Prison: Abuses against boys accused of national security offenses in Somalia”, February 2018. Available at <https://www.hrw.org/report/2018/02/21/its-were-always-prison/abuses-against-boys-accused-national-security-offenses>.

¹⁹ See Article 5 of the Puntland Anti-Terrorism Act, 2011.

²⁰ Telephone interview with a lawyer in Bosaso, 29 June 2019.

²¹ Email communication from UN agencies in Garowe, 9 August 2019.

Annex 4: Violations of the charcoal ban**Production, transport and stockpiles**

Figures 1 and 2: Satellite imagery of Kismayo showing examples of the increase in charcoal stockpiles from 14 October 2018 to 20 August 2019.



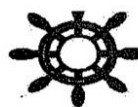


Illicit export, import and trans-shipment

Figure 3: On 10 August 2018 the MV Best departed Kismayo destined for Iraq carrying 190,000 bags of charcoal with falsified certificates of origin stating the consignment originated in Ghana. The exporter was Blue Whale Shipping and Cargo Co.

1. Goods consigned from (Exporter's business name, address, country) BLUE WHALE SHIPPING AND CARGO CO TEMA (GHANA)			Reference No, 10 5 1 2		
2. Goods consigned to (consignee's name, address) BAYTA AKHDAR TRADING BASRA, IRAQ			GENERALISED SYSTEM OF PREFERENCES CERTIFICATE OF ORIGIN (Combined declaration and certificate) FORM A GHANA issued in (Country) See Notes overleaf		
3. Means of transport and route (as far as known) BY SEA, " MV BEST"			4 For Official use		
5. Item Number	6 marks and number of packages	7 Number and kind of packages; description of goods 190000 BAGS OF BIO WOOD	8 Origin criterion (see Notes Overleaf) TEMA GHANA	9 Gross weight or other quantity 4,750,000 KGS	10. Number and date of invoices B/L No BWSS20122
11. Certification It is hereby certified on the basis of control carried out that the declaration by the exporter is correct TEMA: 10/08/18 Place and date, Signature and stamp of Certifying authority			12 Declaration by the exporter The undersigned hereby declares that the above details and statements are correct; that all the goods were produced in GHANA (country) and that they comply with the origin requirements specified for those goods the Generalised System of Preferences for goods exported to IRAQ (Importing Country) TEMA: 10/08/18 Place and date signature of authorised signatory		

Figure 4: Blue Whale Shipping and Cargo Co. was also identified as the company responsible for trans-shipping Somali charcoal through the Islamic Republic of Iran in 2018 using false certificates of origin stating the charcoal originated from Ghana.





BLUE WHALE SHIPPING AND CARGO CO.
 Community Number 5, PO Box 1075, TEMA, GHANA Tel :(+253) 48263595

Ref: BW5/108/2018
Date: 08/06/2018

COMERCIAL INVOICE
N°108/2018

Shipper BLUE WHALE SHIPPING AND CARGO CO. TEL: +233 548263595 TEMA, GHANA	Method of Payment T.T. OR CAD Final Destination PORT OF KISH (IRAN) BAHMAN PORT QESHM ISLAND
Consigner Name: SAMIN TEJARAT KISH TRADING CO. KISH ISLAND, ISLAMC REPUBLIC OF IRAN	
VESSEL NAME: HAMEEM (002410)	

N°	DESCRIPTION	ORIGIN	QNTY	UNITE PRICE	TOTAL PRICE
1	WOODEN CHARCOAL IN 25KG PER BGS	TEMA, GHANA	25000	4.25 PER BAG	106,250 USD
SAY: ONE HUNDRED SIX THOUSAND TWO HUNDRED FIFTY ONLY				TOTAL	106,250 USD
					US DOLLARS

For







Figure 5: In October 2018, the MV Best arrived at Khawr al-Zubayr port, Iraq carrying 190,000 bags of Somali charcoal. The charcoal was stored at a warehouse in Basra, Iraq.



Figure 6: In early 2019, the charcoal was re-packaged at the warehouse as a product of Iraq, originating with a company, Dar Alahbab Co.



Figure 7: On 26 January 2019, the vessel Northern Dedication loaded approximately 29,000 bags of the re-bagged charcoal and departed Umm Qasr, Iraq. The vessel unloaded 9,610 bags of charcoal at Shuwaikh port, Kuwait to a consignee identified as Frontline Logistics Co.

Carrier: Hapag-Lloyd Aktiengesellschaft, Hamburg		Bill of Lading		Multimodal Transport or Port to Port Shipment	
Ballindamm 25 - D-20095 Hamburg VAT-ID-No: DE813960018	Shipper: DAR AL AHAHBAB CO PO. BOX NO. 61006, ALSAKHRA INTERSECTION, PALESTINE STREET, BAGHDAD IRAQ TEL : + 964 7800255300 EMAIL 00198800@GMAIL.COM				
	Consignee (not negotiable unless consigned to order): FRONTLINE LOGISTICS CO WLL PO BOX : 314 FARWANIYA, 81014 - KUWAIT		Carrier's Reference: 52417267 B/L-No.: HLCUBS2190100668 Page: 2 / 3		
	Notify Address (Carrier not responsible for failure to notify; see clause 20 (1) hereof): FRONTLINE LOGISTICS CO WLL PO BOX : 314 FARWANIYA, 81014 - KUWAIT		Export References:		
	Vessel(s): NORTHERN DEDICATION		Voyage-No.: 1904E		
	Port of Loading: UMM QASR		Forwarding Agent:		
Port of Discharge: SHUWAIKH		Consignee's Reference:			
Container Nos., Seal Nos., Marks and Nos.		Number and Kind of Packages, Description of Goods		Gross Weight:	
DRYU 9151145		1 CONT. 40'X9'6" HIGH CUBE CONT. SLAC* 960 BAGS BIO CHARCOAL - NON HAZ		24000,000 KGM	
CAIU 8533950		1 CONT. 40'X9'6" HIGH CUBE CONT. SLAC* 960 BAGS BIO CHARCOAL - NON HAZ		24000,000 KGM	
FSCU 8235680		1 CONT. 40'X9'6" HIGH CUBE CONT. SLAC* 965 BAGS BIO CHARCOAL - NON HAZ		24125,000 KGM	
HLBU 1546984		1 CONT. 40'X9'6" HIGH CUBE CONT. SLAC* 960 BAGS BIO CHARCOAL - NON HAZ		24000,000 KGM	
TCKU 6606491		1 CONT. 40'X9'6" HIGH CUBE CONT. SLAC* 960 BAGS BIO CHARCOAL - NON HAZ		24000,000 KGM	
Shipper's declared Value [see clause 7(2) and 7(3)]		Above Particulars as declared by Shipper. Without responsibility or warranty as to correctness by Carrier [see clause 11]		DRAFT	
Total No. of Containers received by the Carrier: 10		Packages received by the Carrier:		RECEIVED by the Carrier from the Shipper in apparent good order and condition (unless otherwise noted herein) the total number or quantity of Containers or other packages or units indicated in the box opposite entitled "Total No. of Containers/Packages received by the Carrier" for Carriage subject to all the terms and conditions hereof (INCLUDING THE TERMS AND CONDITIONS ON THE REVERSE HEREOF AND THE TERMS AND CONDITIONS OF THE CARRIER'S APPLICABLE TARIFF) from the Place of Receipt or the Port of Loading, whichever is applicable, to the Port of Discharge or the Place of Delivery, whichever is applicable. One original Bill of Lading, duly endorsed, must be surrendered by the Merchant to the Carrier in exchange for the Goods or a delivery order. In accepting this Bill of Lading the Merchant expressly accepts and agrees to all its terms and conditions, whether printed, stamped or written, or otherwise incorporated, notwithstanding the non-signing of this Bill of Lading by the Merchant.	
Movement: FCL/FCL		Currency:		IN WITNESS WHEREOF the number of original Bills of Lading dated below all of this tenor and date has been signed, one of which being accomplished the others to stand void.	
Charge	Rate	Basis	Wt/Vol/Val	P/C	Amount
Place and date of issue: BASRA		Freight payable at: DESTINATION		Number of original Bs/L: 3	
Total Freight Prepaid		Total Freight Collect		Total Freight	
FOR ABOVE NAMED CARRIER UASC FOR MARITIME SERVICES LLC (AS AGENT)					

Hapag-Lloyd Aktiengesellschaft, Hamburg



Page 3 / 3

B/L-No. HLCUBS2190100668

Cont/Seals/Marks	Packages/Description of Goods	Weight	Measure
TCKU 6606275	1 CONT. 40'X9'6" HIGH CUBE CONT. SLAC* 960 BAGS BIO CHARCOAL - NON HAZ	24000,000 KGM	
TCKU 6082007	1 CONT. 40'X9'6" HIGH CUBE CONT. SLAC* 960 BAGS BIO CHARCOAL - NON HAZ	24000,000 KGM	
TCLU 5431098	1 CONT. 40'X9'6" HIGH CUBE CONT. SLAC* 960 BAGS BIO CHARCOAL - NON HAZ	24000,000 KGM	
BEAU 4204756	1 CONT. 40'X9'6" HIGH CUBE CONT. SLAC* 965 BAGS BIO CHARCOAL - NON HAZ	24125,000 KGM	
GLDU 9982424	1 CONT. 40'X9'6" HIGH CUBE CONT. SLAC* 960 BAGS BIO CHARCOAL - NON HAZ	24000,000 KGM	

*SLAC = Shipper's Load, Stow, Weight and Count


=====

9610 BAGS

SHIPPED ON BOARD, DATE : JAN-26-2019
 PORT OF LOADING: UMM QASR
 VESSEL NAME: NORTHERN DEDICATION VOYAGE: 1904E

ORIGIN PORT CHARGE COLLECT
 SEA FREIGHT + ADDITIONALS COLLECT
 DESTINATION PORT CHARGE COLLECT

Figure 8: The vessel continued to Dammam port, Saudi Arabia, where 19,242 bags of charcoal were delivered to the consignee, Omar Abdullah Al Faleh.

Carrier: Hapag-Lloyd Aktiengesellschaft, Hamburg		Bill of Lading		Multimodal Transport or Port to Port Shipment	
Shipper: DAR AL AHAHBAB CO PO. BOX NO. 61006, ALSAKHRA INTERSECTION, PALESTINE STREET, BAGHDAD IRAQ TEL : + 964 7800255300 EMAIL 00198800@GMAIL.COM				Carrier's Reference: 52748958 BL-No.: HLCUBS2190100679 Page: 2 / 4	
Consignee (not negotiable unless consigned to order): OMAR ABDULLAH AL FALEH FOR TRADING PO BOX NO. 11421 ABU BAKER AL SIDDEEQ ROAD, MANSOURA RIYADH SAUDI ARABIATEL : 05525881808 EMAIL : QASIMUMMARAA@GMAIL.COM		Forwarding Agent: FRONTLINE LOGISTICS OFFICE # 4, FLOOR 1, TOWER 1 ARBEEED PLAZA, FARWANIYA SAFAT, KUWAIT		Export References:	
Notify Address (Carrier not responsible for failure to notify; see clause 20 (1) hereof): OMAR ABDULLAH AL FALEH FOR TRADING PO BOX NO. 11421 ABU BAKER AL SIDDEEQ ROAD, MANSOURA RIYADH SAUDI ARABIATEL : 05525881808 EMAIL : QASIMUMMARAA@GMAIL.COM		Consignee's Reference:		Place of Receipt:	
Vessel(s): NORTHERN DEDICATION		Voyage-No.: 1904E		Place of Delivery:	
Port of Loading: UMM QASR					
Port of Discharge: DAMMAM					
Container Nos., Seal Nos., Marks and Nos.		Number and Kind of Packages, Description of Goods		Gross Weight:	
HLBU 1931928		1 CONT. 40'X9'6" HIGH CUBE CONT. SLAC* 960 BAGS BIO CHARCOAL - NON HAZ HS-CODE : 44 02 90		24000,000 KGM	
HLXU 8622363		1 CONT. 40'X9'6" HIGH CUBE CONT. SLAC* 960 BAGS BIO CHARCOAL - NON HAZ HS-CODE : 44 02 90		24000,000 KGM	
HLXU 8388661		1 CONT. 40'X9'6" HIGH CUBE CONT. SLAC* 960 BAGS BIO CHARCOAL - NON HAZ HS-CODE : 44 02 90		24000,000 KGM	
CAIU 7953053		1 CONT. 40'X9'6" HIGH CUBE CONT. SLAC* 960 BAGS BIO CHARCOAL - NON HAZ HS-CODE : 44 02 90		24000,000 KGM	
Shipper's declared Value [see clause 7(2) and 7(3)]		Above Particulars as declared by Shipper. Without responsibility or warranty as to correctness by Carrier [see clause 11]		DRAFT	
Total No. of Containers received by the Carrier: 20		Packages received by the Carrier:		RECEIVED by the Carrier from the Shipper in apparent good order and condition (unless otherwise noted herein) the total number or quantity of Containers or other packages or units indicated in the box opposite entitled "Total No. of Containers/Packages received by the Carrier" for Carriage subject to all the terms and conditions hereof (INCLUDING THE TERMS AND CONDITIONS ON THE REVERSE HEREOF AND THE TERMS AND CONDITIONS OF THE CARRIER'S APPLICABLE TARIFF) from the Place of Receipt or the Port of Loading, whichever is applicable, to the Port of Discharge or the Place of Delivery, whichever is applicable. One original Bill of Lading, duly endorsed, must be surrendered by the Merchant to the Carrier in exchange for the Goods or a delivery order. In accepting this Bill of Lading the Merchant expressly accepts and agrees to all its terms and conditions whether printed, stamped or written, or otherwise incorporated, notwithstanding the non-signing of this Bill of Lading by the Merchant.	
Movement: FCL/FCL		Currency:		IN WITNESS WHEREOF the number of original Bills of Lading stated below all of this tenor and date has been signed, one of which being accomplished the others to stand void.	
Charge	Rate	Basis	W/Vol/Val	P/C	Amount
Place and date of issue:		BASRA			
Freight payable at:		ELSEWHERE			
FOR ABOVE NAMED CARRIER		UASC FOR MARITIME SERVICES LLC			
(AS AGENT)		(AS AGENT)			
Total Freight Prepaid		Total Freight Collect		Total Freight	

Hapag-Lloyd Aktiengesellschaft, Hamburg



Page 4 / 4

B/L-No. HLCUBS2190100679

Cont/Seals/Marks	Packages/Description of Goods	Weight	Measure
CAIU 8314144	1 CONT. 40'X9'6" HIGH CUBE CONT. SLAC* 963 BAGS BIO CHARCOAL - NON HAZ HS-CODE : 44 02 90	24075,000 KGM	
TCLU 5992740	1 CONT. 40'X9'6" HIGH CUBE CONT. SLAC* 960 BAGS BIO CHARCOAL - NON HAZ HS-CODE : 44 02 90	24000,000 KGM	
FDCU 0106965	1 CONT. 40'X9'6" HIGH CUBE CONT. SLAC* 970 BAGS BIO CHARCOAL - NON HAZ HS-CODE : 44 02 90	24250,000 KGM	
TEMU 7809013	1 CONT. 40'X9'6" HIGH CUBE CONT. SLAC* 970 BAGS BIO CHARCOAL - NON HAZ HS-CODE : 44 02 90	24250,000 KGM	
TCKU 6463209	1 CONT. 40'X9'6" HIGH CUBE CONT. SLAC* 900 BAGS BIO CHARCOAL - NON HAZ HS-CODE : 44 02 90	22500,000 KGM	

*SLAC = Shipper's Load, Stow, Weight and Count

=====


19242 BAGS

SHIPPED ON BOARD, DATE : JAN-26-2019
 PORT OF LOADING: UMM QASR
 VESSEL NAME: NORTHERN DEDICATION VOYAGE: 1904E

ORIGIN PORT CHARGE COLLECT
 SEA FREIGHT + ADDITIONALS COLLECT
 DESTINATION PORT CHARGE COLLECT

Carrier shall be entitled to hold this shipment as per Saudi Arabia
 Port Authority Regulation No. (6/G1/D1) effective as of (19/11/2018),
 should there be any outstanding payments owing by the Consignee to the
 Carrier, until such outstandings are paid in full.

Figure 9: The trans-shipment of Somali charcoal from Iraq to neighbouring states continued throughout 2019. For instance, on 7 March 2019, 24,000 bags of the Somali charcoal were trans-shipped via the vessel Nordspring from Umm Qasr, Iraq to Jebel Ali, Dubai, UAE.

Carrier: Hapag-Lloyd Aktiengesellschaft, Hamburg		Bill of Lading		Multimodal Transport or Port to Port Shipment	
Shipper: DAR AL AHBAB COMPANY BAGHDAD - IRAQ. TELE. +9647700441500 FAX +9647800255300				Carrier's Reference: 53088388 BL-No.: HLCUBS2190300230 Page: 2 / 3	
Consignee (not negotiable unless consigned to order): AL ZAIM COALS TRADING FZE AJMAN FREE ZONE, UAE TEL/FAX .. 97142517350 EMAIL.. ELAN@ADOONGROUP.COM		Export References:		Forwarding Agent:	
Notify Address (Carrier not responsible for failure to notify; see clause 20 (1) hereof): AL ZAIM COALS TRADING FZE AJMAN FREE ZONE, UAE TEL/FAX .. 97142517350 EMAIL.. ELAN@ADOONGROUP.COM		Consignee's Reference:		Place of Receipt:	
Vessel(s): NORDSPRING		Voyage-No.: 1910E		Place of Delivery:	
Port of Loading: UMM QASR					
Port of Discharge: JEHEL ALI					
Container Nos., Seal Nos.; Marks and Nos. 25 CNTRS 24000 BAGS BIO WOOD CHARCOAL HS-CODE : 44 02 90		Number and Kind of Packages, Description of Goods		Gross Weight: 579100,000 KGM 510000,000 NET KGM 22800,000 KGM 21900,000 KGM 24800,000 KGM 20300,000 KGM 22900,000 KGM 21600,000 KGM 20600,000 KGM	
HLXU 8035319 40'HC SLAC*:960 BAGS SEAL: 7956593 HLBU 1308369 40'HC SLAC*:960 BAGS SEAL: 7956529 HLBU 1012464 40'HC SLAC*:960 BAGS SEAL: 7956557 HAMU 1149415 40'HC SLAC*:960 BAGS SEAL: 7956547 GESU 6147420 40'HC SLAC*:960 BAGS SEAL: 7956542 CAXU 8058466 40'HC SLAC*:960 BAGS SEAL: 7956525 CAIU 4516342 40'HC SLAC*:960 BAGS SEAL: 7956550					
Shipper's declared Value [see clause 7(2) and 7(3)]		Above Particulars as declared by Shipper. Without responsibility or warranty as to correctness by Carrier [see clause 11]		DRAFT	
Total No. of Containers received by the Carrier: 25		Packages received by the Carrier:		RECEIVED by the Carrier from the Shipper in apparent good order and condition (unless otherwise noted herein) the total number or quantity of Containers or other packages or units indicated in the box opposite entitled "Total No. of Containers/Packages received by the Carrier" for Carriage subject to all the terms and conditions hereof (INCLUDING THE TERMS AND CONDITIONS ON THE REVERSE HEREOF AND THE TERMS AND CONDITIONS OF THE CARRIER'S APPLICABLE TARIFF) from the Place of Receipt or the Port of Loading, whichever is applicable, to the Port of Discharge or the Place of Delivery, whichever is applicable. One original Bill of Lading, duly endorsed, must be surrendered by the Merchant to the Carrier in exchange for the Goods or a delivery order. In accepting this Bill of Lading the Merchant expressly accepts and agrees to all its terms and conditions whether printed, stamped or written, or otherwise incorporated, notwithstanding the non-signing of this Bill of Lading by the Merchant.	
Movement: FCL/FCL		Currency:		IN WITNESS WHEREOF the number of original Bills of Lading stated below all of this tenor and date has been signed, one of which being accomplished the others to stand void.	
Charge Rate Basis Wt/Vol Val P/C Amount				Place and date of issue: BASRA MAR-07-2019	
				Freight payable at: ELSEWHERE	
				Number of original Bs/L: 3	
Total Freight Prepaid		Total Freight Collect		Total Freight	
				FOR ABOVE NAMED CARRIER UASC FOR MARITIME SERVICES LLC (AS AGENT)	

Cont/Seals/Marks	Packages/Description of Goods	Weight	Measure
FSCU 8077667	40'HC SLAC*:960 BAGS	24000,000	KGM
SEAL: 7956531			
AMFU 8909360	40'HC SLAC*:960 BAGS	24500,000	KGM
SEAL: 7956521			
UACU 5604335	40'HC SLAC*:960 BAGS	23600,000	KGM
SEAL: 7956523			
UACU 5107600	40'HC SLAC*:960 BAGS	23400,000	KGM
SEAL: 7956558			
TEMU 7653023	40'HC SLAC*:960 BAGS	25800,000	KGM
SEAL: 7956536			
TCNU 4205323	40'HC SLAC*:960 BAGS	21000,000	KGM
SEAL: 7956554			
TCNU 3767455	40'HC SLAC*:960 BAGS	25000,000	KGM
SEAL: 7956553			
HLXU 8480530	40'HC SLAC*:960 BAGS	21100,000	KGM
SEAL: 7956500			
HLXU 8163412	40'HC SLAC*:960 BAGS	25200,000	KGM
SEAL: 7956535			
HLBU 1892760	40'HC SLAC*:960 BAGS	25600,000	KGM
SEAL: 7956545			
HAMU 1203579	40'HC SLAC*:960 BAGS	22900,000	KGM
SEAL: 7956541			
GLDU 7599191	40'HC SLAC*:960 BAGS	25100,000	KGM
SEAL: 7956546			
GESU 5486841	40'HC SLAC*:960 BAGS	20200,000	KGM
SEAL: 7956499			
FSCU 9499950	40'HC SLAC*:960 BAGS	21000,000	KGM
SEAL: 7956522			
FSCU 8081409	40'HC SLAC*:960 BAGS	24000,000	KGM
SEAL: 7956528			
FCIU 7044593	40'HC SLAC*:960 BAGS	22700,000	KGM
SEAL: 7956539			
CAIU 8466002	40'HC SLAC*:960 BAGS	22900,000	KGM
SEAL: 7956537			
FSCU 9854801	40'HC SLAC*:960 BAGS	26200,000	KGM
SEAL: 7956549			

*SLAC = Shipper's Load, Stow, Weight and Count

=====

24000 BAGS

SHIPPED ON BOARD, DATE : MAR-07-2019
 PORT OF LOADING: UMM QASR
 VESSEL NAME: NORDSPRING VOYAGE: 1910E


PORT CHARGE ORIGIN COLLECT
 SEAFREIGHT + ADDITIONALS PREPAID
 PORT CHARGE DESTINATION COLLECT

Figures 10 and 11: Re-bagged Somali charcoal unloading at Shuwaikh port, Kuwait in January 2019, delivered to a consignee identified as Frontline Logistics Co.



False certificates of origin

Figure 12: The original charcoal shipment from Somalia to Iraq utilized falsified certificates of origin from Ghana (see figure, 3 above). Trans-shipments from Iraq to neighbouring Member States employed falsified certificates of origin stating the charcoal was from Iraq.

DAR ALAHBAB CO. Trading General LTD.		شركة دار الاحباب للتجارة العامة المحدودة	
COMMERCIAL INVOICE			
SELLER: DAR ALAHBAB CO. BAGHDAD - ALBAYAA - IRAQ TEL: +964 77004411500 FAX: +964 7800255300		Invoice No & Date: DAC/001/CC2018/26 05.04.2019 Buyer's Order No / Contract No:	
BUYER: Al Zaim Coals Trading FZE Ajman Free Zone UAE		Other References:	
BL NO: HLCUBS2190400059 Carrier's Ref: 51428894		Buyer (if Other Than Consignee):	
Pre-Carriage By:		Place of Receipt by Pre-Carrier:	
Vessel/Voyage No: NORDSPRING 1914E		Port Of Loading: UMM QASR PORT, IRAQ	
Port of Discharge: JEBEL ALI PORT		Final Destination: JEBEL ALI PORT	
Country of Origin of Goods: GHANA		Country of Final Destination: JEBEL ALI UAE	
Terms of Delivery and Payment:			
Marks & Nos. / Container No.		No. & Kind of Pkgs.	
10 x 40" FCL SAID TO CONTAIN BIO WOOD CHARCOAL (H.S. Code : 44 02 90), PRODUCT OF GHANA REPACKED IN IRAQ PACKED IN 25 KG PP BAGS NO OF BAGS : 9600 BAGS OF 25 KGS Container No: TGBU6880763 TCKU6455477 TEMU7556738 TEMU6707980 TLLU5349100 TEMU7089377 UACU5742205 UACU5215858 TCU9558563 UACU5885660 Total Net Weight :240.00 MT / Total Gross Weight: 278.28 MT OUR BANK DETAIL : BENEFICIARY NAME: ACCOUNT NO: IBAN NO: BANK NAME : SWIFT CODE : BANK ADDRESS : CURRENCY :		Description of Goods 9,600.00 11.00 105,600.00 CNF JEBEL ALI PORT UAE	
		Amount in USD 105,600.00	
TOTAL VALUE		105,600.00	
LESS: ADVANCE		0.00	
BALANCE AMOUNT		105,600.00	
(Amount Chargeable in words) ONLY : One Hundred Five Thousand Six Hundred USA Dollars		Signature & Date DAR ALAHBAB CO.	
Declaration : We declare that this invoice shows the actual price of the goods described and that all particulars are true and correct.		Authorised Signature	

10 X 40' FCL UMM QASR TO JEBEL ALI PORT UAE

Reference No: BAS404FZ

Certificate of Origin

Issued: IRAQ
(country)

Date: 05.04.2019

(1) Exporter & Address
DAR ALAHBAB COMPANY
BAGHDAD - IRAQ

(2) Corp. National No:

(3) Producing Company

(4) Importer & Address
Al Zaim Coals Trading FZE
Ajman Free Zone UAE



(5) Inv. No.: DAC/001/CC2018/26

(6) Inv. Date: 05.04.2019

(7) LC. NO: CAD BASIS

(8) Country of Origin :	GHANA
(9) Description of Goods	BIO WOOD CHARCOAL H.S. Code : 440290
(10) Number & Kind of Packing	10X40FT CONTAINERS, 25KG IN BAGS (TOTAL 9600 BAGS IN 10 x 40FT CONTAINERS)
(11) Shipping Marks	HLCUBS2190400059
(12) Gross WT.	278.28 MT
(13) Net WT.	240.00 MT
(14) Value	

Total Value

105,600.00 U.S.A. Dollars

(15) Remarks
CARGO SHIPPED FROM GHANA, PACKED IN KHZ FREE ZONE IRAQ

19-16960

رقم الشهادة: ٢٠١٩/٢٦٥ تاريخها: ٢٠١٩/٣/٦		جمهورية العراق الاتحاد الغرف التجارية العراقية غرفة تجارة بغداد	
  شهادة منشأ			
بموجب الحكم اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية		1- المصدر أو عنوانه كاملاً: شركة دار الإحبيب للتجارة العامة م.م. محمد نجيب موسى بغداد / المنصور ٢٠١٣ / ٤ / ١٧	
2- المنتج و عنوانه كاملاً: مادة الفحم الطبيعي		3- المستورد أو عنوانه كاملاً: شركة الزعيم للفحم والتجارة العامة الامارات العربية المتحدة - عجمان	
4- بلد المنشأ: العراق		5- تم تطبيق التراكم مع دول أخرى ؟	
6- تفاصيل الشحنة: بطن		7- ملاحظات:	
8- وصف السلع العلامة التجارية (إن وجدت) عدد ونوع وارقام الطرود: مادة الفحم الطبيعي ١٠٠٠ طن		9- الوزن (القديم/جديد) أو مقاييس أخرى (لتر/مكعب... الخ) ٣١٢ طن ٢٠١٩/٣/٦	
			
10- رقم تاريخ الفاتورة (اللوالب): ٣١٢ ٢٠١٩/٣/٦		11- إقرار وتصيد المصدر: أفرايان جميع البيانات المذكورة أعلاه صحيحة وأن السلع الواردة وصفتها أعلاه مستوفاة للشروط والمعايير اللازمة لاكتساب صفة التوقيع:  المكان: بغداد التاريخ: ٢٠١٩/٣/٦	
12- توقيع وخاتم الجهة المصدرة للشهادة:  الخاتم: 		13- بتصديق الجهة الحكومية المختصة:  التاريخ: ٢٠١٩/٣/٦	

Criminal networks

In its 2018 report, the Somalia and Eritrea Monitoring Group (SEMG) identified the All Star Group as the principal network involved in charcoal trafficking. During this mandate, the majority of these actors, including additional individuals also identified below, were active in the illicit charcoal trade by supporting charcoal production in Somalia and facilitating the trans-shipment of charcoal through Iraq. All Star Group representatives facilitated the trans-shipment of charcoal through Iraq using a UAE-based company, Zuri Coals. Zuri Coals, and two associated companies based in Dubai, UAE, also established ties with local agents in Iraq, Kuwait, Saudi Arabia, and the UAE as detailed below.

All Star Group representatives based in Dubai, UAE:¹

- (a) Abdisalan Salad Hussein.
- (b) Mahad Said Mohamed.
- (c) Basheer Khalif Moosa (Djibouti).
- (d) Suleyman Adna Farah.
- (e) Hassan Mohamed Ahmed “Masry”.
- (f) Norodin Za’aim.
- (g) Salah Yusuf Yare.
- (h) Deq Gariyow
- (i) Ahmed Ali Haji.
- (j) Abdishakur Salad Elay.
- (k) Abdi Salah.
- (l) Mohamud Ali Osman “Oonof”.
- (m) Ahmed Mohamed Barre.
- (n) Abdirahman Mohamed Warsame “Dhaqalayste”, “BBC”.

All Star Group representatives based in Kismayo, Somalia:²

- (a) Ali Ahmed Naaji.
- (b) Abdishakur Salad Elay.
- (c) Hassan Mohamed Yusuf “Awlibaax”.
- (d) Farah Jama Awil “Degdeg”.
- (e) Muhammad Abdullahi.
- (f) Jama “Dhuxul”.

¹ See also S/2018/1002, annex 7.6. Additional names in the current report were provided by a Member State and investigations by the Panel.

² See also S/2018/1002, annex 7.6. Additional names provided in confidential report by Member State and investigations by the Panel.

- (g) Ahmed Sahal.
- (h) Saeed Mahamud “Dheere”.

Charcoal Facilitation Companies based in UAE:

- (a) Zuri Coals FZE, PO Box 21158, Ajman, UAE. (Zuri coals also operates under a number of aliases including falsified documentation pertaining to Blue Whale Shipping and Cargo Co. Community Number 5, PO Box 1075, Tema, Ghana).

Local agents utilized by illicit charcoal networks:

- (a) Al Zaim Coals Trading FZE, Ajman Free Zone, UAE.
- (b) Bayta Akhdar Trading, Basra, Iraq.
- (c) Dar Al Ahbab Co. Po Box 61006, Al-sakhra Intersection, Palestine Street, Baghdad, Iraq.
- (d) Frontline Logistics Co. PO Box 314, Farwaniya, 81014, Kuwait.
- (e) Omar Abdullah Al Faleh For Trading, PO Box 11421, Abu Baker Al Siddeeq Road, Mansoura, Riyadh, Saudi Arabia.

Implementation of the ban

Figure 14 and 15: On 28 August 2018, Iranian authorities declared a moratorium on the import of charcoal originating from Comoros, Côte d'Ivoire, and Ghana.

۹۷ / ۱۰۰ / ۹۱۱

۱۳۹۷ / ۲ / ۳

بسمه تعالی
«حمایت از کالای ایرانی»



سازمان منطقه آزاد قشم
رئیس هیات مدیره و مدیر عامل

جناب آقای امیری، مدیر محترم کرک
جناب آقای سیدی، مدیر کل محترم کرک قشم

با سلام

احتراماً، با توجه به دستور العمل دریافتی از مراجع ذیربط در ارتباط با مقررات تحریمی شورای امنیت سازمان ملل در خصوص سومالی، از تاریخ ابلاغ این دستور العمل، لازم است کلیه شرکت های فعال این حوزه، از ورود یا صادرات مجدد هرگونه ذغال چوب با منشأ مشکوک به کشور سومالی شامل بارنامه ها و گواهی های مبدأ کشورهای کومور، ساحل عاج و یا غنا و نیز سایر مبادی مظنون خودداری نمایند. بدیهی است ثبت، ورود، خروج و بارگیری اقلام مذکور ممنوع بوده و سازمان مناطق آزاد از آن جلوگیری به عمل خواهد آورد.

محمد شاموسی

تهران - کدپستی: ۱۳۳۱۳-۱۵۱۶۶ / تلفن: ۰۲۳۵-۸۸۷۷۰۲۳۵ (۰۲۱) / شماره: ۸۸۷۷۱۰۶۸ (۰۲۱)
قشم - کدپستی: ۱۷۲۴۲-۷۹۵۱۶ / تلفن: ۵۲۴۱۷۱۰۰ و ۵۲۴۱۷۰۰ (۰۷۶۳) / شماره: ۵۲۳۱۷۱۲ (۰۷۶۳)

شماره: ۹۷/۳۴۰۰۹۳۱۵
تاریخ: ۱۳۹۷/۰۷/۱۰
موضوع: قرارداد

بسم الله



جناب آقای صاق جلالی

مدیر محترم توسعه تجارت

باسلام و احترام،

با توجه به دستورالعمل دریافتی از مراجع ذیربط در ارتباط با مقررات تحریمی شورای امنیت سازمان ملل در خصوص سومالی، از تاریخ ابلاغ این دستورالعمل لازم است کلیه شرکتهای فعال این حوزه از ورود یا صادرات مجدد هر گونه زغال چوب با منشأ مشکوک به کشور سومالی شامل بارنامه ها و گواهی های مبدا کشورهای کومور، ساحل عاج و یا غنا و نیز سایر مبادی مظنون خودداری نمایند. بدیهی است ثبت، ورود، خروج و بارگیری اقلام مذکور ممنوع بوده و سازمان مناطق آزاد از آن جلوگیری به عمل خواهد آورد.

محمد رضا مهدی
۱۳۹۷/۰۷/۱۰
مدیران اقتصادی و سرمایه گذاری

دفتر مرکزی: جوبه گیش - خیابان ستایش
تلفن: ۰۷۶۶۱۲۲۲۲۱۶۱-۶۲
۰۷۶۶۱۲۲۲۳۶۲۱-۶۲
فکس: ۰۷۶۶۱۲۲۲۳۷۳۱-۶۲
کد پستی: ۷۹۴۱۷-۸۳۷۷۵
دفتر تهران: خیابان خالد اسلامبولی، خیش
خیابان ۲۹، ساختمان دبیرخانه شورای
هماهنگی مناطق آزاد، پلاک ۱۹، طبقه اول
تلفن و فکس: ۰۲۱) ۸۸ ۷۷ ۱۰ ۶۰
۰۲۱) ۸۸ ۷۷ ۱۰ ۶۲
۰۲۱) ۸۸ ۷۷ ۱۰ ۶۳

Figure 16: A letter dated 3 May 2017 from the Djiboutian Embassy in Kuwait to the prosecutor's office attesting the origin of the Al Sahil shipment to be Djibouti, a claim inconsistent with the evidence collected by the SEMG and the Combined Maritime Forces.

بسم الله الرحمن الرحيم

Ambassade de la République
de Djibouti au Koweït

Koweït, le 03 MAI 2017,
Reference N°: 154 /ADKW/17

سفارة جمهورية جيبوتي
لدى دولة الكويت

الوقت بتاريخ /
الرقم 17 مسلسل

إلى من يهمه الأمر

نفيد سفارة جمهورية جيبوتي لدى دولة الكويت الشقيقة، بأن الوثائق المبينة أدناه قد تم التحقق من صحتها و صندقت عليها السفارة، وهذه الوثائق متعلقة بحملة من الفحم (30.000 كيس من الفحم)، على متن السفينة 770055 Al-Sahil والقادمة من ميناء جمهورية جيبوتي.

كما نفيد بأن هذا الفحم هو منشأ ومنتج بجيبوتي فقط والوثائق كالتالي:

- فاتورة تجارية رقم: 14/2016 وقيمتها 93000 دولار أمريكي.

- شهادة منشأ رقم: 7165 بتاريخ.

تفاصيل المصدر:

Abet Enterprise

رقم الهاتف: (+253) 2134564

سفارة جمهورية جيبوتي لدى دولة الكويت الشقيقة

5000

الكويت - ضاحية عبدالله السالم - قطعة ١ شارع ١٤ فلا - ٤ - هاتف: ٢٢٥١٠٦٨٢ / الفاكس: ٢٢٥١٠٦٨٢ - (+٩٦٥)
Kuwait - Abdullab Al-Salim Area: Block 1 Street 14 Villa 4 - Tel: +965 22510683/84 - Fax: +965 22510682
djambk@tunet.dj - ambdjkaw2017@hotmail.com - www.djambk.kw.dj

PAGE 03/03

٢٠١٧/٠٥/٠٣

8927889-96-5-2017

AA:ZT AIAZ/AA/07